

ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف

الدكتور
زين كامل الخويسكي
جامعة الإسكندرية

١٩٩٦

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الازاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين . سيدنا محمد ﷺ وعلي آله وصحبه أجمعين .

وبعـــــد،،

فهذا البحث وعنوانه «ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف»

وقد حاول جاهداً استقراء هذه الظاهرة عند النحاه والصرفيين محدداً أبعادها ومتتبعاً لمداها ، ومبرزاً لآثارها ومميزاً عما يشبهها من ظواهر ومتغيرات ، وذاكراً لدوافع اللجوء إلى هذه الظاهرة ودلالاتها المختلفة .

وقد تضمن الفصلان الأول والرابع لكل مايمكن أن يقال في مثل هذه المقدمة من كلام حول الاستغناء والدوافع المؤدية إليه والدلالات الناجمة وراء شيوعه ؛.... فقط ، يقر الباحث أن دافعه وراء قيامه بهذا البحث هو محاولة الوقوف على واحدة من الظواهر التي تبرز قيمة الفصحى ، وتكشف عن عناصر القوة فيها ، فضلاً عن إمكاناتها المتعددة في التعبير عن الأشياء ..

كما يريد أن يلفت إلى أن نسبة تردد ظاهرة الاستغناء مع قضايا النحو كانت أكثر منها مع قضايا الصرف بما في ذلك أن قضايا النحو بطبيعتها أكثر من قضايا الصرف ، وقد ترتب عليه هذا التفاوت الملحوظ في حجم الفصول إذ ورد الفصل الثاني ، وهو بعد الاستغناء في قضايا النحو» أكبر حجماً عن بقية فصول الكتاب .

كما نلفت إلى أنه لم يكن أمامنا طريقة محددة لترتيب قضايا النحو أو الصرف في الفصلين عند التناول فقد ورد الترتيب على النحو الوارد في البحث عشوائياً . فكانت ظاهرة الاستغناء ذاتها هي الشغل الشاغل للباحث ومن ثم كان الاهتمام باستقرائها وإبرازها وتحديد أبعادها فوق الاهتمام بترتيب القضايا فضلاً عن أنها

وقد تمثلت الخطة التى رأيناها محققة للهدف من هذا البحث فى :

أربعة فصول وخاتمة تعقبها قائمة بأهم المصادر والمراجع .

أما الفصل الأول : فعنوانه «ظاهرة الاستغناء» وقد تضمن الحديث عن معنى الاستغناء والتعبيرات المختلفة التى استخدمها القدماء للتعبير عن هذه الظاهرة مع بيان ماورد من أهمية لها عند القدماء فضلاً عن رصد ماورد من ملامح لهذه الظاهرة كما عرض لذكر الدوافع التى جعلت العرب يلجئون إلى الاستغناء فى كلامهم كما عرض الفصل لتحديد كل مايمكن أن يندرج تحت مصطلح الاستغناء من مصطلحات شائعة عند النحاة والصرفيين ومنها : الحذف الواجب ، والعدل ، ومن الاستغناء أيضاً جانب واحد من القلب المكانى وهو الجانب القياسى منه .

كما عرض الفصل بإيجاز لكيفية تناول المحدثين لظاهرة الاستغناء وقد عبرو عنها بالإلغاء وذلك مما ورد من مناقشات حوله فيما صدر عن مجمع اللغة العربية وما ورد عن دعاة الاصلاح فى اللغة .

كما حدد الفصل أن نسبة تردد ظاهرة الاستغناء فى قضايا النحو كانت أكثر منها فى قضايا الصرف .

وقد انتهى الفصل بذكر ماكان من أهداف لهذا البحث ومنها محاولة إرساء قواعد لظاهرة الاستغناء تسهم فى تحديد ملامحها وتوجد تمايزاً بينها وبين غيرها من الظواهر الشبيهة .

والفصل الثانى : وعنوانه «ظاهرة الاستغناء فى قضايا النحو» وفيه تناول ومعالجة للقضايا النحوية التى ارتبطت بظاهرة الاستغناء وهى : النداء ، وكان

وأخواتها ، والفاعل (ومع ماورد عن الفاعل وأن الاستغناء عنه يعد من الظواهر الأسلوبية اللافته في العربية فقد عرض له هذا الفصل من خلال :

ـــ استغناء الفعل الثلاثي المبنى للمعلوم بمادته عن الفاعِل .. ومع ماورد عنه فهناك عدد من القضايا التى ورد الاستغناء عن الفاعل مرتبطاً بها وهى :

صيغتا التعجب (ما أفعَلَهُ وأفعِلْ بِهِ) ، وأفعال الاستثناء (عَدا ، وخَلا ، وحاشاَ ، وليس ، ولايكون) والأفعال المكفوفة بـ (ما) والتي لافواعل لها وهي (قَلّ ما ، وكثُرما وطالما ، والفعل الأول فى صيغة التنازع حين لايذكر معه فاعل .

ـــ استغناء الفعل المبنى للمجهول بمادته عن نائب الفاعل .

ثم عرض الفصل للكلام عن الغرض من الاستغناء عن الفاعل ، (والضمائر ، والتمام فى أفعال المقاربة والرجاء ، واسم المصدر ، والاشتغال ، ونون التوكيد الخفيفة ، والفعل المضارع (باعتباره من أبواب النيابة وفى حالتى كونه منصوباً أو مجزوماً) ، والاستفهام ، وأسماء الأفعال ، ،والتوابع وهى (النعت والتوكيد والعطف والبدل) وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، والنكرة والمعرفة ، والحال والحروف (ويتضمن حروف الجر وحروف غير الجر) ، ومفعولا ظن وأخواتها ، وشبه الجملة ، والخبر ، وحذف المبتداء وجوباً ، وحذف الخبر وجوباً ، وحذف المبتدأ والخبر ، والمثنى ، والعلم ، واسم الاشارة ، والقسم ، والعدل ، والتنوين ، والتفضيل ، والاستثناء ، والتمييز ، والمفعول له ، واستغناء الجملة عن الحرف والفعل ، ولاسيما ، والاسماء السته ، والإضافة ، والمصدر النائب عن التلفظ بلفظه ، والموصول ، ولا النافية للجنس ، والظروف ، واسم الفاعل العامل عمل الفعل ، والشرط ، وصيغ المبالغة العاملة عمل الفعل ، واسم المفعول العامل عمل الفعل ، الصفة المشبهة باسم الفاعل العاملة عمل الفعل ، وإن وأخواتها ، وحركات

الإعراب ، والمفعول به ، والفعل)

- الفصل الثالث : وعنوانه «ظاهرة الاستغناء في قضايا الصرف» وفيه تناول ومعالجة قضايا الصرف التى ارتبطت بظاهرة الاستغناء وهذه القضايا هى :

- جموع التكسير (ومن ذلك الاستغناء بصيغ جمع القلة عن جمع الكثرة ، والاستغناء بصيغ الكثرة عن صيغ القلة ، والاستغناء ببعض صيغ القلة عن بعض .

- التصغير ....

- والافعال الملازمة للبناء للمجهول .

- والأفعال ناقصة التصرف أو الجامدة .

- والاستغناء ببعض الصيغ عن بعض .

- والاستغناء فى صيغتى التعجب .

- والاستغناء فى التعويض .

- والاستغناء فى النسب .

- الفصل الرابع: وعنوانه «ظاهرة الاستغناء دوافعها ودلالاته» وفيه تحديد للدوافع التى كانت وراء لجوء العربى لظاهرة الاستغناء فى كلامه فضلاً عن الدلالات الناجمة وراء شيوع هذه الظاهرة .

ثم الخاتمة وبعدها ثبت بالمصادر والمراجع والفهرست .

وحيث إن مثل هذا البحث يخدم قضايا النحو والصرف وهي قوام اللسان العربى

فكان من الأفضل استشارة كتب اللغة فضلاً عن كتب النحو والصرف وهو ماورد بيانه فى قائمة المصادر والمراجع من هذا البحث

ولايفوتنى هنا أن أتقدم بعظيم شكرى وجزيل امتنانى لجميع أساتذتنا فى العلوم اللغوية بجمهورية مصر العربية على ما قدموا لنا من جهد كان المرشد لنا والدليل ، جزاهم الله عنا كل الخير .

وما توفيقى إلا بالله ، منه العون والسداد وعليه التوكل والاعتماد .

دكتور

زين كامل الخويسكى

كلية التربية ـــ جامعة الاسكندرية

الفصل الأول

ظاهـرة الاستغنـــــاء

فلم يرد الحديث عن ظاهرة الاستغناء في باب واحد عند القدماء بل ورد ذكرها في أماكن متفرقة ، وبصور متباينة ، وهي تعني الاكتفاء بفعل عن فعل أو بصيغة عن صيغة أو باسم عن اسم أو بحرف عن حرف ، أو هو العدول عن صيغة إلى صيغة أو من بنية إلى بنية أو من استعمال إلى استعمال آخر ، وقد استخدم القدماء لهذه الظاهرة تعبيرات مختلفة منها :

لفظ الاستغناء ، أو الفعل استُغْنِي ، أو يُستغنى به ، أو استغنوا بها ، أو استغنيت ، أو فاستغنيت عنها ، أو حتى يستغنوا ، أو استغنوا عنها ، أو يستغنون ، أو لاستغنائه

قال سيبويه «ولم نسمعهم قالوا : فَقُر ، كما لم يقولوا فى الشديد شدُد ، استغنوا باشتدَّ وافتقر كما استغنوا باحمارّ عن حمِرَ ، وهذا هنا نحوٌ من الشديد» والقوى والضعيف [1]

وقال فى موضع آخر «فأما القردة فاستُغنى بها عن أقراد ، كما قالوا ثلاثة شسوع ، فاستغنوا بها عن أشساع ، وقالوا : ثلاثة قروءٍ فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ» [2] وقوله : وذلك قولهم ، ثلاثةَ رجلَةٍ واستغنوا بها عن أرجالٍ» [3]

وقوله «وإذا أردت أن تخفف ارْأوه قلت : رَوْهُ ، تُلقى حركة الهمزة على الساكن وتُلقي ألف الوصل ، لأنك استغنيت حين حركت الذى بعدها ، لأنك إنما ألحقت ألف الوصل للسكون ، ويدلك على ذلك : رَ ذاك ، وسَلْ ، خففوا ارْأ واسأل» [4]

وقوله «وربما جاء (الأفعال)» يستغنى به أن يكسَّر الاسم على البناء الذى هو لأكثر العدد فيغنى به ماعُنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو :

قَتَب وأقتاب

رَسَن وأرسان

---

١ ــ الكتاب لسيبويه جـ٤ ص٣٣ تحقيق/ عبدالسلام هارون
٢ ــ السابق نفسه جـ٣ ص٥٧٥
٣ ــ السابق نفسه جـ٣ ص٥٧٤ وينظر : المقتضب للمبرد جـ٢ ص١٠٢ .
٤ ــ الكتاب جـ٤ ص٥٤٦

ونظير ذلك من باب (الفَعْل) الأكُف والأرآدُ [1] . وقوله «فمن ذلك اسمٌ وابنٌ ، تقول سُمَىٌ وبُنَىَ حذفت الألف حين حرّكت الفاء فاستغنت عنها ، وانما نحتاج إليها فى حال السكون [2] .

وقال «وانما امتنعوا أن يثنوا عشرين حين لم يجيزوا عِشرونانِ واستغنوا عنها بأربعين ، ولو قلت ذا لقلت مائتانان ، وألفانانِ ، واثنانانِ ، وهذا لايكون ، وهو خطأ لاتقوله العرب [3] .

وقال «ولكن الصفة ربما كثُرت فى كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الاسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء كما يقولون : الأبغثُ فهو صفه جعل اسماً ، وانما هو لون» [4] .

قال «ولم يقولوا فى عُرْيان : عِراةٌ ولاعَرَايا ، استغنوا بعُراه لأنهم مما يستغنون بالشئ عن الشئ حتى لايُدْخلوه فى كلامهم» [5] .

قال السيوطى « ورد بأن العرب قد تستغنى بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لامفرد لها كمذاكير ونحوه ، وهى لاشك ثوان عن المفردات قال أبوحيان : وهذا الخلاف لايجدى كبير فائدة» [7] .

١ ـ السابق نفسه حـ٣ ص٥٧٠ .
٢ ـ السابق نفسه حـ٣ ص٤٥٤ .
٣ ـ السابق نفسه حـ٣ ص٣٩٣ .
٤ ـ السابق نفسه حـ٣ ص٢٠١ .
٥ ـ السابق نفسه حـ٣ ص٦٤٦ .
٦ ـ همع الهوامع حـ١ ص١٦٤ .

وكما تحدث سيبويه عن الاستغناء في مواضع من كتابه على ماذكرنا بعضاً منها باعتبارها نماذج ـ نرى المبرد في كتابه (المقتضب) وقد أكثر من هذا التعبير يقول «ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطاً، ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رَجُل : أرْجَال، وفي سَبُع : اسباع، لأنه الأصل»[1]

وقد تعرض المبرد للاستغناء في نحو تسعة وعشرين موضعاً من كتابه.

ويقول ابن يعيش «اعلم أن العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا إدخال لا التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر»[2]

فظاهرة الاستغناء كانت لها أهميتها عند القدماء، ويؤكد لنا ذلك أنهم يصرحون بها عند استخدامها وعند الاستغناء عنها أيضاً فمن مواضع استغنائهم عن الاستغناء ماورد في قول سيبويه «فإذا وصلوا إلي أن يكون التحقير صحيحاً بحذف زائدة. لم يجاوزوا حذفها إلي مالو حذفوه لم يستغنوا به كراهية أن يُخلّوا بالاسم إذا وصلوا إلي أن لا يحذفوا إلا واحداً، وكذلك لو كسّرته للجمع لقلت : لغاغيز»[3]

قال السيرافي «وذلك أن : لغيزى فيها ثلاثة أحرف زوائد، وهي الغين والياء وألف التانيث، فأما إحدى الغينين من الحروف الزوائد والياء رابعه، فإذا حذفنا ما احتجنا إلى حذف ألف التانيث لأنها تقع بعد حذف الياء خامسة، وان حذفنا الألف لم نحتج إلى حذف الياء فكان حذف الألف أولى»[4]

وقد يستغنون عن الشي ويعوضون عنه بشيء آخر قال ابن جني ومن ذلك أنهـــــم

١ ـ المقتضب جـ٢ ص٢٠١.
٢ ـ شرح المفصل لابن يعيش طـ١ ص٤٤
٣ ـ الكتاب جـ٣ ص٤٤٠
٤ ـ السابق نفسه جـ٣ ص٤٤٠

عوضوا فى المصدر ماحذفوه فى الفعل فقال : أكرم يُكرم ، فلما حذفوا الهمزة فى المضارع أثبتوها فى المصدر فقال الإكرام ، فدل هذا على أن هذه المُثُل كانت جاريه مجرى المثال الواحد ، ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين عوضوا فيها الهاء فى نفس المثال فقالوا فرازنه ، وكذلك لَمَا حذفوا فاء عِدَة عوضوا منها نفس التاء ، وكذلك أينقُ فى أحد قولى سيبويه فيها : لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء فى نفس المثال[1]

وقد يكون الاستغناء عن صيغة كثر استعمالها إلى صيغة أقل استعمالاً لكنها الأقيس ويلجأ إليها المتحدث الفصيح مضطراً ، كما قالوا : أَرْجَالَ جمع رَجُل بدلاً من رجال على نحو ما أشار إليه سيبويه فيما نقلنا عنه آنفا .

ومن ملامح تلك الظاهرة أن فيها استغناء للاضطرار نعدل فيه عن كثير مستعمل إلى قياس أقل استعمالاً ، وحديث المبرد عنها يعطيها حكم القانون الذى يجعل من حق الأجيال المتعاقبة على منهل اللغة الفصيحة أن يحذوا حذوه ، وأن يسيروا على دربه ، إذ يقول المبرد «ولو احتاج شاعراً لجاز أن يقول فى رجل : أرْجال ، وفى سبع : أسباع لأنه الأصل» وهو ماسبق أن رصدناه عن المبرد .

فظاهرة الاستغناء كما نرى كثيرة الانتشار فى كتب القدماء ، وبرغم كثرتها وانتشارها لم تجد حظها من الدرس العلمى المنهجى الذى يتتبعها ويحلل أسبابها ويكشف عن قيمة وجودها فى اللسان العربى ، ويضع لها سياجاً محكماً من المصطلحات العلمية شأن غيرها من الظواهر النحوية والتصريفية التى وجدت حظها من رعاية واهتمام القدماء والمحدثين .

ولعل من أهم الدوافع التى جعلتهم يلجئون إلى الاستغناء أن اللغة العربية لديهم كانت نابعة من الفطرة ولاتخضع لتعلم أو كسب مع ملاحظة أن المتلقى لابد أن يكون

---

١ ـ الخصائص لابن جنىّ حـ١ ص١١٣ . ص١١٤ .

على ذُكر من الدلالات المرادة وألا يحدث عنده لبس من جراء الأداء فى الاستغناء . فضلاً عن كثرة الاستعمال ورغبة في التخفف . كما قد يكون الاستغناء للاستحسان قال ابن جنى «وكما قلبت الواو ياء استحساناً لاعن قوة علة فى نحو :

غدْيان ، وصف من غدِى بكسر الدال ، وغشْيان ، وأبيض لياج «شديد البياض»[1]

ويكون أيضاً للإيجاز والاختصار فالإيجاز هو تقليل الكلام دون إخلال بالمعنى وهو على نوعين هما :

إيجاز حذف ، وإيجاز قَصر ، أما إيجاز الحذف فيكون بإسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوي الكلام ، وسوف يعرض الفصل الرابع من هذا البحث لتفصيل القول فى الدوافع وراء شيوع هذه الظاهرة ودلالتها فى اللسان العربى .

وقد بحثت فى شتى المصادر والمراجع عن النحاه والصرفيين بغية جمع ومعالجة ماتفرق عن ظاهرة الاستغناء ، وكان الملاحظ فى هذه الظاهرة أنها فى قضايا النحو أكثر منها فى قضايا الصرف .

ولما كانت تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات القدماء رأينا ان نوليها فضل عناية وأن نبرزها كظاهرة تستأهل الدراسة والتوقف لأنه لايمكننا الوقوف عند مجرد مانطق به اللغويون العرب ونسلم به تسليماً لا اعتراض فيه ولا وقوف عليه ، فليس معنى أنهم قالوا بالاستغناء أن نقف عند حدود هذا المصطلح وحسب فبالاستقراء والتتبع وجد أن هناك أشياء كثيرة يمكن أن تندرج تحت هذا المصطلح وتكون جزء منه ومنها :

---

١ ـ الخصائص جـ١ ص٣٠٧ .

الحذف الواجب مثلاً يري ابن السراج أن الحذف يختص بحاله إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابى[1] .

وقيل بأن حذف مايستغنى عنه من الكلام نوع من أنواع البلاغة على أن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن العربى ما كان يحذف إلا إذا كان الحذف بين المرادَ وأنطق بحجته من الذكر ، فالذى يحذف يكون أنطق مايكون إذا لم ينطق ، وأتم مايكون بياناً إذ لم يبن[2] ، والنحاه عندما حذفوا أو قدروا كانوا على أصول مقرره فقاسوا النظير على النظير واستدلوا بالحاضر على الغائب ، ورأوا المحذوف فى المذكور ، تهديهم ملاحظة بارعة[3] ثم هولون من ألوان التعبير ، وخصيصه من خصائص العربية ، والنحاة العرب . حينما حذفوا أو قدروا فهم متفقون مع أحدث النظريات المعاصرة يتفق مع فكرتهم فى أن النحو ينبغى أن «يربط البنية العميقة ببنية السطح ، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية فى اللغة[4] .

ويرى البحث . منعاً للإطالة والتضخم ـ الإحالة إلى كتب النحو والصرف المختلفة وقد رصدت فيها حالات الحذف على أن يكون التعامل مع الحذف الواجب منها على أنه من الاستغناء .

وما ورد فى هذا البحث من ذكر لبعض مواضع الحذف الواجب فكان لارتباط ذلك بالقضية موضوع الدراسة .

وأكثر مايعرف عن هذه الظاهرة إهمال المستغنى عنه تماماً ، أو على حد تعبير المبرد لا وحتى يكون المستغنى عنه مسقطاً» أو ترك صيغة مستعملة إلى صيغة أخرى أدل على المراد ، وأكثر موافقة للصناعة النحوية .

---

١ ـ الأشباه والنظائر حـ١ ص١٣

٢ ـ دلائل الإعجاز ص١٠٦

٣ ـ من قضايا اللغة والنحو ص٩٢ للأستاذ/ علي النجدي ناصف .

٤ ـ النحو العربي والدرس الحديث ص١٥١ للدكتور/ عبده الراجحي .

ومن هنا يدخل في الاستغناء ظاهرة العدل ، ويخرج ظاهرة التقدير ، وأنواع من ظاهرة الحذف . ففى ظاهرة التقدير نضع فى اعتبارنا المقدر ، ومثال ذلك :

قوله تعالى : «وأنْ تَعْفُو أقْرَبُ للتَّقوى» سورة البقرة آية ٢٣٧

وقوله تعالى : «وأنْ تَصُوموا خيرٌ لكم» سورة البقرة آية ١٨٤

فنحن نقول : أن ومادخلت عليه مصدر مؤول تقديره فى الآيتين : عفوكم أقرب للتقوى ، وصومكم خيرٌ لكم .

وكلا المصدرين الصريح والمؤول فى اعتبار المتحدث ، وليس فيه ظاهرة العدل ، وهى أحد أسباب منع الصرف مع العلمية ، فنعدل عن صيغة إلى صيغة والمعدول عنه ، والمعدول إليه كلاهما فى أكثر الأمر ــ فى اعتبار المتكلم ــ فَمَثْنَى معدولة عن اثنين اثنين

وثُلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة

ورُباع معدولة عن أربعة أربعة

وكذلك :

عُمَر معدول عن عامر لكن فى الصيغة المعدول إليها معنى مقصود له مسوغه النحوى فى الدرس اللغوى .

وفيما خرج من الاستغناء الحذف والقلب المكانى . فخرجت ظاهرة الحذف ، لأننا فى الحذف اللغوى نضع فى اعتبارنا المحذوف ونقدره ، وبصفة خاصة الحذف جوازاً ، الذى يقع لدلالة دليل عليه ، وأما المحذوف وجوباً ، ففيه صورة من صور الاستغناء وقد اتضح فى هذا البحث حين عرض لبعض قضايا النحو والتى كان فيها الحذف صورة من صور الاستغناء فاستخدم الحذف مباشرة دون ان ينوه أنه الاستغناء ..

أما القلب المكانى : وهو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، ولها دلائل لغوية هامة تختلف عن الاستغناء ، لأن المقلوب والمقلوب عنه يستخدمان جميعاً ، فنقول : حادى وواحد ، ويئس وأيس ، وجذب وجبذ .

ففى سياق حديثه عن القلب المكانى يقول برجستراسر «واللغة العربية ، كثيراً ما احتفظت بالصورة الأصلية للكلمة ، مع الصورة الجديدة ، أى التى طرأ عليها التقديم والتأخير ، فأحياناً يمكن معرفة أيتهما هى الأصلية بالرجوع إلى اللغة العربية وحدها ، كما هو الحال فى كلمة : (مزراب) و «مرزاب» فحيث إن الفعل منهما : زرب ، لارزب ، يتقرر أن الكلمة الأصلية : مزراب ، وأن مرزاب مقلوب منها» [1] .

على أن هناك نوعاً من القلب المكانى نعده من قبيل ظاهرة الاستغناء وهو الجانب القياسى منه مثل : آبار ، وآرام ، وجواءٍ وشِواءٍ ونحوها على أساس أن الأصل منه غير مستعمل .

فالاستغناء على ما رأينا ظاهرة متميزة فى لغة العرب لها مواضعها فى النحو ولها مواضعها فى الصرف وكانت فى القضايا النحوية أكثر منها فى القضايا التصريفية وفرق كبير بين ماورد من هذه الظاهرة عند القدماء ومادارت المناقشة حوله عند المحدثين فيما صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة والوارد فى الجزء السادس والأربعين فى ذى الحجة ١٤٠٠ هـ وفيه ملاحظات حول تيسير النحو منها :

ـ إلغاء الإعراب التقديرى للمنقوص .

ـ إلغاء الإعراب التقديرى للمضاف لياء المتكلم .

ـ إلغاء الإعراب التقديرى للمقصور .

ـ إلغاء الإعراب المحلى .

---

١ ـ التطور النحوي للغة العربية لبرجستراسر ص٣٥ مكتبة الخانجي بالقاهرة .

أضف إلى ذلك ماسبق أن دعا إليه دعاة الإصلاح [1] فى اللغة والذين اعتبروا ان الرقى والتطور يتناولان فيما يتناولان اللغة وقواعدها ومن ذلك دعوتهم إلى هجر الإعراب لأنه فى نظرهم ليس سمة العصر بل هو شئ قديم وقد تبلورت هذه الدعوة في أوائل هذا القرن العشرين عندما دعا قاسم أمين (١٨٦٧ ـــ ١٩٠٨) لتحرير المرأة كما نادى أيضاً بتحرير اللغة واستعمال العامية وماوجد من تأثير من المستعمرين والمستشرقين .

فضلاً عماورد عن الدكتور أنيس فريحه فى كتابه (نحو عربية ميسرة) المطبوع سنة ١٩٥٥م وقد نادى أيضاً بترك الإعراب وكذلك ماورد عن (وليم ولكوكس) مهندس الرى الانجليزى الذى وفد إلى مصر سنة ١٨٨٣ م فى أول عهد الاحتلال البريطانى فى مصر وكان يعمل على محاربة الفصحى بالدعوة إلى إقصائها عن ميدان الكتابة والأدب وإحلال العامية محلها وقد مدحه سلامه موسى فى مقال له فى مجله الهلال سنة ١٩٢٦م مستشهداً بقاسم أمين فى دعوته إلى هجر الإعراب وتسكين أواخر الكلمات وينتهى القول فيما ورد عنهم إلى :

ـــ إلغاء الألف والنون من المثنى والواو والنون من جمع المذكر السالم .

ـــ إلغاء التصغير

ـــ إلغاء جمع التكسير والاكتفاء بالألف والتاء لغير المذكر السالـــم .

١ـــ ينظـــر فى :
ـــ كلمات لقاسم أمين ص١٢ ، ص١٣ مطبعة الجريدة بمصر سنة ١٩٠٨م .
ـــ كتاب (قاسم أمين) تأليف أحمد خاكى ص١٤٥ ، ص١٤٦ سلسلة أعلام الإسلام ط١ الحلبى ديسمبر ١٩٤٤م
ـــ تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها فى مصر ص٣١ د. نفوسه زكريا سنة ١٩٦٤م .
ـــ من مقال لسلامة موسى بمجلة الهلال سنة ١٩٢٦ م . ص١٠٧٣ ـــ ص١٠٧٧ ، الجزء العاشر من السنة الرابعة والثلاثين مجلد سنة ١٩٢٦ م .
ـــ فلسفة اللغة العربية ـــ جبر ضومط ـــ مطبعة المقتطف والمقطم بمصر سنة ١٩٢٩ م .
ـــ مقال تبسيط اللغة العربية لحسن الشريف ـــ مجلة الهلال عدد أغسطس سنة ١٩٣٨م مجلد ب سنة ١٩٣٨م ص١١٠٨ ـــ ١١١٩ .
ـــ ظاهرة الإعراب فى النحو العربى ـــ وتطبيقها فى القرآن الكريم ص٣٥ ـــ ص٤٢ د. أحمد سليمان ياقوت ـــ الرياض ـ عمادة شئون المكتبات س١٩٨١م .

ـــ إلغـــاء الإعـــراب والاكتفـــاء بتسكين آخـــر الكلمات .

وان كان فى جميع هذه القرارات وماقبلها من الغاء للألف والنون من المثنى والغاء للتصغير والغاء للإعراب فإنها أمور تثير العجب والدهشة فالأمر فى ذلك راجع أصلاً إلى استعمال شواهد نطقت بها العرب ، وهي لاتقف عند شاهد واحد أو شاهدين بل إن ماقرره (سلامة موسى) ورفاقه وهو إلغاؤه لظواهر لغوية ثابته لاسبيل إلى حصر شواهدها أو أمثلتها ولم تقف دعوتهم عند هذا الحد بل زادوا على ذلك باتهامهم للنحاه الذين يتمسكون بالإعراب بالجهل والتفاهة لأنهم فى نظر هؤلاء الدعاه يهتمون بالعرض دون الجوهر وتفصيل ذلك كله فيما كتبه (جبر ضوامط سنة ١٩٢٩ فى كتابه «فلسفة اللغة العربية» .

ويكتب حسن الشريف مقالاً فى الهلال سنة ١٩٣٨ يهديه إلى وزير المعارف ورئيس المجمع اللغوى ويعيب فيه على اللغة العربية كثرة قواعدها وتشعبها ومما اقترحه فى مقاله :

ـــ إلغاء الممنوع من الصرف .

ـــ إلغـــاء قواعد العـــدد .

وعلى أيه حال ودون أن يعرض البحث إلى تفصيل القول فى كل هذه الدعاوى والاتجاهات أو أن يدلى برأى فيها يرى أن يسجل هنا وأمام كل هذه المحاولات إلى ترك الإعراب أو إلقائه بأن هناك فرقاً كبيراً بين دعاوى واتجاهات هؤلاء المحدثين[١] وما ورد عند

١ ـــ ويرى البحث الإحالة إلى كتاب «الإعراب وأثره فى ضبط المعنى .. دراسة نحوية قرآنية» للدكتوره/ منيره بنت سليمان العلولا .. دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣م ـــ ١٤١٣هـ وكان اطروحه للدكتوراه بإشراف الأستاذة الدكتوره / عائشة عبدالرحمن .. وقد توفر الكتاب على طرح ماورد عن دعاة إلغاء الإعراب وماصاحب دعوتهم من قول بعزل الإعراب .. وكان تحت عنوان قضية الاعراب بين قديم وحديث» وفيه عرضت لكل من : قطرب وابن خلدون وقاسم أمين وإبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس وعبدالعزيز فهمى وسلامه موسى وأحمد لطفى السيد ومحمود تيمور بالإضافة إلى عدد من الكتاب المعاصرين منهم يوسف لسباعى ...»

* كما يرى البحث الإحالة إلى كتاب (علم اللغة العام» للأستاذ الدكتور/ عبدالصبور شاهين الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ببروت ١٤٠٠ هـ ـ للتعرف على مزيد من الصراع الذى كان بين العامية والفصحى . وقد اعتمدت صاحة كتاب الإعراب وأثره فى ضبط المعنى على كثير مما ورد عن استاذنا الدكتور عبدالصبور شاهين.

العرب القدماء فكان تعبير القدماء مرتبطاً بلغتهم وماورد عن ألسنتهم إنما هو من دافع الفطرة والسليقة والذوق اللغوى الرفيع ـــ وفى الفصل الرابع من هذا البحث بيان لذلك.

فمن خلال ما قام به البحث من محاولة لاستقراء هذه الظاهرة عند القدماء من النحاة والصرفيين وجد مايلى :ـــ

١ ـــ أن ظاهرة الاستغناء وردت فى حوالى اثنين وخمسين قضية نحوية .

٢ ـــ أن نفس الظاهـــرة وردت فى حـــوالى ثمانية قضايا صرفيـــة .

ولما كان من أهداف هذا البحث محاولة إرساء قواعد لهذه الظاهرة تسهم فى تحديد ملامحها وتوجد تمايزاً بينها وبين غيرها من الظواهر الشبيهة بها أو التى هى بسبب منها فضلاً عن محاولة وضع هذه الظاهرة فى إطار هذا المنهج العلمى الذى ينهض على تتبع الظواهر وتحليل أسبابها مع محاولة الكشف عن قيمة وجودها فى اللسان العربى حتى يتمكن من وضع سياج محكم لها من المصطلحات العلمية شأن غيرها من الظواهر النحوية والتصريفية التى وجدت حظها من العناية والاهتمام .

ولما كثر عدد تردد الظاهرة فى القضايا النحوية عنها فى القضايا التصريفية رأى البحث أن يعرض فيما يلى لتناول ظاهرة الاستغناء فى القضايا النحوية على أن يعرض بعدها لذات الظاهرة فى القضايا التصريفية على أن يحدد فى الفصل الرابع من هذا البحث إن شاء الله ماكان من دوافع ودلالات وراء شيوع هذه الظاهرة عند العرب .

الفصل الثانـــي

ظاهـرة الاستغناء فى قضايا النحو العربى

وفيـــه تناول ومعالجة للقضايا النحوية
التى ارتبطت بظاهرة الاستغناء

ـ النــــداء :

وهو دعوة المخاطب بحرف ناب مناب فعل كأدعو ونحوه وقد ورد الاستغناء فيه بالتعبيرات التالية :

١ ـ الاستغناء :

وذلك بالاستغناء بالكسرة عن الياء فى باب إضافة المنادى إلى نفسك ، قال سيبويه[١] «اعلم أن ياء الإضافة لاتثبت مع النداء ، كما لم يثبت التنوين فى المفرد لأن الإضافة فى الاسم بمنزلة التنوين ، لأنها بدل من التنوين ولأنه لايكون كلاماً حتى يكون فى الاسم ، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لايكون كلاماً ، فحذف وترُك آخرُ الاسم جرّاً ليفصل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفها هنا لكثرة النداء فى كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء .

كقوله تعالى : «ياعبادِ فاتقون» سورة الزمر آية ١٦

فثبات الياء فى زعم يونس فى المضاف كأن تكون (ياعبادى) لغة ، وكذلك عند سيبويه[٢] قال أبوسعيد السيرافى «اعتمد سيبويه فى اسقاط الياء من المنادى على أن الياء بدل من التنوين لان الاسم مضاف إليها ، وأن الياء لامعني لها ، ولاتقوم بنفسها ، وأن الياء إذا حذفت دلت الكسرة المبقاة عليها»[٣] .

ـــ الاستغناء بحرف النداء عن (أل) ورد عند ابن يعيش أن النداء يفيد تخصيصاً ، وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة كأنك قد أشرت إليه والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بين حروف النداء ومافيه الألف واللام ، لأن أحدهما كافٍ ، وصار حرف النداء بدلاً عن الألف واللام فى المنادى فاستغنى به عنها وصارت كالأسماء التى هى للإشارة نحو هذا وشبهه[٤] .

١ ـــ الكتاب لسيبويه حـ٢ ص٢٠٩ ، ص٢١٠ .
٢ ـــ السابق نفسه حـ٢ ص٢١٠ .
٣ ـــ شرح السيرافى للكتاب حـ٢ ص١٤٢ وينظر : وكتاب التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسىّ حـ١ ص٢٥ الرمانى حـ٢ ص١٨٩ .
٤ ـــ شرح المفصل لابن يعيش حـ٢ ص٨ ، همع الهوامع حـ٢ ص١٧٥ .

ـــ الاستغناء باسم الإشارة عن (أى) فيرقعونها موقعها فيقولون ياذا الرجل ، وياهذا الرجل فيكون ذا وصلة كما كانت أى وتلزمها الصفة كم تلزم أيا ولايجوز فى صفتها إلا الرفع كما كانت أى كذلك لأنه لايتم ياذا النداء ههنا لأنه فى معنى يا أيها ولابد من الرجل إذ هو المنادي فى الحكم والتقدير ، ولا يلزمها التنبيه كما لزم أيا لأنه لم يحذف من الاسم المشار إليه شئ كما حذف من أى»[1] ويقول السيوطى «إذا نودى اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه (ال) من اسم جنس أو موصول

نحـــــو:

ياهذا الرجل

وياهذا الذى قام أبوه

فإن استغنى عنه بأن اكتفى بالإشارة فى النداد جاز نصبه أو بناؤه على الضم

نحـــو:

ياأيها الإنسان

ويا أيها النبى»[2]

ـ الاستغناء عن ذكر الفعل فى النداء :

فقد جعلوا[3] فى أول الكلام حرف النداء وهو قولهم : يافلانُ ، ولم يقولوا يا أدعو فلاناً وعرف بالنداء حيث استغنى عن ذكر الفعل،وحذف اختصاراً مع أمن اللبس فقالوا :

يافلانُ ولم يقولوا يا ادعو فلاناً .

---

١ ـــ السابق نفسه جـ٢ ص٧ .
٢ ـــ همع الهوامع جـ٢ ص١٧٥
٣ ـــ السابق نفسه جـ١ ص١٢٠ .

فكان الاستغناء عن الفعل لرفع الابهام والإلباس لأن إظهار الفعل يوهم الإخبار ، وذهب بعضهم إلي أن الناصب للمنادى هو حرف النداء ثم اختلفوا فقيل على سبيل النيابة والعوض عن الفعل فهو على هذا مشبه بالمفعول به لامفعول به[1] .

٢ ـ النيابة :

وذلك في قولهم بأن (يا) قد نابت عن (الفعل) فى المنادى .

قال أبوالعباس المبرد (الناصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل ، قال ولذلك جازت إمالتها).[2]

قال يعيش[3] «لايجوز إظهار الفعل ولا اللفظ به وأنادى أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك في المنادى لأن (يا) قد نابت عنه ، ولأنك إذا صرحت بالفعل وصلت أنادى أو أريد كان إخباراً عن نفسك ، والنداء ليس بإخبار ، وانما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد فتقول :

ناديت زيداً

فكان الاستغناء عن الفعل والإ تغير المعنى من الإنشاء إلى الإخبار .

٣ ـ سد مسد :

بأن (يا) سدت سد الفعل (أدعو أو «أنادى»)

ذكر السيوطى بأن أبا على الفارسى زعم أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً فى النداء نحو :

---

١ ـ همع الهوامع حـ١ ص١٧١ : وينظر : الكتاب حـ٢ ص١٨٢ .
٢ ـ همع الهوامع حـ١ ص١٢٧ .
٣ ـ السابق نفسه .

يازيــــدُ

وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو (أدعو وأنادى)[1]

٤ ـ الإبــدال :

بإبدالهم الياء بالألف في المنادى قال سيبويه «وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف ، وذلك قولك :

يارَبًّا تجاوز عـنَّا

ويا غلاما لاتفعل

فإذا وقفت قلت : ياغُلاَماه[2] .

٥ ـ الحذف :

وذلك بحذف التنوين في المنادى لكثرته قال سيبويه ، وأما مَنْ قال : يازيدُ بنَ عبدالله ، فإنه إنما قال هذا زيدّ بنُ عبدالله وهو لايجعله اسماً واحداً ، وحذف التنوين لأنه لاينجزم حرفان (أى لايلتقى ساكنان) .. واختفى هذا الكلام بحذف التنوين لكثرته[3] .

وقال أيضا :

«واعلم أنه لايجوز في غير النداء أن يذهب التنوين من الاسم الأول ، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزله اسم واحد نحو :

طلحة في النداء ..»[4]

١ ـ همع الهوامع حـ١ ص١٢ .
٢ ـ الكتاب حـ٢ ص٢١٠ .
٣ ـ الكتاب حـ٢ ص٢٠٤ .
٤ ـ السابق نفسه ونظر : التعليقه حـ١ ص٣٤٨

- حذف حرف النداء[1] .

ويكثر حذف (يا) إذا دل على النداء دليل ومن ذلك :

قوله تعالى : «أيها الثقلان» سورة الرحمن آية ٣١

وقوله تعالى : «يوسف أعرض عن هذا» سورة يوسف آية ٢٩

قال ابن هشام «وهى أكثر أحرف النداء استعمالاً ، ولهذا لايقدر عند الحذف سواها.[2]

- حذف أواخر الكلمات فى الترخيم :

قال سيبويه «والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً....»

وقال : «واعلم أن الترخيم لايكون إلا فى النداء إلا إن يضطر شاعر : وكان ذلك فى النداء لكثرته فى كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين وكما حذفوا الياء من قومِ ونحوه فى النداء[3]

وكان ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه موضوع خلاف بين البصريين والكوفيين(٤) فذهب الكوفيون إلى أنه جائز لكثرة مجيئة فى قول العرب ومنه قول زهير ابن أبى سلمى :[5]

١ ـ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٤١ .
٢ ـ تفسير الكشاف حـ٣ ص١٤٥ .
٣ ـ الكتاب حـ٢ ص٢٣٩ : وينظر ترخيم من هذا البحث .
٤ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف حـ١ ص٣٤٧ ـ ص٣٥٦ وينظر : شرح الاشمونى مع حاشية الصبان حـ٣ ص١٥٠ ، وتصريح الشيخ الازهرى حـ٢ ص٢٣٢ / وشرح الكافية حـ١ ص١٣٦ .
٥ ـ البيت لزهير وقد استشهد به سيبويه فى الكتاب حـ١ ص٣٤٣ وابن يعيش فى شرح المفصل حـ١ ص١٨٥ والرضى فى شرح الكافية حـ١ ص١٦٣ وشرح البغدادى فى الخزانة حـ١ ص٣٧٣ .

خُذوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واحفَظوا

أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيب تُذْكَرُ

(أراد : يا آلَ عِكرِمَةَ إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خَصَفَه بن قيس ابن عيلان بن مُضَر)

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم وهى أن يكون الاسم منادى مفرداً ، معرفة .

فيجب حذف مااتصل بآخر الاسم للترخيم بشرط أن يكون زائداً ليناً (أي حرف لين) ، ساكناً رابعاً فصاعِداً[1] والمستكمل للشروط نحو : أسماء ، ومروان ومنصور ، وقنديل (وأعلاما) .

تقول فى ترخيمها : يا أسمُ ، ويامرو ، ويامنص وياقند ومنه قول الفرزدق[2] :

يامروإن مطيتى محبوسة

ترجو الحباء وربها لم ييأس

فالشاهد فيه :

قوله (يامرو) فإنه منادى مرخم إذ أصله : يامروان فرخمه بحذف الألف والنون لزيادتهما ، وكون الاسم ثلاثياً بعد حذفهما .

١ ـــ ينظر شرح ابن عقيل حـ٣ ص٢٩٠ وشرح الأشموني حـ٣ ص١٧٩ .

٢ ـــ ديوان الفرزدق حـ٢ ص٤٨٢ ، الأمالي الشجرية حـ٢ ص٨٧ التصريح حـ٢ ص١٨٦ ، مغنى اللبيب حـ٤ ص٤٩٢ .

وكما قالوا عن الاستغناء بالحذف قالوا أيضاً بضرورة الذكر فى استخدامهم لعبارة (لايستغنى) فى المرخم . قال السيوطى «لايستغنى غالباً عن التاء فى الوقف على المرخم بحذف التاء عن هاء ساكنة فيقال فى الوقف على مثل ياطلح : ياطلحة»[1] وكذلك الحال فى الندبة .

قال السيوطى : «لايستغنى عن الألف بالفتحة فلا يقال : واعُمَرَ وأنت تريد واعمراه خلافاً للكوفيين»(٢)

ـ حذف المنادى :

قال صاحب التسهيل «وقد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلتزم (يا) وإن وليها (ليت) أو (رب) أو (حبذا) فهى للتنبيه لا للنداء (٣) .

٦ ـ العدل :

فَعَالِ المعدول فى سب المؤنث

«المقيس فى النداء فَعَالِ المعدول فى سب المؤنث

نحــــــو:

يالكاعِ ، ويا خبَاثِ

ويا فسَاقِ

١ ـ همع الهوامع جـ١ ص ١٨٥ .
٢ ـ السابق نفسه جـ١ ص١٨٠ .
٣ ـ تسهيل الفوائد ص١٧٩ ت محمد كامل بركات .

أما قوله :

إلى بيت قصيدته لكاعِ

فضرورة على أنه أول باضمار القول أو الدعاء[1] .

كان وأخواتها :

وذلك فى حالة كونها تامة فتكون مستغنيه بمرفوعها ، قال ابن هشام . «ومعنى التمام أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب »[2]

ونحـــــو:

قوله تعالى : «وان كان ذُو عُسْرَةٍ» البقرة آية ٢٨٠

أى : وان حَصَلَ ذو عسرة

ونحـــــو:

قوله تعالى : «فسبحاَن الله حِين تُمْسونَ وحين تُصْبِحِون» الروم آية ٧١

أى : حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح .

ونحـــــو:

قوله تعالى : «خالدين فيها مادامت السماوات والأرضُ» هود آيه ١٠٧ ، ١٠٨

أى : مابقيت

ونحـــــو:

---

١ ــــ همع الهوامع حـ١ ص١٧٨ .
٢ ــــ قطر الندى لابن هشام ص١٤٨ .

قول امرئ القيس :

وبَاتَ وباتَتْ له ليلَةٌ

أى : بات القوم : أى نزل بهم .

فالشواهد على ذلك كثيرة ومتعددة باستغنائها عن الخبر ، ودلالة هذه الأفعال على معان أخرى تخرجها عن دائرة النقصان على ماورد فى الأمثلة السابقة ففى الآية الأولى بمعنى (حصل) وفى الثانية بمعنى (تدخلون فى المساء ، وتدخلون فى الصباح) وفى الثالثة بمعنى (مابقيت) وفى بيت (امرئ القيس) بمعنى (دخل أو نزل بهم) .

وكان وأخواتها جميعاً تأتى ناقصة وتامة إلا ثلاثة أفعال ألزمت النقص وهى :

فتئ ، وليس ، وزال

ذهب إلى ذلك ابن مالك مخالفاً لسيبويه والجمهور (١) .

وقد اختلف فى كان المزيدة هل لها فاعل ، فذهب السيرافى والصيمرىّ إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل :

كان هو أى كان الكون ، وذهب الفارسى إلى أنها لافاعل لها لأن الفاعل إذا استعمل استعمال مالا يحتاج إلى فاعل استغنى عنه بدليل أن قَلَّ ماتفعل (٢)

الاستغناء عن خبر كان بالحذف :

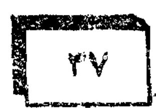
فقد يحذف خبر كان لوجود مايدل عليه ، ومن ذلك قول الفرزدق : (٣)

---

١ ـ أوضح المسالك حـ١ ص٢٥٣ ـ ص٢٥٥ وينظر : الأشمونى حـ١ ص١٣٢ .

٢ ـ همع الهوامع حـ٢ ص١٢٠ ، ص١٢١ .

٣ ـ لم أجده فى نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة ، وهو منسوب إليه فى سيبويه والأعلم حـ١ ص٣٨ ، ومعانى القرآن للفراء حـ٣ ص٧٧ ، وابن السيرافى ص١٦٤ ، واللسان (قعد) والإنصاف حـ١ ص٦١ .



إني ضمنت لمن أتاني ماجنى

وأبى فكان وكنت غير غدور

ففي قوله (فكان وكنت غير غدور) حذف الشاعر خبر كان الأولى للاستغناء عنه بخبر كان الثانية (غير غدور) اعتماداً على فهم السامع ، إذ أصل الكلام : فكنت غير غدور وكان غير غدور ، فحذف خبر كان الأولى لدلالة خبر كان الثانية عليه .

وهذا التفسير للبيت هو ماذهب إليه سيبويه قال[1] «يقول الفرزدق : إني ضمنت البيت» .. ترك أن يكون للأول خبراً استغناء بالأخر لعلم المخاطب أن الأول قد دخل فى ذلك» وتبعه الأنبارى فى هذا التفسير[2] .

وبعض النحاه ـ غير سيبويه ـ على التقديم والتأخير وهو أن يكون المحذوف هو خبر (كان) الثانية ، والمذكور هو خبر (كان ، الأولى) فيكون الشاعر قد حذف خبر (كان ، الثانية لدلالة خبر الأولى عليه .

والحمل على التقديم والتأخير أولى ، لأن الأكثر فى لسان العرب ـــ فى الكلام الذى يحتمل الوجهين جميعاً ـ هو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

---

١ ـــ الكتاب لسيبويه حـ١ ص٣٨ ا.

٢ ـــ الإنصاف حـ١ ص٩٤ .

الفاعل :

«الاستغناء عن الفاعل»

الفاعل عند جمهور النحويين اسم له شروط معينة ، وحالات محدودة ، وهو يمثل ركنًا أساسياً فى تحقيق الفائدة فى الجملة الفعلية حتى أصبح من العبارات السائرة على ألسنة النحاة أن «كل فعل لابد له من فاعل» وهى قضية عقلية منطقية قبل أن تكون قضية نحوية .

وله صورة محددة فى أذهان النحاة وهى صورة المفرد ، أعنى مايقابل الجملة ، فإذا وجدوا هذه الآية وأمثالها مما يكون فيها الفاعل جملة أو قضية ذات فروع .. نحو :

قوله تعالى : «وتبين لكم كيف فعلنا بهم» النحل آية ٣٠

ذهب النحاة يتأولون لها فاعلاً ، ويقولون إنه يفهم من الكلام وتقديره :

(وتبين لكم التبين) وهذا التصور لايخطر على بال عربى فصيح فضلاً عن أن يكون هذا داخلاً فى حساب البيان القرآنى .

إنما هى صورة من صور الاستغناء عدل فيها عن المألوف من التعبير عن الفاعل .

فظاهرة الاستغناء عن الفاعل تعد من الظواهر الإسلوبية اللافتة فى البيان القرآنى ، وقد توزعت فى دراساتنا وكتبنا بين أبواب شتى متباعدة لاتعطى سر هذا الاستغناء .

وقد استغنت العربية فى كثير من المواضع عن الفاعل فأسند إلى غير فاعله بالبناء للمجهول أو المطاوعة أو الإسناد المجازى .

ونائب الفاعل فى حقيقته صورة من صور الاستغناء ، لم يعد فيها الفاعل ، وانما تعلق الغرض بالمفعول ، فاتجه إلى قصد المتكلم ، وأصبح ركنا فى الجملة ، والفاعل فى

كثير من صور البناء للمجهول غير مجهول برغم المصطلح النحوى ، لكنه لم يسم لأن تسميته تحصيل لأمر واقع .

والناظر لاساليب نائب الفاعل فى القرآن الكريم فى مثل قوله تعالى :

«فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة ــ وحُملت الأرضُ والجبال فَدُكّتَا دكّةً واحدة»

سورة الحاقة آية ١٣

وقوله تعالى : «إذا رُجّت الأرض رَجّاَ ، وبُسّتِ الجبالُ بسّاَ» سورة الواقعة آية ٥

وقوله تعالى : «يوم يُنفَخُ فى الصّور فتأتون أفواجاً ، وفُتحتِ السّماءُ فكانت أبواباً ، وسُيّرَتِ الجبالُ فكانت سراباً» سورة النبأ آية ١٨

وقوله تعالى : «كلاّ إذا دُكتِ الأرضُ دَكّاً دَكّاً» سورة الفجر آية ٢١

وقوله تعالى : «وجئَ يَوْمَئذٍ بجهنم يومئذ يتذكر الإنسان وأنّى له الذكرى»

سورة الفجر آية ٢٣

وقوله تعالى : «فإذا النجوم طُمِست ـ وإذا السّماءُ فُرِجَتْ . وإذا الجبال نُسِفَت»

سورة المرسلات آيات ٨ ــ ١٠

وقوله تعالى : «وإذا الشّمسُ كُوّرَتْ ، وإذا النجومُ انْكَدَرتْ ، وإذا الجبالُ سُيّرَتْ ، وإذا العِشَارُ عُطّلَتْ ، وإذا الوُحُوشُ حُشرتْ ، وإذا البحارُ سُجّرتْ ، وإذا النُّفُوسُ زُوّجتْ ، وإذا المَوْءودَةُ سُئلَتْ ، بأى ذنب قُتلَتْ ، وإذا الصُّحفُ نُشرَتْ ، وإذا السّماءُ كُشطتَ ، وإذا الجحيم سُعّرَت ، وإذا الجنّةُ أُزلفتْ ، علِمَت نفس ما أحضرَتْ» سورة التكوير آيات ١ـ١٤

وقوله تعالى «أفلاَ يعلَمُ إذا بُعْثرَ مافى القبور ، وحُصّلَ مافِى الصّدُور ، إنّ ربّهم بهم يَوْمَئذ لخبيرٌ» سورة العاديات آيات ١ـ٣

يجد أن الفاعل فيها أظهر من أن يجهل ، ففى أكثر الأساليب القرآنية الفاعل هو الله تعالى ، وتعلقت أهداف الكلام بمن وقع عليه الفعل أو بزمان وقوعه أو بمكانه ، أو بمصدر الفعل ، أو بأى قيد من قيوده .

واللافت للنظر فى الآيات السابقة والتى استغنى فيها عن الفاعل وبنى الفعل للمجهول أنها كانت فى موقف القيامة فضلاً عن سائر آيات النفخ فى الصُّور .

ومن هنا فلاغبار على رأى الكوفيين فى قولهم بجواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به وفى احتجاجهم بقراءة ابن عامر «قل للذين آمنوا يغفروا للذين لايَرْجُونَ أيام الله لِيجْزِىَ قوماً بما كانوا يكْسِبُونَ» الجاثية آية ١٤

وكان البصريون متكلفين فى تقديرهم نائب الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على الجزاء ، أو الغفرانِ المفهومين من المقام .

كما تكلف أبوحيان(١) فى تخريج قراءة جعفر «ويُخْرِجُ له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً» .

فاعرب «كتاباً» حالا ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على «طائره» والتقدير ويخرج له الطائر كتاباً ، وهذا كله فرار من إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به .

والاستغناء عن الفاعل وارد فى العربية على أوجه يمكن نعرضها من خلال العلاقة بين الفعل مبنى للمعلوم ومبنى للمجهول والفاعل على النحو التالى :

---

١ ـ البحر المحيط حـ٦ ص٣١٥ .

أولاً : استغناء الفعل الثلاثى المبنى للمعلوم بمادته عن الفاعل :

يستغنى الفعل فى العربية عن الفاعل باطراد فى أفعال الاستثناء والتعجب ، وقلما وكثر ما ، وطالما ، وكذلك فى الفعل الأول بباب التنازع .

كما يستغنى الفعل عن الفاعل أحياناً إذا كان الغرض إيقاعه على المفعول به دون عنايه بذكر من أوقعه .

وفيما يلى نعرض لقضية استغناء الفعل الثلاثى المبنى للمعلوم بمادته عن الفاعل مع محاولة الوقوف على الصيغ التى استُغْنِى فيها عن الفاعل وكان الرأى الذى ذهب إليه ابن مضاء وأيده وأخذ به الدكتور شوقى ضيف ونحن نؤيدهما فيما ذهبا إليه :

ففى كتابه (الرد على النحاة) ذهب ابن مضاء[1] إلى أن الفعلين الماضى والمضارع يدلان بمادتهما على الفاعل المضمر الذى يقدره النحاة مستتراً جوازاً مع الفعل الماضى للغائب المفرد ، وكذلك للغائبة المفردة فى نحو :

زيد قام ، وهند قامت

إذ هذان المثالان لايفترقان ـــ فى رأيه ـ عن قولك : زيدٌ قائم ، هند قائمةَ .

وكما أنك لاتقدر فى (قائم ، وقائمة ، ضميرا) كذلك ينبغى أن لاتقدر فى (قام ، وقامت ، ضميراً مستتراً وتعربه فاعلاً ، لأن الفعلين (قام ، وقامت ، يدلان على الفاعل تماماً ، كما تدل كلمتا (قائم ، وقائمة) .

وبذلك يصبح الفعل الماضى للغائب المفرد والغائبة المفردة دالاً على الفاعل بمادته ، كما يدل بها ـــ عند النحاة ـــ على الحدث والزمان .

---

١ ـــ الرد على النحاة لابن مضاء ص٩٠ .

وبالمثل يدل الفعل المضارع على الفاعل بمادته حين يكون للمتكلم المفرد في نحو:

أَكْتُبُ

وللمتكلمين في نحـــو :

نَكْتُبُ

وللمخاطب المذكر في نحو :

تكتبُ

مما يقال معه إن الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره على الترتيب (أنا ، ونحن ، وأنت) .

ففي رأى ابن مضـاء أن ذلك كله تمَحل لاداعي له ، إذ الواقع أن الفعل يعبر بمادته عن فاعله ، فإذا قلت (قام) دلت بنفسها على أن شخصاً قام ، وبالمثل في الفعل المضارع مع الضمير المستتر فيه وجوباً فعند سماعنا شخصاً يقول : (أَكْتُبُ) نعلم أنه يتكلم عن نفسه وأنه يَكْتُبُ ، وبالمثل أفعال المضارع الأخرى التي يضمر النحاة فيها الفاعل ، فجميعها تدل عليه بمادتها [1] ، ذهب بعض المتقدمين إلى أن : (أنا) مركب من ألف أقوم ونون نقوم وأنت مركبان من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم وردها أبوحيان .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان قال سيبويه نصاً لاتقع أنا في موضع التاء الا في فعلت ، لايجوز أن يقال فعل أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا ، وأجاز غير سيبويه فعل أنا[2] .

فهمزة المضارع في مثل (أكتب) منقطعة من الضمير (أنا) ، والنون من الضميـــر

١ ـــ تيسيرات لغوية د. شوقي ضيـف ص٢٨ .
٢ ـــ همع الهوامع حـ٢ ص٦٠ .

(نحن) والتاء من الضمير (أنت) ، وفى هذا دليل قوى على سداد رأى ابن مضاء فى أن الفعل المضارع يدل بمادته فى الصيغ السابقة على الفاعل ، تماماً مثل : قام فى قولك (زيدٌ قام)

ونستطيع أن نمد رأيه ليشمل الأمر للمفرد المخاطب فى مثل :

(اكتبْ) فهو يدل بصيغته على الفاعل ، بل ربما كانت دلالته أقوى ، لأن الفاعل معه فى تقدير النحاه ضمير مستتر وجوباً مثل فواعل المضارع حين تكون ضميراً مستتراً وجوباً ، فإنّها واجبه الاستتار دائماً مثله .

وعدم ظهور الفاعل بأى صورة فى الأمر وأمثله المضارع المذكورة من أقوى الأدلة على صحة رأى ابن مضاء ، إذ لايوجد بحال من الأحوال ، أما مع الماضى الغائب فقد يوجد فى نحو :

(زيدٌ قام ـــ قام زيدٌ)

ولذلك قال النحاه إنه مستتر فى صيغة (زيدٌ قام) جوازاً لاوجوباً ، لأنه قد يلى الفعل فى مثل : (قام زيدٌ) ووجود الفاعل الظاهر مع الماضى للغائب فى مثل هذا التعبير لا يجوز أن يحتج به على رأى ابن مضاء فى مثل (زيدٌ قام ، وأن الفعل دالٌ بمادته على الفاعل ، لأن ذلك مفيدٌ بأن يكون الماضى للمفرد الغائب أو الغائبة ، وليس معه اسم ظاهر فاعل ، أما حين يكون الفاعل ضميراً أو أسماً ظاهراً مع قام فى نحو :

(قام زيدٌ ـــ وقاما ـــ وقاموا ـــ وقام الزيدون) فإن الفعل حينئذ يليه فاعل كما يلى المضارع والأمر الفاعل ضميراً أو اسماً ظاهراً فى نحـــــو :

(يقومان ـــ يقومون ـــ تقومين ـ يقمن ـــ يقوم الرجال ـــ قومى ـــ قوما ـــ قوموا ـــ قمن) ، فكل هذه فواعل تلى الفعل ، أما مثل :

(زيدٌ قام) فلم يَلِ الفعلَ فاعلٌ ، لاضمير ، ولااسم ظاهر . لذلك نقول ـــ مع ابن مضاء ـــ إن الفعل بمادته في مثل : (أقوم ـــ وقم) .

ولاريب فى أن ابن مضاء كان دقيقاً حين قرر هذه القاعدة مع الفعل الماضى للغائب والغائبة ، ومع المضارع للمتكلم والمتكلمين والمخاطب والغائبة

نحـــــو:

تقوم

ومثل ذلك الأمر للمخاطب ، وهى قاعدة جادة فى حل مشاكل غياب الفاعل فى عدد من الصيغ يطرد فيها هذا الغياب .

وفيما يلى نعرض للقضايا التى ورد فيها الاستغناء عن الفاعل وهى :

١ ـ صيغتا التعجب (ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِل به) :

أ ـ ما أَفْعَلَهُ :

وهى الأكثر دوراناً فى العربية ، فيقال :

ما أحسنَ زيداً : تعجباً من حسنه

و (ما) عند البصريين فى مثل هذا التعبير نكرة تامة مبتدأ بمعنى (شئ) و (أَحْسَنَ) فعل ماض به ضمير فاعل يعود على (ما) و (زيداً) مفعول به منصوب ، والفعل وفاعله ومفعوله خبر (ما) إلا أن الأخفش الأوسط لم يوافق على أن تكون (ما) نكرة تامة وذهب إلى أن (ما) التعجبية فى (ما أحسن زيداً) اسم موصول صلة (أحسن) وخبره محذوف تقديره (شئ عظيم) أو نحو ذلك ، كما ذهب فى رأى آخر إلى أنها نكرة موصوفة والجملة

بعدها فى موضع رفع نعتالها والخبر محذوف [1] فيكون التقدير أى جمله حسناً ـــ شئ عظيم ـــ وفى الرأى الثانى : «أمرٌ محسنٌ زيداً شئ عظيم» .

وماذهب إليه الأخفش فيه كثير من التكلف ، وأولى منه ماذهب إليه البصريون والقائل بأن (ما) التعجبية نكرة تامة بمعنى شئ وعليه فتقدير العبارة يكون :

شئٌ حسن زيداً

وتقدير البصريين أيضاً مع كونه أولى مما ذهب إليه الأخفش إلا أنه يحمل أيضاً شيئاً من التكلف لأنه يجعل العبارة (ما أحسن زيدا) خبرية بينما هى تعجبية إنشائية وهو بذلك يسقط منها معنى التعجب ، ولعل ذلك ماجعل الكسائى إمام المدرسة الكوفية يذهب إلى أن (ما) تعجبية ولا موضع لها من الإعراب ،فهى ليست مبتدأ كما رأى البصريون والأخفش ، إنما هى حرف للدلالة على التعجب كدلالتها فى مثل : (ماجاء أحدٌ) على النفى .

واذا أخذنا برأى الكسائى فى (ما) التعجبية كان الفعل الماضى بعدها لايحمل ضميرا مستترا وجوباً فاعلاً لها ، بل كان فارغاً تماماً من الضمير ، فالفعل ليس له فاعل فى تقدير الكسائى لما التعجبية .

وفى هذه الحالة فإن أفضل السبل هو الأخذ برأى ابن مضاء القرطبى [2] فى أن الفعل قد يستغنى عن الفاعل لدلالته عليه بمادته ، ففعل (أحسن) فى قولنا (ما أَحْسَنَ زيدا) لافاعل له و(زيدا) مفعول به ، والباحث هنا يتفق مع الدكتور شوقى صنيف [3] فى الأخذ برأى ابن مضاء القرطبى ويختلف مع الدكتور عفيف دمشقية .

---

١ ـــ مغنى اللبيب حـ١ ص٢٩٧ وينظر : الكتاب حـ١ ص٧٢ ، ٧٣ .
٢ ـــ الرد على النحاة ص٩٠ .
٣ ـــ تيسيرات لغوية د/ شوقى ضيف ص٣١ .
خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربى د. عفيف دمشقية ص١٩ ، ص٢٠ .

والذى ذهب إلى ماذهب إليه الأخفش الأوسط فى مسألة (ما) التعجبية حيث قال ، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن رفض الأخفش الذهاب إلى أنها كذلك .

ولجوءه إلى القول بموصوليتها تارة ، وبكونها نكرة موصوفة طوراً ، يظلان أقرب إلى (المنطق) الذى طبع الدرس النحوى فارضاً عدم جواز الابتداء بنكرة مالم تفسد ، فإذا كانت (ما) اسماً موصولاً فهى معرفة يجوز الابتداء بها ، ولا شئ يمنع من اعتبارها كذلك مادام مبدأ الإسناد سليماً حين قال بأن مابعدها ــ وهو جملة (أحسن) صلتها ، وأن خبرها مُدَّر : وإذا كانت نكرة موصوفة ، والمنطق هنا سليم أيضاً إذ جعلت جملة (أحسن) نعتاً لـ (ما) فهى معرفة أيضاً ، وهى مبتدأ خبره مقدّر ، ولعل مايشفع له فى ذلك أنه (رأى أن (ما) التامة غير ثابتة أو غير فاشية ، وحذف الخبر فاشٍ ، فترجح عنده الحمل عليه»[1] وأما أن تدرس هذه الصيغة دراسة مستقلة بعيداً عن المنطق الرياضى ، فأمر لم يخطر على مايبدو للأخفش ، كما لم يخطر لأسلافه من قبله .

ب ـ أَفْعِل به :

وهى صيغة الفعل الثانى المطرِدة فى باب التعجب إذ يقال :

أحْسِنْ بِزَيْدٍ بمعنى (ما أحْسَنَ زيداً) واختلف النحاة إزاء هذا الفعل .

فقال البصريون[2] إن (أحْسِن) ومايماثل صيغتها فى التعجب فعل ماض جاء على صور الأمر فأصل (أحسن بزيد) : (أحْسَنَ زيدٌ) والهمزة فيه للضرورة أى : (صار زيدٌ ذا حسن) وغُيِّرَت صيغة الماضى إلى صيغة الأمر ، وقبح إسناد الفاعل إلى ماهو أمسر فى

١ ـ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٠٢ .
٢ ـ الكتاب حـ١ ص٧٢، ص٧٣ وابن يعيش حـ١ ص٧٤ ، حـ٢ ص٧٧ .

الصورة ، فزيدت عليه الياء ليصير على صورة المفعول به ، وهو في حقيقته فاعل للماضى السابق له الذى حُوِّل إلى صيغة الأمر ، وهي كما يعبر عنها الدكتور شوقى ضيف[1] (لَفَّة طويلة ولايؤيدها ظاهر المعنى)

وذهب الفراء ومثله الزمخشرى إلى أن : (أحسن) فى قولك (أحسن بزيدٍ)

فعل أمر حقيقى ، والباء فى كلمة (زيدٍ) زائدة داخلة على المفعول به ، وضمير الفاعل وهو (أنت) للفعل (أحسن) يعود فى رأى كثيرين إلى المخاطب ، ولزم الإفراد لأن العبارة تجرى مجرى الأمثال ، ويقولون كأن قائل العبارة يقول (اجعل أيها المخاطب زيداً حسناً ، أى صِفْهُ أو ــ احكم عليه ــ بالحسن كيف شئت ، ويجعل ابن كيسان الضمير عائداً على المصدر الذى يدل عليه الفعل ، فكأن قائل العبارة يقول : (أَحْسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ) أى دُمْ به والزمه ، وفى هذا التوجيه بُعْدٌ بالمعنى لايؤديه ظاهر التعبير ، والسبب وراء ذلك عند كل من البصريين وابن كيسان البغدادى هو البحث عن فاعل فعل (أحسن) ومايماثله فى صيغة التعجب الثانية (أفْعِل به) .

والباحث هنا يفضل الأخذ برأى ابن مضاء القرطبى فى أن الفعل قد يستغنى بمادته عن الفاعل كما حدث فى الصيغة السابقة (ما أفعله) ونكون قد أرحنا النحاة من البحث عن الفاعل للفعل (أحسن) والباحث هنا يتفق مع الدكتور شوقى ضيف[2] على أن يكون إعراب :

أحسن بزيد هــــو :

أحْسِن : فعل تعجب مبنى على السكون لامحل له من الإعراب (ولايعنينا إن كان

---

١ ــ تيسيرات لغوية ص٣١ .
٢ ــ السابق نفســه ص٣٢ .

أمراً على حقيقته أو جاء ماضياً بصفة الأمر فحسبنا أنه فعل تعجب)

البـــــاء : زائدة ، ويمكن أن لاتكون زائدة ــ وما بعدها إما منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل التعجب ، وإما مجرور . وهو مع الباب متعلق بالفعل (أحسن) وسواءٌ أكانت الباء زائدة أم غير زائدة فما بعدها هو المتعجب منه .

٢ ـ أفعال الاستثناء (عدا ، وخلا ، حاشا ، وليس ، ولايكون)

نقول :

قام القوم عدا ـ خلا ـ حاشا زيداً، وقد تسبقها (ما) المصدرية فنقول :

قام القوم ماعدا ـ ماخلا ـ ماحاشا زيداً وفى الصورتين لاتذكر فواعل لهذه الأفعال ، وقد اختلف النحاة فى تصورها ، فقال البصريون إنها فيها جميعاً ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على البعض المفهوم من الكلام ، والتقدير فى مثل : (قام القوم خلا زيداً) هو (قام القوم عدا هو أى بعضهم زيداً) .

وهو فى رأى الدكتور شوقى ضيف[١] تقدير متكلف غاية التكلف ، وقال الكوفيون إنها ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير فى مثل المثال السالف هو : (قام القوم خلا هو ، أى قيامهم زيداً) وهو تقدير متكلف أيضاً مثل سابقه ، وقيل الفاعل ضمير يعود على اسم فاعل الفعل السابق ، أى : قام القوم خلا هو ، أى القائم زيداً وأولى من هذه الآراء جميعاً ماذهب إليه الفراء فى مثل (قام القوم حاشا زيداً) من أن حاشا فعل لافاعل له ، قال أبوحيان ويمكن القول بذلك فى : (خلا وعدا) وبذلك تصبح الأفعال الثلاثة :(عدا ،خلا ،حاشا) لافواعل لها ،وهو رأى سديد ،إذ من الصعب إيجاد فواعل لها ،وهى تدل بوضوح على صحة رأى ابن مضاء فى أن الفعل إن لم يكن له معه فاعل ـ

١ ــــ تيسيرات لغوية ص٢٩

ضميراً أو اسماً ظاهراً ـ كان دالاً على فاعله بمادته ، ولاحاجة له إليه وهو مستغن عنه بصيغته .

ونفس التقدير السالف مع : (عدا ، وخلا ، وحاشا) قدّره النحاة فى اسمى (ليس ، ولايكون) فى مثل :

قام القوم لايكون زيداً

وقام القوم ليس زيداً

وعليه فإن الباحث متفق أيضاً مع الدكتور شوقى ضيف[1] فى الأخذ بأن الفعلين (ليس) و(لايكون) لا اسم لهما أو كما يعربهما الكوفيون لافاعل لها أو بما ذهب إليه ابن مضاء وهو أن الفعلين استغنيا بمادتهما عن الفاعل أيضاً مثل (عدا ، خلاً وحاشا) .

٣ ـ أفعال مكفوفة بـ(ما) لافواعل لها وهى :

(قلّمَا ، وكثُرَ ما ، وطالما)

حينمـــا نقول :

قل الشئ ، كثُر العملُ ، وطال الطريق ، فقد ذكرنا فاعلاً لكل فعل منها ..

أما إذا ولى الفعلَ (ما) أما إذا ولى فعل منها (ما) أبطلته من العمل فى فاعل بعده إذ لايليها اسم إنما يليها أفعال فيقال مثلاً :

قلما يحدث ذلك

وكثر ما تحقق ذلك

وطالما نبهتك ومعنى ذلك أن التحاق (ما) بها جميعاً كفها عن العمل ..

١ ـــ السابق نفســه .

فهذه الأفعال لايقع بعدها أسماء ، إنما يقع بعدها أفعال ، وهو ماجعل سيبويه[1] يذهب فى قول الشاعر[2] :

صَدَدْتِ فاطولت الصُدودَ وقلّما

وِصالٌ على طُولِ الصّدودِ يَدومُ

إلى أن مجئ اسم مرفوع بعد (قلّما) إنما هو ضرورة شعرية لجأ إليها الشاعر ، إذ حق (قلما) مثل (كثر ما ، وطالما ، أن يليها فعل لا اسم ، وإعراب سيبويه كلمة (وصال) التالية للفعل (قلما) فى البيت فاعلاً مرفوعاً بفعل (يدوم) محذوف يفسره الفعل (يدوم) فى آخر البيت .

وقال سيبويه[3] فى البيت (وإنما الكلام : وقلّ مايَدوم وصالٌ) .

ولايجد الباحث حيال ذلك سوى الاتفاق مع الدكتور شوقى ضيف[4] فيما ذهب إليه من أن هذه الأفعال الثلاثة (قلما ، وكثر ما وطالما) تعد برهاناً قوياً مثل أفعال التعجب والاستثناء .. على صحة ماذكره ابن مضاء من أن الفعل حين لايليه فاعل ظاهر منطوق به يدل على فاعله بمادته ، وحين نعربها نكتفى بأن كُلاً منها فعل ، ولا نذكر له فاعلاً

٤ ـ الفعل الأول فى صيغة التنازع حين لايذكر معه فاعل :

فى باب التنازع[5] (يتنازع فعلان اسماً واحداً يطلبانه إما على أنه فاعل لكل منهما نحـــو :

---

١ ـــ الكتـــــاب حـ١ ص٣١ .
٢ ـــ فى هامش الكتاب حـ١ ص٣١ (ط : فمن ذلك قول عمر بن أبى ربيعه) . وجعله الشنتمرى من شعر المرار الفقعسىّ ، وكذا نسب فى الخزانة حـ٤ ص٢٨٩ حيث أورد البيت ثانى أربعة أبيات) .
٣ ـــ الكتاب حـ١ ص٣١ .
٤ ـــ تيسيرات لغوية ص٣٣ .
٥ ـــ ينظر : قطر النـــــدى ص٢١٧ .

جلس وكتب زيدُ

(فجلس) و (كتب) يطلب كل منهما فاعلاً له وإما على أنه مفعول به لكل منهما نحو :

زيد كتب وقرأ القصيدة .

(فكتب) و(قرأ) يطلب كل منهما (القصيدة) مفعولاً له وإما على أن الفعل الأول يطلبه فاعلاً ويطلبه الفعل الثانى مفعولاً به نحو :

اكرمنى واكرمت الأخلاءَ

وإما على أن الفعل الأول يطلبه مفعولاً والفعل الثانى يطلبه فاعلاً نحو :

لقيــــت ولقينى زيدٌ

والصيغتان الأولى والثالثة غاب منهما الفاعل ،

ومن أمثلة الصيغة الثالثة أنشد سيبويه[1] قول الشاعر[2] :

وكُمتاً مُدَمّاة كأن متونها

جرَى فوْقَها واستَشْعَرَت لَوْنَ مُذْهَبِ

وقد جعل (لونَ مذهب) مفعولاً به للفعل (استشعرت) بينما الفعل (جرى) يطلبها فاعلاً له ، وإذن فهو فى البيت لافاعل له .

يقول سيبويه[3] : إنهم استغنوا بالفعل الثانى ومعموله عن فاعل الفعل الاول لعلم

---

١ ــ الكتاب حـ١ ص٧٧ .
٢ ــ البيت لطفيل الغنوىّ ، ديون طفيل ص٧ ، الإنصاف حـ١ ص٦٣ يقول : إن ظهور هذه الخيل الضارب لونها إلى الحمرة كأنما جرى فوقها لون مذهب أو لون ذهبىّ ، استشعرته أى : لبسته شعاراً .
٣ ــ الكتاب حـ١ ص٧٦ .

المخاطب به من الكلام

وهو يلتقى فى ذلك مع الكسائى[1] القائل بأن الفاعل حذف مع الفعل الاول لوجود مايدل عليه ويرى الفراء[2] أن الفاعل فى الصورة الاولى فاعل للفعلين معاً .

ورأى كل مَن الكسائى وسيبويه يلتقى مع ابن مضاء ومايقوله من أن الفعل حينئذٍ استغنى بمادته عن الفاعل .

ثانياً : استغناء الفعل المبنى للمجهول بمادته عن الفاعل :

فالمعروف أن الفعل المبنى للمجهول سواءٌ أكان ماضياً أم مضارعاً يلزمه نائب فاعل يستغنى به عن الفاعل .

والذى يصلح للنيابه عن الفاعل واحد من أربعة أشياء هى المفعول به والمصدر والظرف والجار مع مجروره .

* فالمفعول به ينوب عن الفاعل مع الفعل المبنى للمجهول ، ويرفع مثله بعد أن كان منصوباً ويتطابق الفعل معه تذكيراً وتأنيثاً نحو :

كُتِبَ الدرسُ

ومع الأفعال المتعدية إلى مفعولين يقوم المفعول الأول مقام الفاعل .

نحو

أُعطِى زيدٌ كتاباً

وقد أجاز بعض النحاة نيابة المفعول به الثانى فيقال :

١ ــ تيسيرات لغوية ص٣٣ .
٢ ــ السابق نفسه .

أُعطِىَ كتابٌ زيداً

ومنع ذلك بعض النحاة ويتفق معهم الباحث .

ومع المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كان المفعول به الأول نائباً عن الفاعل .

نحــــــو:

أُعلِـم زيدٌ عمراً مسافراً

* وينوب المصدر ومثله ــــ اسم المصدر ــــ عن الفاعل ــ فى رأى النحاة ــ بشرطين :

أن يكون متصرفاً ومختصاً .

* أما الظرف بنوعيه فيصلح للنيابة عن الفاعل إذا كان مفيداً أيضاً وتتحقق هذه الفائدة بشرطين :

أن يكون الظرف منصرفاً كامل التصرف ، وأن يكون مختصاً هذا ماذهب إليه الجمهور وسيبويه إلا الكوفيين والأخفش فقد أجازوا نيابة غير المتصرف نحــو :

سِيرَ عليه سَحَرٌ

وجُلِسَ عنـدكَ

ولايجوز عندهم إنابة الظرف المنوى ، وقد جوزه السراج كما لمصدر ، وفى نيابة صفة الظرف الخلاف فى نيابة صفة المصدر فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز .

* أما الجار والمجرور ، فإن كان حرف الجر زائداً

نحــــــو:

ماكُتِبَ مِنْ شَىءٍ

١ ــــ همع الهوامع جـ٢ ص١٦٣ .

فلا خلاف فى أن نائب الفاعل هو المجرور وحده وأنه مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، فيجوز فى التوابع مراعاة لفظه أو محله ، أما حرف الجر الأصلى مع مجروره نحـــو :

قُـعد فى الحديقة الناضرة

فالصحيح أن الذى ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده برغم أن الشائع على الألسنة هو : الجارو والمجرر ولامانع من قبوله يتسيراً وتخفيفاً .

فيشترط لإنابتها أن يكون الإسناد إليها مفيداً وتتحقق الفائدة بأمرين :

أن يكون حرف الجر متصرفاً ، وأن يكون مجروره مختصاً فيقول الأستاذ/ عباس حسن[1] ومع ذلك يريحنا من أنواع مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر وحده أو مجروره وحده .

ومما ذكر من رأى للكوفيين والأخفش حول جواز إنابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل نجد الخلاف مع ماذهب إليه الدكتور شوقى ضيف فى قاعدته العامة والتى قال فيها «يستغنى الفعل المبنى للمجهول عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار ومجرور» .

الغرض من الاستغناء عن الفاعل :

ذهب البلاغيون إلى أن حذف الفاعل يكون لعدة أمور منها :

* أنه يحذف للخوف عليه أو منه نحـــو :

قولك : قُتِل زيدٌ ، ولم تذكر فاعله خوفاً منه أو عليه .

* أو لجلالته نحـــو :

١ ـــ النحو الوافى جـ٢ ص١١١ ـــ ص١١٨

قوله تعالى «قتل الخراصون» سورة الذرايات آية ١٠

والمراد : قتل الله الخراصين

* أو لدناءته نحـــــو :

عُمِل الكنيف ، وكُنِس السوق

* أو للجهل بـــه نحـــو :

سُرِق البيتُ

وقد يستغنى عن الفاعل إيجازاً واختصاراً لأن يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لاغير فترك الفاعل إيجازا للاستغناء عنه[1] .

وعن حذف الفاعل بغرض الخوف عليه أو الجهل به خاصة في البيان القرآني ، كان للدكتورة عائشة عبدالرحمن[2] رأيها إذا تقول :

(فيأبى أن يكون حذف الفاعل ، سبحانه لأحداثِ يوم القيامةِ ، للخوف عليه أو الجهل به ، ثم يشهد الاستقراء أن القرآن لم يحذف الفاعل في مواضع العلم به يقيناً ، مثل :

قوله تعالى : «يغْفِرُ لمن يشاءُ ، ويُعذِّبُ مَنْ يَشاء»

وقوله تعالى : «يَرْزُقُ مَنْ يشاءُ بغيرِ حسابٍ» سورة البقرة ٢١٢

وقوله تعالى : «يحْيِي ويميتُ» سورة آل عمران ١٥٦

وقوله تعالى : «خلقكم من نفسٍ واحدةٍ» سورة الأعراف ١٨٩

---

١ ـ ابن يعيش جـ٧ ص٦٩ ، ص٧٠ وينظر : أوضح المسالك جـ٢ ص١٣٥ ، ص١٥٨ .
٢ ـ الإعجاز البياني للقرآن الكريم ومسائل ابن الأزرق ص٢٤٢ ، ص٢٤٣

ثم تتساءل .. فما سر ظاهرة الاستغناء عن ذكر الفاعل فى أحداث يوم القيامة ؟

وتضيف بقولها :

يهدينا البيان القرآنى إلى :

أن أساليب : البناء للمجهول ، والمطاوعة ، والإسناد المجازى ، تلتقى جميعاً فى الاستغناء عن ذكر الفاعل ، وإن كان لكل أسلوب منها ملحظه البيانى الخاص ، يجلوه استقراء مواضعه فى الكتاب المحكم .

اطراد هذه الظاهرة فى موقف البعث والقيامة ، ينبه إلى أسرار بيانية وراء ضوابط الصنعة البلاغية وإجراءات الإعراب الشكلية .

فبناء الفاعل للمجهول : فيه تركيز الاهتمام على الحدث بصرف النظر عن مُحدثه .

والمطاوعة : فيها بيانَ للطواعية التى يتم بها الحدثُ تلقائياً أو على وجه التسخير ، وكأنه ليس فى حاجة إلى فاعل .

والإسناد المجازى : يعطى المسند إليه فاعليه محققة يستغنى بها عن ذكر الفاعل الأصلى .

ويتفق الباحث مع الدكتورة عائشة عبدالرحمن فيما ذهبت إليه باعتبار أن ذلك توجه إلى البيان القرآنى أما ما عداه من أساليب القول الأخرى فإن الرأى فيها مع ماذهب إليه البلاغيون .

الاستغناء فى باب الضمائر

ورد عن السيوطى أن (الضمير محصور بالعد فاستغنى عن الحد)[1]

ويرى الباحث أن هذا الباب من أبرز ظواهر الاستغناء إذ يظهر فيها الاستغناء أكثر من غيرها ، وقد أشار ابن هشام إلى قيمة الضمائر فى باب المعارف مع ضآلتها صوتيا فى قوله «المضمر ، ويسمى الضمير ويسميه الكوفيون الكفاية والكناية ، وانما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح » ثم يقول : «وانما سمى مضمراً من قولهم أضمرت الشئ إذا سترته وأخفيته ، أو من الضمور وهو الهزال ، لأنه فى الغالب قليل الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة ، وهى التاء والكاف والهاء ، والهمس هو الصوت الخفى»[2]

والاستغناء ماثل فى عمل الضمير مظهراً كان أو مستترا ، ويكشف عن ميزة اتسم بها اللسان العربى وهى إيثار التعبير الأيسر ، والتماس ماخف على اللسان .

ففى الضمائر الظاهرة للمتكلم أو المخاطب مايغنى عن التعبير عن الذات أو يفسرهما المشاهدة وهذه سمة الضمير فى كل السنة البشر .

أما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة فاحتيج إلى مايفسره وأصل المفسر الذى يعود عليه أن يكون مقدماً ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره وأن يكون الأقرب وذلك أمر ينفرد به اللسان العربى .

نقـــــول:

لقيت زيداً وعمراً يضحك

---

١ ـــ همع الهوامع جـ١ ص٧٥ .
٢ ـــ شذور الذهـــب ص١٣٤ .

فضمير (يضحك) عائد على عمرو ولايعود على زيد إلا بدليـــل كما فى قوله تعالى :

«ووهبنا له اسحاق ويعقوب وجعلنا فى ذريته النبوة والكتاب» سورة العنكبوت آية ٢٧

فضمير (ذريته) عائد على إبراهيم عليه السلام ، وهو غير الأقرب ، لأنه المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها .

أما المفسر إما مصرح بلفظه وهو الغالب نحـــو :

زيـــد لقيتـــه

وقد يستغنى عنه بما يدل عليه حساً نحـــو :

قوله تعالى : «هى راودتنى عن نفسى» سورة يوسف آية ٢٦

وقوله تعالى : «يا أبت استأجره» القصص آية ٢٦

إذ لم يتقدم بلفظ (زليخا) و (موسى) لكونهما كانا حاضرين .

أوعلمـــا نحـــو :

قوله تعالى : «إنا أنزلناه فى ليلة القدر» سورة القدر آية ١

أى القرآن فالضمير عائد عليه ولم يتقدم له ذكر فى الكلام لكنه ماثل فى الجنان .

أو جزئـه أو كلـه نحـــو :

قوله تعالى : «والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها» سورة التوبة آية ٣٤

أى المكنوزات التى بعضها الذهب والفضة .

وقولـــه:

أماوىّ مايغنى الثراء عن الغنى

إذا حشرجت يوماً وضاقَ بها الصدر

أى النفس التى هى بعض الفتى ، وجعل من ذلك :

قوله تعالى : «اعدلوا هو أقرب» المائدة آية ٨

أى العدل الذى هو جزء مدلول الفعل لأنه يدل على الحدث والزمان

نحـــــــــو :

إذا نهى السفيه جرى إليه

أى السفه الذى هو جزء مدلول السفيه لأنه يدل علـــى ذات متصفة بالسفه أو نظيره ، نحـــــــو :

عندى درهم ونصفـه

أى ونصف درهم آخر

ومنـــــــه :

قوله تعالى : «ومايعمر من معمر ولاينقص من عمره» سوره فاطر آيه ١١

أى عمر معمر آخر وقولها :

قالت الأليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا ونصفه فقد

أى ونصف حمام آخر مثله في العدد .

أو مصاحبة بوجه ما كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم.

نحــــــو:

قوله تعالى : «فمن عُفِي من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء إليه» سورة البقرة آية ١٧٨

ضمير إليه عائد على العافي الذى استلزمه عفى .

وقوله تعالى : «حتى توارت بالحجاب» سورة صّ آية ٣٢

أى الشمس ، أغنى عن ذكرها ذكر العشى [١]

فكان الاستغناء بضمير الغائب عن الاسم الظاهر لوجود القرينة قال ابن يعيش «المضمرات لالبس فيها فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها قد تغنى عن الصفات وهذه الأحوال هى حضور المتكلم أو المخاطب أو المشاهد لها» [٢]

ـــ وقد يغنى عن الضمير في الربط اسم ظاهر يحل مكان ذلك الضمير ويكون بمعنى الموصول [٣] .

نحــــــو:

اشكـــــر علياً الذى نفعك علُم علىّ

أى علمـــه .

وفي الضمير المستتر وجوباً صور عدة للاستغناء ، فالهمزة والنون فى قوله تعالى : «إنى أرى في المنام أنى أذبحك فانظر ماذا ترى» ؟

١ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٦٥ ، ص٦٦ .
٢ ـــ ابن يعيش حـ٣ ص٨٤
٣ ـــ الصبان حـ١ (المبتدأ) .

نرى الهمزة فى الفعلين (أرى) و (أذبح) أغنت عن ضمير المتكلم (أنا) ودلت على مايدل عليه من ذات المتكلم ، والتاء فى الفعل (ترى) أغنت عن ضمير المخاطب أنت قال سيبويه (استغنوا بالتاء وأخواتها فى الرفع عن أنت وأخواتها)[1]

وصيغة فعل الأمر تغنى عن الفاعل ، وذلك لأن فاعلها مرتبط بصيغتها ، وهو المخاطب ، ومادام هناك أمر لابد أن يكون هناك مأمور وهو المخاطب ، ولأجل هذا لاتبنى صيغة الأمر للمجهول .

وفى قوله تعالى : «نتلو عليك من نبأ موسى وفرعون بالحق لقوم يؤمنون»

سورة القصص آية٣

فالنون فى الفعل (نتلو) أغنت عن ضمير المتكلمين (نحن) .

قال سيبويه «ولايقع (هو) فى موضع المضمر الذى فى (فَعَلَ) ، لوقلت : فَعَلَ هو لم يجز إلا أن يكون صفه (وهو مايسمى بالتوكيد) ، ولايجوز أن يكون (هما) فى موضع الألف التى فى ضَرَبا والألف التى فى يضربان ، ولايقع (هم) فى موضع الواو التى فى ضربوا ولا الواو التى مع النون فى تضربون ، وكذلك (هى) لاتقع موضع الإضمار الذى فى فَعَلَتْ ، لأن ذلك الإضمار بمنزله الإضمار الذى له علامة ولايقع (هُنَّ) فى موضع النون التى فى فَعَلْن ويفعلن)[2]

وقد أجمل سيبويه ذلك كله فى قوله :

(فأنا وأنت ونحن وأنتما وأنتم وأنْتنَّ ، وهو وهى وهما وهم وهُنَّ لايقع شئ منها فى موضع شئ من العلاقات مما ذكرنا ولافى موضع المضمر الذى لاعلامة له لأنهم استغنوا

١ ــ الكتاب حـ٢ ص٣٥١ .
٢ ــ السابق نفسه حـ٢ ص٣٥١ ، ص٣٥٢ .

بهذا فأسقطوا ذلك) [1]

ذكر السيوطي أنه (ذهب بعض المتقدمين إلى أن (أنا) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم) و(أنت) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم) وتاء (تقوم) ،وردها أبوحيان .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان

قال سيبويه نصاً لاتقع (أنا) في موضع التاء التي في (فعلتُ) ، لايجوز أن يقال فعل أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) وأجاز غير سيبويه فعل أنا [2]

قال أبوعلي الفارسي «وقد استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل قال سيبويه «لأنهم استغنوا بهذا ـ أي بالمتصل ـ فاسقطوا ذاك أي المنفصل» [3]

وعند السيوطي [4] أنه (ومتى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير إلا في ضرورة كقول الشاعر :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض في دهر الدهارير

فكان الاستغناء بالتاء عن (أنا) في :

فَعَلْــــتُ

وبـ (نا) عن (نحن) في :

فعلنـــــا

---

١ ـ السابق نفسه .حـ٢ ص٣٥٢ .
٢ ـ همع الهوامع حـ١ ص٦٠ وينظر الكتاب : حـ٢ ص٣٦٦ .
٣ ـ التعليقـــة حـ٢ ص٧٧ .
٤ ـ همع الهوامع حـ٢ ص٦٢ .

قال سيبويه (ولايقع «أنا» فى موضع التاء التى فى فَعَلْتُ ، ولايجوز أن تقول : فَعَلَ أنا)

لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) ، ولايقع نحن فى موضع (نا) التى فى فعلنا ، لاتقول : فَعَلَ نحنُ) .

وقال (واعلم أنه لايقع (أنت) فى موضع التاء التى فى «فَعَلْتَ» ولا أنتماء فى موضع (تُما) التى فى (فَعَلْتُما) ولايقع أنتم فى موضع (تُمْ) التى فى (فَعَلْتُم) ولايقع (أنتُن) فى موضع (تُنّ التى) فى (فَعَلْتُنّ)[1] .

وفى النصب استغنوا بالكاف وأخواتها عن (إيّا)

قال سيبويه (واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : رأيتٌ فيها إيّاك ، ورأيت اليوم إيّاه ، من قبل أنك قد تجد الإضمار الذى هو سوى (إيّا) ، وهو الكاف التى فى رأيتك فيها ، والهاء التى فى رأيته اليوم ، فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادو ا لو تكلموا إيّاك .

استغنوا بهذا عن إيّاك ، وإيّاه ولوجاز هذا لجاز ضَرَبَ زيدٌ إياك وان فيها إياكَ ، ولكنهم لما وجدوا إنك فيها وضَرَبَهُ زيدٌ ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا : إن فيها إيّاك

وضرب زيدٌ إياك

استغنوا به عن إيّـــا[2] .

ومما يؤكد مهمة الاستغناء فى الوظيفة اللغوية أن موضع الإضمار لايأتى فيه الظاهر حتى ولو كان مستتراً جوازاً فإذا قلنا :

---

١ ــ الكتـــــاب حـ٢ ص٣٥١ ، ص٣٥٢ .

٢ ــ الكتاب حـ٢ ص٣٦١ .

زيدٌ يقول الحق .. لايصح أن نقول : زيدٌ يقول زيدٌ الحق بل إذا أردنا الظاهر لابد أن ننحو بالأسلوب منحى آخر هو أن نقول : يقول زيدٌ الحق ، وبين التعبيرين فرق توفر للحديث عنه علماء المعانى .

والعكس سائغ فى لغة العرب وهو الاضمار فى موضع الإظهار ، لأنه يؤدى مهمة مركوزة فى نفس العربى ، وهى ولعة بالإيجاز ، وتأبيه عن فضول الكلام .

(ومنهم من لايستعمل (نِى) ولا (نا) استغناء بعليك بى ، وعليك بنا)[٢] .

وتلافيا للقبح فى التعبير كان أن الفاعل بكليته لايكون مفعولاً بكليته قال سيبويه (هذا باب لاتجوز فيه علامة المضمر المخاطب ولاعلامة المضمر المتكلم ، ولا علامة المضمر المحدَّث عنه الغائب .

وذلك أنه لايجوز لك أن تقول للمخاطب :

اضْرِبْكَ ، ولا أقتُلْكَ ، ولا ضَرَبْتَكَ

لما كان المخاطبُ فاعلاً وجعلتَ مفعوله نفسه قبح ذلك لأنهم استغنوا بقولهم : اقتلْ نَفْسَكَ ، واهلكت نفسك عن الكاف هاهنا وعن إيَّاك .

وكذلك المتكلم لايجوز له أن يقول :

اهلكْتنى وأُهْلِكُنى

لأنه جعل نفسه مفعولاً فَقَبُحَ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أَنْفَعُ نفسى عن (نِى) وعن (إيَّاىَ)

وكذلك الغائب لايجوز لك أن تقول :

---

١ ــ الكتاب حـ٢ ص٣٦١
٢ ــ السابق نفســـه .

ضَرَبَهُ إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نَفْسَه لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إيَّاه بقولهم ظلم نفسه وأهلك نَفْسَهُ[1] .

وعند السيرافى أن المبرد وغيره من أصحابنا فى ابطال اضْرِبْكَ وضَرَبْتنى وضَرَبْتَكَ ونحو ذلك على أن الفاعل بكُليته لايكون مفعولاً بكليته[2]

فلابد من المغايرة قال ابن يعيش «ألا ترى أنه لايجوز ماضربنى إلا أنا لأن الضميرين قد اختلفا من جهة أن أحدهما متصل والآخر منفصل فلم يتحدا من كل وجه ، قال الزجاج : استغنوا عن ضربْتِى بضربتُ نفسى ، كما استغنوا بكليهما عن تثنيه أجمع فلم يقولوا :

قام الزيدان أجمعان

وان كانوا قد جمعوه فقالو :

قام القوم أجمعون كذلك ، لم يقولوا اضربتُنى استغنوا عنه بضربت نفسى لأن النفس كغيره ألا ترى أن الإنسان قد يخاطب نفسه فيقول :

يانفس لاتفعلين كما يخاطب الأجنبى[3] .

فعلى هذا النهج يستغنون بالضمير المتصل متى كان ميسوراً عن الضمير المنفصل لما فى أولهما من اليسر وقلة الكلفة ، وقد عبر عن هذه الحقيقة ابن مالك بقوله :[4]

وَفِىَ اختيار لايُجِئ المُنفَصِلْ

إِذَا تأتّى أنْ يَجِئَ المُتَصِلِ

١ ـــ الكتـــاب حـ٢ ص٣٦٦ .
٢ ـــ هامش الكتاب حـ١ ص٣٦٦ .
٣ ـــ ابن يعيش حـ٧ ص٢٨ .
٤ ـــ الفيه بن مالك حـ١ ص٩٩ .

فإذا كان من الميسور على لسان العربى أن يقول :

اكرمت فهو يأبى أن يقول أكرم أنا : وإذا كان من الميسور أن يقول : أكرمتك فهو لايلجأ إلى أكرمتُ إيّاكَ حتى المواضع التى أجاز فيها الرمانى وغيره من النحاة الانفصال مع إمكان الاتصال نجد الأسلوب القرآني آثر الاتصال ، لأنه مع قلة الجهد يغنى ويكفى من ذلك قوله تعالى : «فَسَيَكفيكَهُمُ اللهُ وهو السَّميعُ العَليمُ» سورة البقرة آية ١٣٧

وقوله تعالى : «أنُلزِمُكُمُوهَا وَأنتم لهَا كَارهُون» ؟ سورة هود آية ٢٨

ويغنى عن الضمير العائد اسم ظاهر

نحــــو:

وأنــــت الذى فى رحمه الله أطمـــع

أى : رحمتــــك

قال الفارسى : ومن الناس من لايجيز هذا[1] .

* واختلف فى نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه فمنعه أكثر البصريين وجوزه الكوفيه وبعض البصريين وكثير من المتأخرين وخرجوا عليه .

نحــــو:

قوله تعالى : «فإن الجنة هى المأوى»

الأصل : مأواه ، وقال المانعون : التقدير هى ، المأوى له .

ونحــــو

مررتُ برجل حسن الوجه

١ ــ همع الهوامع جـ١ ص٨٧ .

والمانعون قدروا منه

وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة .

وقال الزمخشرى فى «وعلم آدم الأسماء» سورة البقرة آية ٣١

أن الأصل : «أسماء المسميات» فجوز إنابتها عن الظاهر . وقال أبوشامةفى قوله :

بدأت ببسم الله فى النظم أن الأصل فى نظمى .

فجوز إنابتها عن ضمير المتكلم ، قال ابن هشام والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب[1] .

وعن ضمير الفصل والذى يفصل بين المبتدأ والخبر أو بين الخبر والنعت ويسمى عند الكوفيين عماداً إذ يعتمد عليه فى الفائدة وردت آراء للنحاة حول مواضع وقوعه فى الجملة منها أنه مع تقديم الخبر يستغنى عنه (أى الضمير) لأن تقديمه (أى الخبر) يمنع من كونه تابعاً ، إذ التابع لايتقدم على المتبوع[2] .

١ ــ همع الهوامع حـ٢ ص٨٠ وينظر مغنى اللبيب حـ٢ ص٥٠١ ، ص٥٠٢ .
٢ ــ همع الهوامع حـ٢ ص٦٩ .

التمام فى أفعال المقاربة والرجاء

من أفعال المقاربة (أوشك) ومن أفعال الرجاء (عسى واخلولق) قد تأتى هذه الأفعال الثلاثة على صورة يستغنى فيها عن خبرها بمرفوعها وتسمى تامة[1].

وقال ابن مالك[2] :

بَعْدَ عَسَى ، اخلَوْلَق ، أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ

غِنًى ، بـ (أَنْ يَفْعَلَ) ، عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

فيسند عسى واخلولق وأوشك إلى (أن يفعل) فيغنى عن الخبر ويكون أن والفعل سادة مسد الجزئين كما سدت مسد مفعولى حسب ، وقيل بل هى حينئذٍ تامة مكتفية بالمرفوع.

ومن أمثلة ذلك :

قوله تعالى : «وعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً»

سورة البقرة آية٢١٦

فإن المضارع فى الآية فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر[3] .

وعند جمهور النحاة لكى تأتى صورة التمام ينبغى ألا يأتى بعد أن والمضارع اسم ظاهر.

قال سيبويه «واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك،استغنوا بأن تَفْعَلَ عن ذلك ،

---

١ ــ همع الهوامع حـ١ ص١٣١ .
٢ ــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك حـ١ ص٣٤١ .
٣ ــ الأشمونى حـ١ ص١٣٢ .

كما استغنى أكثر العرب بِعَسى عن أن يقولوا : عَسَيَا وعَسَوا وبِلَوْ أنه ذاهب عن لَوْ ذهابه . ومع هذا أنهّم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يَفْعَلُ في عَسَى وكاد ، فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشئ عن الشئ[1]» .

فإذا جاء الاسم الظاهرٌ فالأمر عند الشلوبين لم يخرج عن دائرة التمام ، وعند المبرد والسيرافي والفارسي يجوز مع القول بالتمام القول بالنقصان بأن تجعل الظاهر المرفوع اسماً مؤخراً ، وأن الفعل في موضع نصب خبراً ، كما أجازوا الوجه الذي قال به الشلوبين[2] .

والذي نؤكده أننا لانحس في هذه الصيغة أو في هذا التعبير الذي ذكرناه بغياب الخبر عن الجملة بل إن المعنى متكامل ، وفي العبارة من الإيحاءات مايغني عنه تماماً ، ولاتكاد تحس بنقص يُخِلُّ بالمعنى .

اسـم المصدر

وهو مادل على المصدر دلالة مغنية عن أل لتضمن الإشارة إلى حقيقته

نحـو:

يسارِ وفَجَارِ فلأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لايقصد بها الشياع ولاتضاف ولاتوصف ولاتقع موقع الفعل ، ولاموقع مايوصل به ولاتقبل (أل) ولذلك لم تقم مقامها في توكيد الفعل وتبين نوعه أو مرّاته[3] .

---

١ ــ الكتاب جـ٣ ص١٥٨ .
٢ ــ الأشموني جـ١ ص١٣٢ .
٣ ــ همع الهوامع جـ٢ ص٩٤ .

الاشتغـــال

وهو أن يتقدم اسم واحد (هو المفعول به) على فعله ويحل مكانه بعد تقدمه أحد شيئين[1] :

ـــ إما ضمير عائد إليه ، يعمل فيه الفعل الموجود النصب مباشرة ويستغنى به عن ذلك المفعول المتقدم .

فنقـــــول :

الخبيرُ شاورته

(فالهاء ضمير حلّ محل المفعول السابق واكتفى به الفعل)

ـــ وإما لفظ ظاهر آخر يعمل فيه الفعل المتصرف النصب أيضاً بشرط أن يكون هذا اللفظ الظاهر سبباً للمفعول به المتقدم الذى استغنى عنه الفعل وأن يكون مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول به .

نحـــــو:

الخبيـــرَ شاورت زميله .

والاشتغال عند سيبويه من قبيل بناء الاسم على المضمر وعدم إظهار الفعل للاستغناء بتفسيره قال :

«وإن شئت قلت : زيداً ضربتهُ ، وإنما نصبته على إضمار فعل يفسره كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته ،إلا أنهم لايظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم ها هنا مبنى على هذا المضمر[2] .

١ ـــ الكتاب حـ١ ص٨١ ، ص١٤٤
٢ ـــ قطر الندى ص٢١١ ، النحو الوافى حـ٢ ص١٢٤

نون التوكيد الخفيفة

ولنون التوكيد الخفيفة دون الثقيلة أحكام منها أنه يجب حذفها ـــ فى الرأى الشائع ـــ لفظاً لاخطاً إذا وليها مباشرة ، ساكن ، ولم يُوقف عليها قال ابن مالك[١] :

واحْذِف خَفِيفة لِساكِنٍ رِدِفْ

وَبعدَ غَيرِ فَتْحةٍ إذا تقِف

وسبب حذفها الفرار من أن يتلاقى ساكنان فى غير الموضع الذى يصح فيه تلاقيهما[٢] نحـــــــو :

لاتعوذَنْ الحلف ، ولاتُصدّقَنْ الحلاّف ، فتحذف النون الخفيفة عند النطق ، وتبقى الفتحة التى قبلها دليلاً عليها ، فلا يلتبس الأمر على السامع ، إذ لامسوغ لوجود الفتحة فى هذا الباب إلا وجود نون التوكيد بعدها ، مذكورة أو محذوفه . ومنه قول الشاعر[٣] :

ولاتُهينَ الفقير ، علّك أنْ

تَرْكَعَ يوماً ، والدهرُ قدْ رَفَعَه

(فالمضارع مجزوم بلا الناهية ، فلا مسّوغ لوجود الفتحة على النون ، وبقاء الياء قبلها إلا ملاحظة نون التوكيد الخفيفة المحذوفة) .

---

١ ـــ شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك جـ٢ ص٣١٦ .

٢ ـــ يصح تلاقى الساكنين عند النطق ، وعند قصد النطق ببعض ألفاظ التهجى وذكر اسمائها نحـــو : جيم ، لام ، ميم وفى غير هذين لايصح تلاقى الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثة فمتى تحققت جاز الالتقاء وهى :
أ ـــ أن يكون الساكن الأول حرف لين
ب ـــ أن يكون بعده حرف صحيح ساكن .
جـ ـــ أن يكون التلاقى فى كلمة واحدة .

٣ ـــ الشاعر هو : الأضبط بن قريع الجاهلى (شرح المفصل جـ٩ ص١٢٧) ابن هشام واستشهد به (المغنى جـ٢ ص٦٤٢ ، وينظر : شرح ابن عقيل جـ٢ ص٣١٨ .

ويرى الأستاذ/ عباس حسن[1] أنه لاداعى فى هذه الصورة لحذفها كتابةً ـ فى غير الضرورة ـــ كما يرى بعض النحاة وحجته الاكتفاء بوجود الفتحة الدالة عليها ـــ لأن الحذف الخَطِىّ قد يوقع فى لبس أو احتمال ، يحسن الفرار منها .

ويرى فريق آخر من النحاة[2] أن الأفضل هو تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن وحجته فى التخلص من التقاء الساكين هو الكسر .

وأن الكسر هنا أخف وأبعَد من اللبس ، فوق أنه مسموع فى أمثلة قليلة ، لكنها مسايرة للأصل العام السالف .

ويرى الأستاذ/ عباس حسن[3] أن هذا الرأى ـــ على قلة أنصاره ـــ أفضل لبعده عن شائبة اللبس والغموض ، وخلوه من التفريق بين حالتى النطق والكتابة ، فإن وجد من يعارض فى أنه الأفضل فلا أقل من أن يكون فى منزلة الرأى الشائع الذى يوجب الحذف .

الفعل المضارع

وهو من أبواب النيابة ، إذا اتصل به ألف الاثنين يرفع بثبوت النون وينصب ويجزم بحذفها .

وهو من أبواب النيابة أيضاً إذا كان معتلاً فكان آخره ألف أو واو أو ياء فيجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون .

وتتمثل العلاقة بين ظاهرة الاستغناء والفعل المضارع فى أمرين أولهما : أنه من أبواب النيابة على ماذكرنا .

---

١ ـــ النحو الوافى حـ٤ ص ١٨٠ ـــ ص١٨٣ .
٢ ـــ شرح المفصل حـ٩ ص١٢٧ .
٣ ـــ النحو الوافى حـ٤ ص١٨١ .

وثانيهما : نفى حالة كونه منصوبا أو مجزوماً ويكون الكلام موجهاً إلى أحرف النصب وإلى أحرف الجزم ولايمكننا التعرض لهذه الأحرف منفردة بعيدة عن المضارع .

وفيما يلى نعرض لهذه الأحرف حتى نقف على أثر الاستغناء فيها .

أ ـ نواصب المضارع :

ـ من نواصبه :

(لــــن)

قال سيبويه (فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : ويْلُمهِ (يريدون وَىْ لأمّه) ، وكما قالوا يومئذ وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد)[1]

وقال الفراء : هى (لا) النافية أبدل من ألفها نون وحملة على ذلك اتفاقهما فى النفى ونفى المستقبل .[2]

فكان الاستغناء بالحذف عند سيبويه وبالإبدال عند الفراء .

(إذن)

اختلف النحويون فى حقيقتها فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط ، وذهب قوم إلى أنها اسم ظرف وأصلها إذ الظرفية لحقها التنوين عوضاً من الجملة المضاف إليها ونقلت إلى الجزائية فبقى فيها معنى الربط والسبب .

ولهذا قال سيبويه معناها الجواب والجزاء وقال الشلوبين دائماً فى كل موضع[3] .

---

١ ـ الكتاب جـ٣ ص٥ .
٢ ـ همع الهوامع جـ٢ ص٣ .
٣ ـ همع الهوامع جـ٢ ص٦ .

فكان الاستغناء هنا بالعوض على ماذهب إليه القوم من أنها إذ ولحقها التنوين عوضاً من الجملة المضاف إليها

وقال السيوطى (الأكثر فى لسان العرب أن «إذن» الناصبة يتم الغاؤها إن وَلِيَتْ عاطفا) .[1]

قال تعالى : «وإذاً لايَلْبثُون خِلافَكَ إلاَّ قَليلاً» سورة الإسراء آية ٧٦

وقوله تعالى : «فإذاً لايُؤْتُونَ النَّاسَ نَقيراً» سورة النساء آية ٥٣

وقرئ شاذاً (لايلبثوا) و (لايؤتوا) فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف ومن أعمل راعى كون مابعد العاطف جملة مستأنفه[2] .

وذكر السيوطى أيضاً أن (إلغاء إذاً مع اجتماع الشرط لغة بعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين)[3] .

ـ أن المضمرة بعد لام الجحود :

قال السيوطى[4] (فى حالة نصب المضارع مع أن المضمرة ذهب ثعلب إلى أن لام الجحود هى الناصبة لقيامها مقام (أن) .

فالاستغناء هنا بقيام لام الجحود مقام (أنْ) .

وقال السيوطى[5] (كان النصب بأن مضمرة لأنهم كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأن فى اللفظ)

١ ــ همع الهوامع حـ٢ ص٧
٢ ــ السابق نفسه .
٣ ــ السابق نفسه .
٤ ــ همع الهوامع حـ٢ ص٧ .
٥ ــ همع الهوامع حـ٢ ص٨ .

وكان من فطرة العرب أنهم كانوا يستغنون عن تراكيب لم تسمع بل ويوجبون منعها ومنها ماذهب إليه بعض النحويين إلى أن (لام الجحود) تكون في أخوات كان قياساً عليها نحو:

ماأصبح زيدٌ ليضرب عمرا

ولم يصبح زيدٌ ليضرب عمرا

وزعم بعضهم أنها تكون في ظننت وأخواتها

نحو:

ماظننت زيداً ليضرب عمرا

ولم أظن زيداً ليضرب عمرا

قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع موجب منه[1].

ـ حتى وكونها الجارة والنصب بعدها بأن مضمرة وجوبا

اختلف الكوفيون فذهب الفراء إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى:

وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها أيضا وأنها جاره بإضمار إلى وهذا عكس مذهب البصريين[2].

فالاستغناء هنا بالنيابة (نيابة حتى مناب إلى).

---

١ ـ السابق نفسه.
٢ ـ همع الهوامع جـ٢ ص٨.

- [الفاء والواو] العاطفتان واللتان ينصب بعدهما المضارع بأن مضمرة جوازا :

قال السيوطي (قال ثعلب : إنما نصبا لأنهما دلا على شرط لأن معنى :

هلا تزورني فأحدثك إن تزرني أحدثك ،

فلما نابت (أي الفاء) عن الشرط ضارعت (كي) فلزمت المستقبل وعملت عمله)[1] .

فالاستغناء هنا بنيابة الفاء عن الشرط .

(أن)

يجب حذف النون في (أن) إن كانت مصدرية ناصبة للمضارع المسبوق بلا النافية

نحـــو:

قوله تعالى : «مامَنَعَكَ ألاَّ تَسْجُدَ إذْ أمرتُك» سورة الأعراف آية ١٢

فالحذف هنا معناه عدم ظهورها في الكتابة وفي النطق فهي مدغمة في (لا) وإدغامها يمنع ظهورها خطاً ونطقاً[2] .

ب ـ جواز م المضارع :

ومن جوازمه [لا] الطلبية

ولها أحكام[3] منها صحة حذف مضارعها لدليل يدل عليه

نحـــو:

---

١ ـ همع الهوامع حـ٢ ص١٤ .
٢ ـ النحـو الوافي حـ٤ ص٢٩٨ .
٣ ـ النحو الوافي حـ٤ ص٤٠٩ ، ص٤١٠ .

انصحْ أخــاك ما وجدته مستريحاً

للنصح والا فلا ... أى : فلا تَنصَحْهُ

ويجب حذف المضارع بعدها فى حالة واحدة ، وهى أن ينوب عن مصدر محذوف مؤكد دال على نهى ، كقولك لمن يتكلم والخطيب يخطب :

سكوتاً لا كلاماً ، أى اسكت سكوتاً ، لاتتكلم كلاماً .

فالاستغناء هنا بالحذف .

[لمـــا]

ومما تنفرد به صحة حذف المضارع المجزوم بها والوقوف عليها بعد حذفه فى النثر والشعر ومنه قول الشاعر[1]

فَجِئتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا

فَنَادَيتُ القُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

اى (ولما أكنْ) بَدْأً قبل ذلك ، اى سيداً .

قال السيوطى «المضارع لم يقيد فى الجزم بالحرف (لَمَّا) دائما للاستغناء عنه وذلك بعكس الحرف (لم) إذ لايدخلُ على المضارع سواه»[2]

فالاستغناء هنا كان بالحذف .

(لام الطلب)

ذكر ابن هشام[3] أن حذفها مطرد عند بعضهم فى نحــو :

١ ـــ مغنى اللبيب حـ١ ص٢٧٩ ، ص٢٨٠ .
٢ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٨ .
٣ ـــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٤١ .

قُلْ لَهُ يفعل

وجعل منه قوله تعالى : «قُلْ لِعِبَادِيَ الذين آمنوا يقيموا الصَّلاةَ» سورة إبراهيم آية ٣١

وقوله تعالى : «وقُلْ لِعِبَادِي يقُولوا» سورة الإسراء آية ٥٣

وقيل : هو جواب لشرط محذوف ، أو جواب للطلب والحقُّ أن حذفها مختص بالشعر نحـــــو :

قول الشاعر[1] :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

إذَا مَاخِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

الاستفهـــام

موضوع الاستفهام وثيق الصلة بالاستغناء ، فالهمزة نائبة عن استفهم[1]

(وكثيراً ما) استغنوا عن الاستفهام في التسوية .

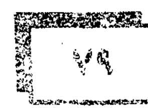
نحـــــو:

(أنا الملك شئتم أم أبيتم)

أو :

(غنياً كان أو فقيراً)

١ ــ نسب سيبويه هذا البيت للأعشى ، وقال الأعلم (هو للأعشى ويروى للحطيئة) قال ابن يعيش ولم نعثر على منشأ نسبه مؤلف الكتاب هذا البيت إلى ربيعه بن جشم .
ينظر : ابن يعيش جـ٧ ص٣٥ ، ص٦٠ .
١ ــ ابن يعيش جـ٧ ص١١٦ .



وسائر اللغات السامية ، لم تتحصل على عبارة بينة عن التسوية البتة»[1]

وقد تبدل ألف الاستفهام عن واو القسم ..

قال سيبويه «وألف الاستفهام بدل من واو القسم فى قولك :

(آللهِ لتفعلـــــنْ)[2]

ـــ من أسماء الاستفهام (مَن)

إذا قلت :

مَنْ عندك ؟ أصله أَمَن عندك ؟

فهما فى الحقيقة كلمتان (الهمزة) إذ كانت حرف معنى و(مَنْ) الدالة على المسمى ، لكنه ما كانت (مَنْ) لاتستعمل إلا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام للزومها إياها ، وصارت مَنْ نائبة عنها ، ولذلك بنيت فدلالتها على الاسميّة دلالة لفظية مرجعها لفظها المجرد ودلالتها على الاستفهام جاءت من خارج لفظها[3] .

و (أيـــن)

كلمة تدل وهى مجردة على معنى فى نفسها ، هو المكان ، وتدل أيضاً على الاستفهام فيما بعدها وهو معنى آخر جاءها من خارجها ، بسبب تقدير همزة الاستفهمام معها ثم الاستغناء عن الهمزة وجوباً لوجود مايتضمن معناها[4] .

---

١ ـــ التطور النحوى للغة العربية برجستراسر ص١٦٧ .
٢ ـــ الكتـــــاب حـ٣ ص٧ .
٣ ـــ ابن يعيش حـ١ ص٢٢ ، النحو الواحى حـ١ ص١٠ .
٤ ـــ النحو الوافى حـ٢ ص٩٠ .

و (كيف)

كلمة تدل بصيغتها المجردة على معنى في نفسها وهو الحال والهيئة ، وتدل على معنى فيما بعدها وهو الاستفهام وهو معنى آخر جاءها خارجها بسبب تقدير همزة الاستفهام معها ثم الاستغناء عن الهمزة وجوباً لوجود مايتضمن معناها[1] .

وتقع (كيف) خبراً قبل مالا يستغنى به نحو :

كيف أنت ؟

وكيف كنت ؟

وكيف ظننت زيداً ؟

وكيف أعلمته فرسك ؟

لأن ثاني مفعول (ظن) وثالث مفعولات (أعلم) خبران في الأصل .

وتقوم (حالاً) قبل مايستغنى نحو :

كيف جاء زيدٌ ؟ أى على أى حال جاء زيد[2] . قال برجستراسر (واللغات السامية ، لاتعرف تأدية الاستفهام ، بترتيب للكلمات خاص به أصلاً ، فإما أن تستغنى عن كل إشارة إليه إلا النغمة ، وما إن تستخدم الأدوات والأول موجود فيها كلها ، وهو نادر في العربية الفصيحة)[3]

---

١ ـ السابق نفسه .
٢ ـ مغنى اللبيب حـ١ ص٢٠٥ ، همع الهوامع حـ١ ص٢١٤ ، وينظر : الخصائص لابن جنى حـ٢ ص١٨٤ ، ص١٨٥ .
٣ ـ التطور النحوى للغة العربية ص١٦٥ .

أسماء الأفعال

والمراد بها أن وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها ، وهى تعمل عمل الفعل الذى تنوب عنه .

قال ابن يعيش (والغرض من الاستغناء بها عن صيغ الأفعال هو الإيجاز ، والاختصار ، ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال التى هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة ، ألا ترى أنك تقول فى الأمر .

للواحـــــد : صَهْ يازيدُ

وفى الاثنـين : صَهْ يازيدان

وفى الجماعة : صَهْ يازيدون

وفى الواحدة : صَهْ ياهندُ

فنيابتها دليل على ماقلناه من قصد . الإيجاز والاختصار ، وأما المبالغة .

فإن قولنا : صَهْ أبلغ فى المعنى من اسْكُت)[1]

وهـــــى نوعـــــان :

نوع وضع فى أول الأمر اسم فعل نحـــــو :

صَهْ ، وهَيْهات ، وشتَّانَ ، وأوَّه والآخر : أسماء أفعال منقولة من الظرف أو الجار والمجرور نحـــــو :

قوله تعالى «عليكم أنفسكم» سورة المائدة آية ١٠٥

١ ـــ ابن يعيش حـ٤ ص٢٥ وينظر : أوضح المسالك حـ١ ص٣٢ ، همع الهوامع حـ١ ص١٦ .

ونحـــو قوله تعالى : «كتاب الله عليكم» النساء آيه ٢٤

استغنى به عن فعل الأمر الزم ونحـــو :

وراءك بمعنى تأخـــر

ومكـــانك بمعنى اثبـــت

وأمامـــك بمعنى تقـــدم

ودونك الكتاب بمعنى خـــذه

واليـــك عنى بمعنى تنـــح

من الواضح فى جميع هذه التعبيرات أننا استغنينا بالظرف والجار والمجرور عن فعل الأمر ، لأن هناك من الصورة التعبيرية التى تفهم من تكوين الكلمات ، وعملية النبر Strees الناشئة من بذل جهد صوتى على بعض المقاطع ، وطريقة الأداء مايغنى عن صيغة الطلب فى فعل الأمر .

والمعروف عن ظاهرة الاستغناء أن المستغنى عنه لايمكن ذكره مع المستغنى به .

وفى كتابه (المقتضب) عرض المبرد لهذه القضية فقال «فإذا جاز الجمع بين شيئين ، فليس أحدهما عوضاً عن الآخر ، ألا ترى أنك تقول ، عليك زيداً ، وانما المعنى خذ زيداً ، وما اشبهه من الفعل ، فإن قلت : (عليك) لم تجمع بينها وبين فعل آخر ، لأنها بدل من ذلك الفعل» (١)

وعلى هذا النهج كل أسماء الأفعال المنقولة تقوم على أساس قانون الاستغنـــاء الذى قلنا :

١ ــ المقتضـــب للمبرد حـ٢ ص٣٢٢ .

إن العربى ينصاع له بفطرته الهادية وبطبيعته المدركة .

وقد ينقل اسم الفعل من المصدر ، فيستغنى به عن مصدره ، سواء أكان المصدر سمع له فعل أم لا .

ومن ذلك :

رُوَيْدَ (بغير تنوين) بمعنى تَمَهَّل

وبمعنى : أَمْهِلَ (وذلك فما له فعل)

ونحـــــــو:

بلْهَ (بغير تنوين) بمعنى (اتْرُك) «وذلك مما ليس له فعل من لفظه» .

وأسماء الأفعال ـــ كما ذكرنا ـــ نائبة عن الفعل أى عاملة عمله دون تأثر بالعوامل لالفظاً ولا محلاً .

وهى ما أدرجه النحاة تحت مايعرف بشبه الحرف[1] وقد اعتبر ابن مالك الاستغناء واحداً من الوجوه المفيده فى شبه الحرف إلا أن السيوطى اعتبرها علّة عدميّة خارجة عن الوجوه الستة التى اعتبرها لشبه الحرف .

فكان من الوجوه المعتبرة فى شبه الحرف عنده الاستعمال بأن يكون الاسم نائباً عن الفعل أى عاملاً عمله ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لالفظا ولا محلاً وذلك أسماء الأفعال فإنها تلزم النيابة عن أفعالها فتعمل عملها ولاتتأثر بالعوامل فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل ، وهى إن وأخواتها فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل ، وهذا على مذهب من يرى أن أسماء الأفعال لامحل لها من الإعراب ، وهو رأى الأخفش نسبه فى الإيضاح للجمهور[2] .

---

١ ـــ قال السيوطى (الوجوه المعتبره فى شبه الحرف ستة أحدها بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين
ينظر : همع الهوامع حـ١ ص١٦ ، ص١٧ وابن يعيش حـ٤ ص٦٥ .

٢ ـــ همع الهوامع حـ١ ص١٦ ـــ ص١٨ .

التـــوابــــع

وهو من ابواب النحو التى كان لها نصيب من ظاهرة الاستغناء وكان ورود هذه الظاهرة إما بلفظ الاستغناء نفسه أو بالاستغناء عن طريق الحذف

والتوابع أربعة هى

النعت ، والتوكيد ، ،والعطف ، البدل

أ ـ الاستغناء فى النعت :

وردت ظاهرة الاستغناء فى النعت على أوجه منها

١ ـــ حذف النعت

٢ ـ الاستغناء بالنعت عن الاسم

٣ ـــ الاستغناء بالتثنية والجمع فى حالة تعدد النعوت

٤ ـــ حذف المنعوت

وفيما يلى نوضح ذلك

١ ـ حذف النعـــت :

وذلك إن علُـــم نحــــو

قوله تعالى «يأخذ كلْ سفينةٍ غصبا» الكهف آية ٧٩

أى كل سفينة صالحة ، قال ابن هشام (بدليل أنه قرئ كذلك وأنْ تعييبها لايخرجها عن كونها سفينة)[١]

---

١ ـــ مغنى اللبيب جـ٢ ص٦٢٧

ونحـــــو:

قول الشاعـــر[1] :

وقد كُنْتُ في الحرب ذا تُدْرَإ

فَلَمْ أُعْطَ شيئاً وَلَمْ أُمْنَعِ

حيث ذكر المنعوت وهو (شيئا) وحذف النعت ، وأصل الكلام فَلم أُعْطَ شيئاً عظيماً ، أو نحـــو ذلك .

ولايمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير المحذوف المذكور لأمرين :

أولهما : أنه يخالف الواقع لأنه كان قد أعطى بالفعل عطاء رأى أنه أقَلُّ مما كان يستحقه .

والثاني : أنه يخالف قوله (ولم أمنع) إذ لو كان لم يعط شيئاً مطلقاً لكان قد منع

ورد في هامش أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبدالحميد ، ولو قلت : إنّ في قوله (ولم أمنع) ، حذف المنعوت والنعت جميعاً لم تكن قد أبعدت ، وأصل الكلام عليه : فلم أعط شيئاً عظيماً ولم أمنع الشئ الحقير)[2] .

ونحـــــو:

1 ـــ هذا الشاهد من كلام للعباس بن مرداس السلمي يخاطب به النبي ﷺ . (أوضح المسالك جـ3 ص322 ، مغني اللبيب جـ2 ص627) .

2 ـــ هامش أوضح المسالك جـ3 ص324 .

قول الشاعـــــــر :[1]

وربَّ أسيلةِ الخدَّين بكرٍ

مُهفْهفةٍ لها فرْعٌ وجِيدُ

وقد اشترط النحاة لحذف النعت أو المنعوت أن يكون معلوماً يدركه المخاطب من غير نص عليه ، ذكر سيبويه أن علة جواز الحذف هى التخفيف وعلم المخاطب مايعنيه المتكلم :

يقول الزمخشرى (وحق الصفة أن تصحب الموصوف ، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، فحينئذٍ تركه وإقامة الصفة مقامه)[2]

٢ ـ الاستغناء بالنعت عن الاسم :

قال سيبويه ، ولكنَّ الصفة ربما كثرت فى كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء كما يقولون :

الأبغث ، فهو صفه جعل اسماً وانما هو لون.[3]

٣ ـ الاستغناء بالتثنية والجمع فى حالةتعدد النعوت :

قال ابن هشام «وإذا تعددت النعوتُ ، فإن اتَّحد معنى النعت استُغْنِي بالتثنية والجمع عن تفريقه»

نحـــــــــــو

١ ـــ هذا الشاهد من كلام المرقش الأكبر . وهو عمرو بن سعد بن مالك أحد بنى بكر بن وائل ، وقيل اسمه : عوف بن سعد بن مالك (أوضح المسالك حـ٣ ص٣٢٥ ، المغنى حـ٢ ص٦٢٧).

٢ ـــ السابق نفســــه

٣ ـــ الكتـــاب حـ٣ ص٢٠١ ، ص٢٠٢ .

(جاءني رجُلان فاضلان) و

و (رجال فُضلاء)

وان اختلف وجب التفريق فيها بالعطف بالواو نحو :

قولك : مررتُ برجالٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ [1]

٤ ـ حذف المنعوت :

وذلك إن عُلِمَ ، وكان النعت إما صالحاً لمباشرة العامل نحو :

قوله تعالى : «أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ» سبأ آية ١١

أى : دُروعاً سابغاتَ

أو بعض اسم مُقَدَّمٍ مخفوضٍ بمِنْ أوفى .

فالأول : كقولهم : (منّا ظَعَنَ ومِنّا أقامَ) أى : منّا فريقٌ ظَعَنَ ، ومنّا فريقٌ أقام .

والثانى : كقوله : [2]

لَوْ قُلْتَ مافِى قَوْمِهَا لَم تِيثَم

يَفْضُلُهَا فِى حَسَبٍ ومِيسَمِ

أصله : (لو قلت مافى قومها أحَدٌ يفضلها لم تأثم) فحذف الموصوف وهو (أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقدّم جواب لو فاصلاً بين الخبر المقدم ، وهو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو (أحد) المحذوف [3]

---

١ ــ أوضح المسالك حـ٣ ص٣١٣ ، ص٣١٤ .

٢ ــ هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وقد نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحمانى ، ونسبه سيبويه إلى حكيم ابن معيه الربعى ، وهو راجز إسلامى كان معاصراً للعجاج وحميد الأرقط (أوضح المسالك حـ٣ ص٣٢٠ . المغنى ج٢ ص٦٢٦) .

٣ ــ أوضح المسالك حـ٣ ص٣٢٠ ، ص٣٢١

ب ـ الاستغناء فى التوكيد :

ورد ذكر الاستغناء عند التوكيد المعنوى ومع لفظه (كل) :

قال السيوطى (وجوز الكوفية والزمخشرى الاستغناء بنيّه الإضافة فى (كل) عن التصريح بها ، ومثلوا لقوله تعالى :

«إنا كل فيهـــا» سورة غافر آية ٤٨

أى : كلنا ، وخرجه غيرهم على أنه حال أو بدل من الضمير ، وعلل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد ، وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ومنوى فيه تلك وهو أجمع وأخواته ، وجوز ابن مالك اضافتها أى(كل) إلى ظاهر مثل المؤكد واستدل :

بقـــولـــه

يا أشبه الناس كل الناس بالقمر[1]

جـ ـ الاستغناء فى العطف :

قال أبو العباس : (إذا أدخلت حروف العطف استغنيت عن الحكاية ، لأن المسئول يعلم أنك عاطف على كلامه ، إذ اعطف لايبتدأ به ، وإنما حكى الاسم من حكى لئلا يتوهم المسئول أنه مبتدئ باستفهام عمّن له مثل اسم المحدّث عنه)[2] .فحرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ويغنى عن إعادته .

فإذا قلـــت :

١ ـــ همع الهوامع حـ٢ ص١٢٣ .
٢ ـــ المقتضب حـ٢ ص٣٠٩ بتصرف ، وقد مزج الفارسى تعليقاته بكلام أبى العباس لذا ينظر : التعليقة حـ٢ ص١١٨

قام زيدٌ وعمرو

فالواو أغنت عن إعادة : قام مرة أخرى فصارت ترفع كما ترفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك :

إن زيداً وعمراً منطلقان

فالواو تنصب كما تنصب (إن) ، وكذلك في الخفض إذا قلت :

مررت بزيد وعمرو فالواو وجرت كما جرت الياء وهو رأى ابن السراج فيما ذكره ابن يعيش[1] .

وقد يغنى التكرار عن العطف

نحو :

قوله تعالى : « دَكًّا دَكًّا» الفجر آية ٢١

وقوله تعالى : « صَفًّا صَفًّا » الفجر آية ٢٢

ـــ ومن حروف العطف التي ارتبطت بالاستغناء (إما) بالكسر .

قال السيوطي[2] (قد تحذف بكاملها ويستغنى عنها بـ إلا أو بأو . كقول الشاعر :

فإما أن تكون أخي بصدق

فأعرف منك غَثِّي من سَمِيني

وإلا فاطَّرِحني واتَّخذني

عدواً اتقيك وتتقيني

١ ـــ ابن يعيش جـ٨ ص٨٩ .
٢ ـــ همع الهوامع جـ٢ ص١٣٥ . وينظر : أوضح المسالك جـ٣ ص٣٨١ .

ونحـــــو : قول الشاعـــــر :

وقد شفنى أن لايزال يروعنى

خيالك إما طارقاً أو مغاديا

ـــ المعطوف بالواو يغنى عن المتبوع بعد حرف الجواب فيقال لمن قال :

ألم تضرب زيداً ؟ بلى وعمرا

ولمـــــن قال :

خرج زيد نعـــم وعمرو[1]

ـــ وتختص الواو بأحكام لايشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاختصت بعطف مالا يستغنى عنه[2] .

وقد ورد أن المعطوف عليه قد يحذف إذا كان المعطوف معطوفاً بالواو أو بالفاء ، وورد فى مغنى اللبيب مايفهم منه أن (ثم) مثل الفاء والواو ، وكثير من النحاة يجعل (أم) المتصلة مثل الواو والفاء فى جواز حذف المعطوف عليه وقد اقتصر ابن هشام فى أوضح المسالك على ذكر الواو والفاء فى حذف المعطوف عليه والسرفى اقتصاره عليهما أن الحذف معها أشهر وأعرف منه مع ثم ومع أم ، وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسبياً ، قال ابن مالك فى التسهيل «ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلا»[3] وفيما يلى نعرض لأمثله من حذف المعطوف والمعطوف عليه فيما ورد فى المغنى[4]

---

١ ـــ همع الهوامع جـ٢ ص١٤٠ .
٢ ـــ السابق نفســـه جـ٢ ص١١٦ ، ص١٢٩ .
٣ ـــ أوضح المسالك جـ٣ ص٣٩٨ .
٤ ـــ مغنى اللبيب جـ٢ ص٦٢٧ ، ص٦٢٨ .

فمن حذف المعطوف :

ويجب أن يتبعه العاطف نحو

قوله تعالى «لايستوى منكم منْ أنفق من قبْلِ الفتْحِ وقاتل» سورة الحديد آية ١٠

أى ومن أنفق من بعده ، دليلُ التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين ، ودليل المقدر قوله تعالى «أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعْد وقَاتَلوا» سورة الحديد آية ١٠

ـ ومن أمثلة حذف المعطوف عليه :

قوله تعالى «أن اضرب بعصاكَ الحجر فانفجرتْ» سورة الأعراف آية ١٦٠

أى فضرب فانفجرت ، وزعم ابن عصفور أن الفاء فى (فانفجرت) هى فاء فضرب ، وأن فاء (فانفجرت) حذفت ليكون على المحذوف دليل بقاء بعضه ، وليس بشئ ، لأن لفظ الفاءين واحدٌ ، فكيف يحصل الدليل ؟ وجوّز الزمخشرى ومن تبعه أن تكون فاء الجواب ، أى : فإن ضرَبْتَ فقد انفجرت ، ويردّه أن ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل :

قوله تعالى «إن يسرق فَقَدْ سرَق أخٌ له من قبْلُ» سورة يوسف آية ٧٧

إلا إن قيل المراد فقد حكمنا بترتُب الانفجار على ضربك [١]

د ـ الاستغناء فى البدل :

قال ابن هشام «البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه» [٢]

وقال السيوطى «قيل بأن العامل فى البدل نيابة عنه ، أى عن المقدر حكاه أبوحيان

---

١ ـ مغنى اللبيب جـ٢ ص٦٢٧ ص٦٢٨
٢ ـ السابق نفسه جـ١ ص١١٦

عن ابن عصفور قال : لما حذفت العرب عامل البدل عوضت منه العامل فى المبدل منه فتولى من العمل ماكان يتولاه ذلك المحذوف كما أنهم لما عرفوا الظرف والجرور فى نحـــو:

زيدٌ عندك ضاحكاً فى الدار جالساً من مستقر المحذوف،[1]

وقد ورد الاستغناء فى أنواع البدل على النحو التالى :

ـ بدل الكل من الكل وبدل الاشتمال شرطهما صحة الاستغناء بالمبدل منه وعدم اختلال الكلام لوحذف البدل أو أظهر فيه العامل[2]

ـ بدل بعض من كل ، أو بدل جزء من كل ضابطه أن يكون البدل جزءاً حقيقياً من المبدل منه ، وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ، فلا يفسد المعنى بحذفه

نحـــو:

أكلت البطيخـــة ثلثها

وفى الأعم الأكثر أن يشتمل هذا النوع من البدل على رابط يربطه بالمتبوع وأهم الروابط هو (الضمير) ومن الجائز الاستغناء عن هذا الضمير فى إحدى حالات ثلاث منها .

وجود (أل) التى تغنى عنه فى إفادة الربط وتقوم مقامه عند أمن اللبس نحـــو :

إذا رأيت الوالد فقبله اليد

أى : فقبله يده أو اليد منه[3]

ـــ وقد يحذف المبدل منه[4] ويستغنى عنه بالبدل بشرط أن يكون المبدل منه فـى

١ ـــ همع الهوامع حـ٢ ص١١٥ .
٢ ـــ همع الهوامع حـ٢ ص١٢٦ وينظر : حاشية ياسين على التصريح ، والنحو الوافى حـ٣ ص٦٧٠ .
٣ ـــ النحو الوافى حـ٣ ، ص٦٦٧ .
٤ ـــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٢٩ ، النحو الوافى حـ٣ ص٦٧٦ .

جمله وقعت صلة موصول .

نحــــــو:

أحسنْ إلى الذى عرفت المحتاجَ

أى : الذى عرفته المحتاج

فكلمة (المحتاج) يصح أن تكون بدلاً من الضمير المحذوف ويصح فيها النصب على البدلية من الضمير المحذوف والجر على البدلية من اسم الموصول والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره (هـــو) .

جمع المذكر السالم :

من أبواب النيابة يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء وزيادة الواو والنون أو الياء والنون فيه أغنى عن عطف المفردات المتماثلة فى المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض[1] .

جمع المؤنث السالم :

من أبواب النيابة يجمع بالألف والتاء ونصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً لنصبه على خبره .

وزيادة الألف والتاء فيه أغنت عن العطف بالواو أى عن أن نقول :

فاطمة وفاطمة ... فنقول فاطمـــات .

---

١ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٤٥ ، والنحو الوافى حـ١ ص١٣٨ .

ــ ويستثنى مما يجمع بالألف والتاء (شاة ، وشفة ، وأمه) فلا تجمع بالألف والتاء على الأصح ولو سمى بها استغناء بتكسيرها على (شياه وشفاه واماء) (١)

ــ تحذف تاء التأنيث عند جمع ماهى فيه استغناء بتاء الجمع فيقال :

فى فاطمة ، وطلحة

فاطمات ، وطلحات (٢)

النكرة والمعرفة :

قال السيوطى «مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع .. قيل : ومما يدل على أصالة النكرة أنك لاتجد معرفة إلا وله اسم نكرة وتجد كثيراً من المنكرات لامعرفة لها ، ألا ترى أن الغلام وغلامى أصله غلام ، والمضمر اختصار تكرير المظهر والمشار نائب مناب المظهر ، فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر. (٣)

الحــــال :

قال السيوطى «لايقدح فى جعله فضلة عدم الاستغناء عنه فى بعض المواضع

نحـــــــــو:

قوله تعالى : «واذا بطشتم بطشتم جبارين» سورة الشعراء آية ١٣٠

لأنه عارض .

١ ــ همع الهوامع حـ ١ ص٢٢ .
٢ ــ السابق نفســـــه .
٣ ــ همع الهوامع حـ٢ ص٥٥ .

كما لايقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه»[1]

وقد ارتبط (الحال) بظاهرة الاستغناء من عدة نواح نذكرها على النحو التالى :

أ ـ حذف عامل الحال

ب ـ حذف صاحب الحال والعامل فيه .

جـ ـ الاستغناء بواو الحال عن الضمير .

د ـ الاستغناء بالضمير عن واو الحال .

هـ ـ الاستغناء بالحال عن الخبر

أولاً : حذف عامل الحال :

يحذف عامل الحال إذا كان فعلاً وفى الكلام دلالة عليه إما قرنية حال أو مقال ، فمن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سفراً أو أراد حجاً .

فتقـــــول:

راشداًمهدياً

وتقديره : اذهب راشداً مهدياً

ومثلـــــــه:

أن تقول لمن خرج إلى سفر (مصاحباً معافاً)

وتقديره : اذهب أو سافر مصاحباً معافاً

---

١ ـ همع الهوامع جـ١ ص٢٣٦ .

فدلت قرينة الحال على الفعل وأغلنت عن اللفظ به[1].

وفيما يلى ذكر مواضع حذف عامل الحال وجوبا كما زصدها عباس حسن فى النحو الوافى[2]

ويجب حذفه فى المواضع التالية :

ويجب حذفه فى مواضع أهمها :

١ ـ أن تكون الحال سادة مسد الخبر

نحو:

إنشادى القصيدة محفوظةً

فكلمة محفوظة (حال) سدت سد خبر المبتدأ المحذوف وجوباً والأصل : إنشادى القصيدة إذ كانت ، أو إذا كانت محفوظة .[3]

٢ ـ أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة

نحو:

الجدّ أبٌ راحماً

٣ ـ أن يكون الحال مفردة دالة بلفظها على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجى

نحو:

تصدّق على المحتاج بدرهم ، فصاعداً

---

١ ـ ابن يعيش حـ٢ ص٦٨

٢ ـ النحو الوافى حـ٢ ص٤٠١ ، ص٤١١ .

٣ ـ ينظر فى كلامنا عن (الاستغناء بالحال عن الخبر) فى هذا البحث .

ونحـــــــو:

لاتتعرض للشمس عند شروقها إلا عشرين دقيقة ، فنازِلاً .

فكلمة (صاعدا) حال وعاملها وصاحبها محذوفان ، والتقدير : فاذهب بالعدد صاعداً وكذلك (فنازِلاً) فهى حال وعاملها وصاحبها محذوفان .

٤ ـ أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ

نحـــــــو:

أنائماً وقد أشرقت الشمس

٥ ـــ عوامل حذفت سماعاً ، ومن ذلك قولهم لمن ظفر بشئ ، هنيئاً لك ما أدركت ، أى ثبت .

وفى حذف العامل قال ابن مالك[1] :

والحالُ قَدْ يُحْذَفُ مافيها عَمِلْ

وبعضُ مايُحْذَف ذكره حُظِل

(يريد : أن الحال قد يحذف مايعمل فيها النصب (أى : يحذف عاملها) وأن بعض مايحذف من هذه العوامل ممنوع ذكره لأنه واجب الحذف .

ثانياً : حذف صاحب الحال والعامل فيه :

وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال وذلك فى قولهم :

أخذته بدرهم فصاعداً أو بدرهم فزائداً .

١ ـــ شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك جـ١ ص٦٦٠ .

أى : فذهب الثمن صاعداً أو زائداً . فالثمن صاحب الحال والفعل (ذهب العامل فى الحال) وفى نحـــو :

قوله تعالى : «بلى قادرين» سورة القيامة آية ٤

أى : نجمعها قادرين .

فحسن حذف الفعل لأمن اللبس [1] .

ثالثاً : الاستغناء بواو الحال عن الضمير :

يستغنى بواو الحال عن الضمير العائد على صاحب الحال . قال امرؤ القيس :

وقد اغتدى والطير فى وكناتها

بمنجرد قيد الأوابد هيكل

حيث جعل الجمله التى هى (والطير فى وكناتها) حالاً مع خلوها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو فهذه الواو ومابعدها فى موضع نصب على الحال فى نصب الواو ومابعدها بما قبلها فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها . [2]

رابعاً : الاستغناء بالضمير عن واو الحال[3] :

وقد يستغنى بالضمير العائد عن واو الحال وذلك نحو قولك :

أقبل محمد على رأسه قلنسوة .

ونحـــو:

١ ـ ابن يعيش حـ٢ ص٦٩ .
٢ ـ السابق نفسه حـ٢ ص٦٩ .
٣ ـ السابق نفسه حـ٢ ص٦٩ ، مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٣٦ .

قول الشاعر :

نَصَفَ النّهار الماءُ غامِرُهُ

ورفيقُهُ بالغيبِ لاَيَدْرِى

أى : (انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائض والهاء فى غامره ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالاً ومنه :

قوله تعالــــى :

«يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم» سورة آل عمران آية ١٥٤

والمعنى : والله أعلم يغشى طائفة منكم فى هذه الحال .

خامسا : الاستغناء بالحال عن الخبر(*)

وتسد الحال مسد الخبر ، وذلك فى أساليب تصبح الفائدة منها مرتبطة بالحال الذى يعد وجوده كافياً تماماً عن الخبر ، مع أن الحال بذاتها لاتصلح للخبرية .

ووضع النحويون هذه المعالم للجملة التى تسد الحال فيها مسد الخبر .

وذلك بأن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً فى اسم ظاهر ، يكون هذا الاسم الظاهر مرجعاً لضمير بحيث يكون هذا الضمير صاحباً لحال لاتصلح بذاتها لأن تكون خبراً .

نحــــــــو:

سَمَاعِــــــى القرآن مُرتّلاً

فالمصدر هو السماع ، والاسم الظاهر ، معمول المصدر هو القرآن ، والضمير الذى

* ـــ لما كان الحال هو المعنى هاهنا تحدثنا عن الاستغناء به عن الخبر تكملة لموضوع الحال .

يرجع إليه هو المستتر فى قولنا : إذ كان ، أو إذا كان ، ومرتلاً حال من ذلك الضمير .

ومنع الفراء وقوع هذه الحال فعلاً مضارعاً ، وأجازه سيبويه فى (هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه) إذ يقول ومنه قولهم :

«شَمْعُ أُذُنِى زيداً يقولُ ذاك» قال رؤبه بن العجاج :

ورأىُ عَيْنَىَّ الفتى أخاكا :: يُعْطِى الجَزِيلَ فعليكَ ذاكا[1]

فخبر (رأى عينى) هو الحال الساد مسد الخبر وهو جملة (يعطى الجزيل) .

وإذا عرفنا من معالم هذه الأسلوب من أساليب الاستغناء أن الحال فيه لاتصلح أن تكون خبراً فمعنى هذا أن صلاحية الحال لأن تكون خبراً يوجب رفعها على الخبرية ، ويخرجها من باب الاستغناء ، فلا يجوز أن نقول :

ضربى زيداً شديداً ، ويتعين أن نقول :

شديدٌ .

قال الأشمونى : وشذ قولهم : حكمك مُسَمَّطاً ، أى حكمك مُثْبَتاً[2] .

ولم يكن هذاالأمر مقصوراً على هذه الصورة من صور حذف الخبر وجوباً ، بل نراه فيها كلها فنراه بعد (لولا) و (فى نص اليمين) و (بعد الواو) التى هى نص فى المعية .

ويعلل سيبويه حتمية الحذف هنا بكثرة الاستعمال ووجود دلالات فى الجمل توحى بالمحذوف وتغنى عنه : فيقول : هذا باب من الابتداء يضمر فيه ماينى على الابتداء .

---

١ ـ الكتاب حـ١ ص١٩١ ، وجاء البيت فى ملحقات ديوان رؤبه وقبله :

تقول بنتى وقد أنى إناكا :: يا أبنا علك أو عساكا

ينظر : الخزانة حـ٢ ص٤٤١ ـ ص٤٤٣ ، الأشمونى حـ١ ص١٠٤ ، همع الهوامع حـ٢ ص٩٣ .

٢ ـ الأشمونى حـ١ ص١٠٥ .

وذلك قولك : لولا عبدالله لكان كذا وكذا ، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا[1] . ثم يقول : لكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه فى الكلام كما حذف الكلام من (إمالا) زعم الخليل رحمه الله : أنهم أرادوا إن كنت لاتفعل غيره ، فافعل كذا و كذا إما لا ، ولكنهم حذفوه لكثرته فى الكلام[2] .

الحروف والاستغناء

قال ابن يعيش «جئ بالحروف اختصاراً ونائبة عن الأفعال . فما النافية نائبة عن أنفى ، وهمزة الاستفهام نائبة عن استفهم ، وحروف العطف نائبة عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادى»[3]

فقد استغنى بالحروف عن الأفعال على ماورد فى نص ابن يعيش وذلك لضرب من الاختصار ، ويضاف إلى ذلك أيضاً العلاقة التى بين مختلف الأحرف الأخرى وظاهرة الاستغناء ومن هذه الاحرف حروف الجر والحروف الأخرى التى لها وظائف غير الجر وكان ذلك مبثوثاً فى أماكن متفرقة فى أبواب النحـــو وسوف نعرض للكلام عنها على النحو التالى .

أولاً : حروف الجر والاستغنـاء :

يتردد بين النحاة «أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض» وقد يعبرون عنها أحياناً بقولهم «بدل حرف جر من آخر وهو مذهب الكوفيين والمبرد وهو بصرى حيث قال عند شرحه لبيت أبى النجم الذى صدره (سُبى الحماةَ ، وابهتى عليها (،(حروف الخفض ــ يريد

١ ـــ الكتـــاب جـ٢ ص١٢٩ .
٢ ـــ السابق نفســـه .
٣ ـــ ابن يعيش جـ١ ص١٥ وجـ٢ ص١١٦ وينظر : الخصائص جـ٢ ص٢٧٣ ، ص٢٧٤ .

حروف الجر – يُبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان فى معنى فى بعض المواضع ، قال الله عز وجل «ولأ صلبنكم فى جذوع النخل» سورة طه آية ٧١

أى : على وقال تعالى «له معقبات من بين يديه ومن خلفه ، يحفظونه من أمر الله» سورة الرعد آية ١١

أى : بأمر الله ..

وقال العامرى :

إذا رضيت علىّ بنو قُشيرٍ

أى : عنى . وهذا كثير جداً .[1]

ففى تلك الأمثلة ونظائرها أبدل حرف جر من آخر بمعناه أى حل فى مكانه .

وقد جاء فى المغنى فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها مانصه فى الأمر الثالث عشر : «قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به ..» وتصحيحه يكون بإدخال (قد) على قولهم : (ينوب) وحينئذٍ يتعذر استدلالهم به ، إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه : «لانسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة» ولو صح قولهم لجاز أن يقال : (مررت فى زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم على أن البصريين ومن تابعهم يرون الأماكن التى أدّعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه ، وأن العامل ضُمّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف : لأن التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف» [2]

ومن هنا كان رأى البصريين فيما ورد عند السيوطىّ فى (الهمع)[3] عند الكلام عن الحرف (من) ما نصه (تنبيه) علم مما حكي عن البصريين فى هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف أن مذهبهم أن أحرف الجر لاينوب بعضها عن بعض

١ – الكامل جـ٣ ص٤٦ وينظر الخصائص جـ٢ ص٣٠٦ ، ص٣٠٧ حيث اعترض ابن جنى على ذلك قائلاً فى (باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض) «هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة ، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه»

٢ – مغنى اللبيب جـ٢ ص٦٥٦

٣ – همع الهوامع جـ٢ ص١٩ ومابعدها

بقياس ، كما أن أحرف الجزم كذلك .. ويميل الباحث إلى القول بأنه قد ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهو فيما صححه ابن هشام فى عبارة الكوفيين ومعهم المبرد .

وفيما يلى يعرض البحث لعدد من حروف الجر فى ضوء ظاهرة الاستغناء :

* (حتّى)

قال سيبويه : «هذا باب مالا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر ، وذلك الكاف فى أنت زيد ، وحتىّ ، ومُذ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مِثلى وشِبْهِى عنه فأسقطوه»[(١)] واستغنوا عن الإضمار فى (حتّى) بقولهم :

رأيتهم حتّى ذاك ، وبقولهم : دَعْهُ حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دَعْه حتى ذاك .

واستغنوا بالإضمار فى (إلى) إذا قال :

دَعْهُ إليه ، لأن المعنى واحدٌ ، كما استغنوا بمثلى ومثْله عن (كى) و(كَهُ)[(٢)] .

قال السيوطى «زعم الفراء الجر بحتى نيابة عن (إلى) لابنفسها ، كما جرت الواو نيابة عن (رب) قال وربما أظهروا (إلى) فى بعض المواضع .

قالوا : جاء الخبر حتى إلينا ، جمعوا بينها بتقدير إلغاء أحدهما»[(٣)]

* (مُذْ ومنذ) :

ذهب الجمهور إلى أنهما حرفا جر لإيصالهما الفعل إلى (كَمْ) كما يوصل حرف الجر .

تقـــول:

منذ كـــم سرت كما تقـــول :

بكم اشتريـــت ؟

ولو كانا ظرفين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما بإعماله فى ضميرهما فكان يقال منذ كم سرت فيه أو سرته[(٤)] .

---

١ ــ الكتاب حـ٢ ص٣٨٣ .
٢ ــ الكتاب حـ٢ ص٣٨٣ ، ص٣٨٤ ابن يعيش حـ٨ ص١٦ ، همع الهوامع حـ٢ ص٢٣ .
٣ ــ همع الهوامع حـ٢ ص٢٤ .
٤ ــ همع الهوامع حـ١ ص٢١٧ .

قال سيبويه (واستغنوا عن الإضمار فى (مُذ) بقولهم : مُذ ذاك ، لأن ذاك اسم مبهم ، وانما يذكر حتى يظن أنه قد عرفت مايعنى) [1]

* الكـــــاف :

قد يستغنى عن (الكاف) التى هى للتشبيه بمثل وشبه كما استغنوا بإلى عن حتى وقد نص على ذلك سيبويه ومرجع ذلك إلى أن العرب لم تكن تجز بعض التعبيرات أختياراً مستغنين عنها بغيرها ومنها أنه حكى فيما رصده السيوطى اتصال كاف التشبيه بالضميرنحـــــو:

أنت كأنا وكهـــــو فلم تجزه العرب استغناء بمثل وشبه . [2]

* الـــلام :

وعن معانيها قال ابن هشام فيما ذكره السيوطى (وبعضهم يستغنى بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق ويمثله بنحـــــو :

قوله تعالى : «لله مافى السموات وما فى الأرض» سورة آل عمران آية ١٠٩

زاد السيوطى : ويرجحه أن فيه تقليلاً للاشتراك [3] .

* واو القسم والجـــر :

وهى بدل من الباء لأنهم أرادوا التوسع لكثرة الأيمان ، وكانت الواو أقرب إلى الباء لأمرين :

أحدهما : أنها من مخرجها لأن الواو والباء جميعاً من الشفتين .

---

١ ــ الكتـــاب حـ٢ ص٣٨٣ .
٢ ــ همع الهوامع حـ٢ ص٣١ وينظر :الكتاب حـ٢ ص٣٨٣ .
٣ ــ همع الهوامع حـ٢ ص٣١ .

الثانى : أن الواوللجمع والباء للإلصاق فهما متقاربان لأن الشئ إذا لاحق الشئ فقد اجتمع معه فلما وافقتها فى المعنى والمخرج حملت عليها وأنيبت عنها وكثر استعمالها حتى غلبتها ولذلك قدمها سيبويه فى الذكر ، فالواو فى القسم بدل من الباء وعاملة عملها[1] .

* بـــاء السببيه :

ذهب ابن مالك فى التسهيل على ماورد فى همع الهوامع للسيوطى[2] إلى أن باء السببية هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدّ لها مجازاً نحـــــو :

قوله تعالى : «فَأَخْرَجَ بِهِ من الثَّمراتِ رِزقاً لكُمْ» سورة البقرة آية ٢٢

فلو قصد اسناد الإخراج إلى الماء وقيل انزل ماء أخرج من الثمرات رزقاً لصح وحسن لكنه مجاز والآخر حقيقته ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فإنه يصح أن يقال كتبت القلم وقطع السكين .

والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى ، فإن استعمال السببية فيه يجوز واستعمال الاستعانه فيها لايجوز .

وقد خالفه ابو حيان فقال «ماذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانه مدرجة فى باء السببيه قول انفرد به ، وأصحابنا فرقوا بين باء السببيه وباء الاستعانه فقالوا باء السببيه هى التى تدخل على سبب الفعل نحـــو :

مات زيد بالحب وبالجوع ، وحججـــت بتوفيق الله وباء الاستعانة هى التى تدخل

١ ــ ابن يعيش جـ٩ ص٩٩ .
٢ ــ همع الهوامع جـ٢ ص٢١ .

على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذى هو آله نحو :

كتبت بالقلم ونجرت الباب بالقدوم

إذ لايصح جعل القلم سبباً للكتابة ولا القدوم سبباً للنجارة بل السبب غير هذا .

* حذف الجار :

قال سيبويه : «وزعم الخليل أن قولهم : لاهِ أبوك ولقيته أمسِ ، إنما هو على : لله أبوك ولقيته بالأمس ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام ، تخفيفاً على اللسان ، وليس كل جار يضمر ، لأن المجرور داخل فى الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحدٍ ، فمن ثَمّ قَبُح ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج .

قال الشاعر العنبرى[(١)]

وجَدّاءَ مايُرجَى بها ذو قرابةٍ

لعطفٍ ومايخشى السُّماة ربيبها

وقال امرؤ القيس[(٢)] :

ومثلك بِكراً قد طرقتُ وثيباً

فألهيتها عن ذى تمائم مُغْيَلِ[(٣)]

(أى : رب مثلك)

---

١ ـ في اللسان بدون قائل ، الكتاب حـ٢ ص١٦٣ .
٢ ـ الكتاب حـ٢ ص١٦٤ ، العينى حـ٣ ص٣٣٦ ، المعلقة .
٣ ـ الكتاب حـ٢ ص١٦٣ ، ص١٦٤

وعند ابن هشام[1] أن حذف الجار يكثر ويطرد مع (أنَّ) و (أنْ)

نحـــــو:

قوله تعالى : «يَمُنُّون عَلَيْكَ أنْ أَسْلَمُوا» سورة الحجرات آية ١٧

أى : بــأن

قوله تعالى : «بل اللهُ يَمُنُّ عليكم أنْ هداكم» سورة الحجرات آية ١٧

أى : بــأن

وقوله تعالى : «والذى أطمع أن يغفر لى» سورة الشعراء آية ٨٢

أى : بأن

ونحـــــو:

قوله تعالى : «وأنَّ المساجدَ للَّه» سورة الجن آية ١٨

أى : ولأن المساجد لله

وجاء فى غيرهما نحـــــو :

قوله تعالى : «قَدَّرْناه منَازِل» سورة يس آية ٣٩

أى : قدرنا له .

قال ابن هشام (وقد يحذف ــ أى الجار ــ مع بقاء الجر كقول رؤبه ــ وقد قيل له كيف أصبحت ــ «خيرٍ عافاك الله» وقولهم «بكم درهم اشتريت» ويقال فى القسم «اللهِ لأفعلنَّ»

---

١ ــ مغنى اللبيب جـ٢ ص٦٤ .

فحروف الجر تحذف فى اللفظ اختصاراً ، واستخفافاً إذا كان فى اللفظ مايدل عليها ، فتجرى لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به وتكون مراده فى المحذوف منه ولذلك لايبنى الاسم المحذوف منه"[١] .

ماسبق كان عن الأصلى من حروف الجر أما الزائد فيمكن الاستغناء عنه ، لأنه لايؤدى معنى خاصاً جديداً وانما يفيد تقوية المعنى القائم ولايحتاج مع مجرور إلى مُتَعَلَق .

ثانيا : حروف غير الجر والاستغناء

وفيما يلى يعرض البحث لعدد من حروف غير الجر فى ضوء ظاهرة الاستغناء :ـ

* تاء التأنيث :

يختص بها الفعل الماضى لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة واستغناء الأمر بياء المخاطبة والاسم والحرف بالتاء المتحركة"[٢]

* (ما) الحرفية الموصولة :

وتختص بنيابتها عن ظرف زمان"[٣]

نحـــــــــــو:

قوله تعالى : «خالدين فيها مادامت السماوات والأرض» سورة هود آية١٠٧

أى : مدة دوامهـــــا

ونحـــــــــو:

لا أصحبهم ماذر شارق

أى : مدة دورة شارق

---

١ ـــ ابن يعيش حـ٨ ص٥٢ .
٢ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٧ ، ص٧٠ .
٣ ـــ همع الهوامع حـ٢ ص٨٢

* واو المفعول معــه :

نائبـــــــه عـــن (مـــع)

ففى قولـــك :

استوى الماء والخشبة

قد تجدها تفيد معنى الجمع ، لأنها نائبة عن (مع) الموضوعة لمعنى الاجتماع .[1]

* إنْ :

يجوز تركها والاستغناء عنها متى وجدت قرينة واضحة تقوم مقامها فى تبيين نوع (إنْ) وأنها المخففة وليست النافية ، ومن القرائن اللفظية أن يكون الخبر فيها منفياً

نحـــــــــو:

إنْ المجاملَةُ لن تضرَّ صاحبهـــــا

فكلمة (إن) مخففة وليست نافية ، لأن إدخال النفى لإبطال الأول قليل جداً فى الكلام الفصيح[2] .

* لام الابتداء :

وقد يستغنى بقرينة لفظية أو معنوية عن لام الابتداء التى ترد بعد (إنْ) المهملة فارقة بين الإثبات والنفى .

فالإغناء تعريفة لفظية نحـــــــو :

إنْ زيدٌ لَنْ يقومَ

---

١ ـــ ابن يعيش حـ٨ ص٩٠ .

٢ ـــ النحو الوافى حـ١ ص٦٧٣ ، ص٦٧٤ .

والمعنوية نحو :

قول الطرماح[1]

أنا ابنُ أباهِ الضيمِ من آلِ مالكِ

وان مالِكٌ كانتْ كِرامَ المعادنِ

(وان مالك) حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب في خبر المبتدأ الواقع بعد (إن) المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة إذا أهملت فرقاناً بينها وبين (إن) النافية وانما استغنى عنها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لايمكن توجهه إلى الجد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار[2] .

* اللام الطلبية :

إذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغنى عن اللام بصيغة افْعَل غالباً

نحو:

قُمْ ، واقْعُدْ[3]

** حذف نون (لَدُن) :

نون (لَدُن) تحذف لالتقاء الساكنين لكثرة الاستعمال فيقال :

لَدُ الصلاة

ولاتحذف النون لو قال (لدن صلاة الظهر) مثلاً[4] .

---

١ ـ هذا البيت للطرماح واسمه الحكم بن حكيم أنشده الأشموني حـ١ ص٢٣٥ ، وابن عقيل حـ١ ص٢١٦ ، وقطر الندى ص١٨٠ ، وأوضح المسالك حـ١ ص٣٦٨

٢ ـ أوضح المسالك حـ١ ص٣٦٧ ، ص٣٦٨ .

٣ ـ مغنى اللبيب حـ١ ص٢٢٤

٤ ـ التعليقة حـ١ ص٣٤٧ وينظر : شرح الرماني للكتاب حـ٢ ص١٨٥

** حذف أل :

قال ابنْ هشام «تُحْذَف للإضافة المعنوية ، وللنداء .

نحو :

يَارَحْمنُ إلا من اسم الله تعالى

والجمل المحكية . قيل : والاسم المشبه به نحو :

يا الخليفَه هيبَةً

وسمع (سَلاَم عَليكم) بغير تنوين . فقيل : على إضمار أل ، ويحتمل عندى كونه على تقدير المضاف إليه والأصل (سَلام اللهِ عليكم)[1] .

وعند السيوطى أن (نصب (الجماء الغفير) على نية إلغاء أل)[2] .

** اسقاط الواو :

تسقط الواو لوقوعها بين ياء وكسرة

نحو :

يهب ويطفئ ويضع[3] .

---

١ ـ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٤٤ ، ص٦٤٥ .
٢ ـ همع الهوامع حـ٢ ص٨١ .
٣ ـ الكتاب حـ٤ ص٥٢ ، ص٥٣ .

مفعولا ظن وأخواتها

وهذه تمثل صورة أخرى للاستغناء فى مجال المصطلحات النحوية . فظن وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحـــــو

ظنّ الطالب الدرس سهلاً

لكننا إذا نظرنا فى قوله تعالى :

«الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم» سورة البقرة آية ٤٦

ونحـــــو:

قوله تعالى : «أحسب الناس أن يتركوا» سورة العنكبوت آية ٢

نجد أن جملة (أن واسمها وخبرها) سدت مسد مفعولى (ظن) فقد أدت المعنى الذى يؤديه المفعولان .

فمن أحكامها الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول . فيجوز أن يسد المصدر المؤول من (أنّ) الناسخة ومادخلت عليه ، أو (أنْ) المصدرية الناصبة ومادخلت عليه من جملة فعلية ـ مسَدَ المفعولين ، ويغنى عنهما ، ويجب أن يراعى معنى المصدر بعد تأويله أن يكون مثبتاً أو منفياً على حسب ماكان عليه المعنى قبل التأويل .

ـ ومما تختص به الأفعال القلبية جواز إعمالها فى ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلاً والآخر مفعولاً ، وقد يستغنى عن الضمير بالنفس ، وقد سأل السيوطى [1] هل يجوز وضع (نفس) مكان الضمير الأول .

نحـــــو:

---

١ ـ همع الهوامع حـ١ ص١٥٦

ظننتُ نفسى عالمة ، قال ابن كيسان نعم والأكثرون لا ، ولايجوز ماذكر فى سائر الأفعال لايقال :

ضربتنى ولاضربتك ولازيد ضربه بالاتفاق ، وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس

نحـــــو :

قوله تعالى : «قال ربى إنى ظلمت نفسى» سورة القصص آية ١٦

ـ ويجوز بالإجماع حذف مفعولى ظن وأخواتها اختصاراً أو اقتصاراً .

* فالاختصار أى الدليل نحـــــو :

قوله تعالى : «أين شركائى الذين كنتم تَزْعُمُونَ» القصص آية ٧٤

أى : تزعمونهم شركائى

وقول الكميت بن زيد :

بأىِّ كِتاب أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ

تَرَى حُبَّهم عاراً علىَّ وتَحْسِبُ

أى : تحسب حبهم عاراً علىَّ فحذف المفعولان لدلالة سابق الكلام عليهما .

* الاقتصـــار :

أما حذفها اقتصاراً ، أى لغير دليل فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً ، واختاره ابن مالك وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً لقوله تعالى :«والله يَعْلَمُ وأنتم لاتعلمون»

البقرة آية ٢١٦ ، ٢٣٢ .

وقوله تعالى : «فهــو يـــرى» النجم آية ٣٥

وقوله تعالى : «وظننتمُ ظَنَّ السَّوْءِ» الفتح آية ١٢

وعن الأعلم فيما ذكره ابن هشام أنه يجوز فى أفعال الظن دون أفعالِ العلم ، ويمتنع بالجماع حذف أحدهما اقتصاراً ، وأما اختصاراً فمنعه ابن ملَكُونَ وأجازه الجمهور .

كقول عنترة بن شداد :

وَلَقَد نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنّي غيرَهُ

مِنّى بِمَنْزِلَةِ الُمحبِّ الُمكْرَمِ

(فلا تظنى) حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن ملكون والأصل فلا تظنى غيره حاصلاً أو نحو ذلك[1] .

مفعولا [كسا] وأخواتها :

وفيه يستغنى بجر أحد مفعولى الفعل كسا ، باللام عن ذكر الآخر نحو :

ما أكساه لعمرو ،

وما أكساه للثياب

ولايفعل ذلك فى (باب ظن) وإن جمع بينهما[2]

١ ــ أوضح المسالك جـ٢ ص٦٩ ، ص٧٠ .
٢ ــ همع الهوامع جـ٢ ص٩٢ .

شبه الجملــة

قال ابن هشام[1] فى ذكر أحكام مايشبه الجملة وهو (الظرف أو الجار والمجرور) ، لكنه لايدخل فى قاعدة الاستغناء إلا إذ ، تعلق بمحذوف تقديره (مستقر) أو (استقر)

مثـــــل:

(الحمـــــدلله)

و(الركب أسفل منكم)

وهـــو بهذا يغنى عن متعلقه المحذوف ، قال سيبويه «لأنه مستقرٌ لمابعده وموضع ، الذى عمل فيما بعده حتى رَفَعَهُ هو الذى عمل فيه حين كان قبله ، ولكن كل واحد منها لايستغنى به عن صاحبه ، فلما جمعا استغنى عليهما السكوت ، حتى صارا فى الاستغناء كقولك :

فيها عبدالله ، ومثله : ثَمّ زيدٌ

وههنا عمروٌ[2]

حتى إنه لغنائه التام عنه زعم الكوفيون[3] وابنا طاهر وخروف أنه لاتقدير فى نحـــو:

زيـــــدعندك

وعمرو فى الدار

وهذا لأن الخبر عندهم هو الظرف نفسه والجار والمجرور، واختلفوا فى تعليل النصب

---

١ ــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٧٤ . وينظر: الهمع حـ٢ ص١٠٨ .
٢ ــ الكتاب حـ٢ ص١٢٨ .
٣ ــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٧٤ ، الهمع حـ٢ ص١٠٨ .

فيرى ابنا طاهر وخروف أن الناصب المبتدأ .وهذا هو الشأن فى كل ماخالف فيه المبتدأ خبره وهو رأى سيبويه . بينما يرى الكوفيون أن الناصب أمر معنوى، وهو الخلاف والاستغناء فى شبه الجملة ليس مقصوراً على كونها خبراً . ولكنه عام فى كل مواقعها الإعرابية

فهو واقع فى حالة كونها حالاً نحـــــو

قوله تعالى «فخرج على قومه في زينته» القصص آية ١٧٩

وفى حالة كونها صفة ، نحـــــو

قوه تعالى «ولو أنزلنا عليك كتاباً فى قرطاس فلمسوه بأيديهم» الأنعام آية ٧

وفى حالـــة وقوعها صلـــة ، نحـــــو

قوله تعالى : فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون» فصلت آية ٣٨

مايغنى عن الخبر

يغنى عن الخبر فى الجملة واحد من

١ ـ الفاعـــل

٢ ـ الحـــال

٣ ـ المصـــدر

٤ ـ المفعول به

وتختلف هذه المواضع عن مواضع حذف الخبر وجوباً والتى سيرد الحديث عنها فى

أثناء هذا البحث إن شاء الله .

إلا أننا سنعرض هنا لتفصيل القول في الحالات التي تغني عن الخبر وهي :

أولاً : إغناء الفاعل عن الخبر :

بالرغم من أن مكانة الفاعل في الجملة تختلف عن مكانة الخبر ، وأن لكل منهما دوره في عملية الإسناد ، فالفاعل مسند إليه ، والخبر مسند ، إلا أن الفاعل قد يغني عن الخبر ويسد مسده ، وذلك في صورة معينة للجملة تكون فيها اسمية في الشكل ، وفعلية في المضمون .

وذلك عندما يأتي المبتدأ وصفاً ، سواء أكان اسم فاعل أم أسم مفعول أم صفة مشبهة واعتمد على نفي أو استفهام ، وكان الوصف مفرداً أو مرفوعه مثنى أو جمعاً .

وهذه الصورة كثيرة الاستعمال في اللسان العربي .

يقول الله تعالى : «هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض» فاطر آية ٣

ومن ذلك قوله الشاعر[(١)] :

خَليلَيّ ما وافٍ بعَهْدِي أنتما

إذا لم تكونا لي على مَنْ أُقاطِعِ

وقول الآخر[(٢)] :

أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أمْ نَوَوا ظَعَنَا

إن يَظْعَنُوا فَعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

---

١ ـــ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به المصنفين الأشموني حـ١ ص٢٤٧ وأوضح المسالك حـ١ ص٢٤ وشذور الذهب ص١٦٠ ، همع الهوامع حـ٢ ص٩٤

٢ ـــ الأشموني حـ١ ص٢٤٤ ، ابن يعيش حـ١ ص٩٦ أوضح المسالك حـ١ ص٤٤ ، شذور الذهب ص١٨١ . وقطر الندى ص١٣٠ ، ص١٣٢ وينظر همع الهوامع حـ٢ ص١٤

ففى هذه النصوص السابقة حمل اسميه من ناحية الشكل فى (هل من خالق غير الله) و (ماواف بعهدى أنتما) و(أقاطن قوم سلمى) لكن الحديثة غالبة عليها مع وجود عنصر الزمن ونشأ هذا مع وجود الوصف ومن تسلط النفى والاستفهام عليه الأمر الذى ترتب عليه حتمية وجود الزمن مستمرا ، أو مترددا فى وجوده أو منفياً ، أضف إلى هذا وذاك أنه قد جاء بعد الوصف المفرد مثنى أو جمع ، فانعدمت المطابقة ، وهذا النظم لا يأتى إلا فى الجمل الفعلية وبحث النحويون عن تسويغ لهذا الأمر فلم يكن أمامهم إلا تصور نوع جديد من الجمل يجمع بين الفاعل والمبتدأ وقالوا : إننا استغنينا بالفاعل هنا عن الخبر .

يقول ابن مالك[١] :

وأول مبتدأ ، والثانى :: فاعل أغنى فى : أسار ذان

وإذا تطابق الوصف ومرفوعه تثنية وجمعاً يلجأ النحويون إلى تصور آخر فى الإعراب هم أقرب إلى الصواب فيه ، إذ لو قالوا بالاستغناء لوجدوا أنفسهم أمام خطأ طالما نهوا عنه وهو تثنية الفعل أو جمعه إذا كان الفاعلَ مثنى أو جمعاً .

قال الأشمونى تعليقاً على المثالين :

(أقائمان الزيدان) و (أقائمون الزيدون)

ولايجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ ، ومابعده فاعلاً أغنى عن الخبر إلا على لغة (أكلونى البراغيث)[٢]

وبلا ريب فإن المطابقة بين الوصف ومابعده أضعفت الحدثية ، وقوت الاتجاه إلى الاسمية وأمامنا هذه النقطة وهى :

---

١ ــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك حـ٢ ص١٨٨ .
٢ ــ الأشمونى حـ١ ص٩٠

هل تسلط النفي أو الاستفهام ضرورة لتأكيد الحدثية في الحالة الأولى أو انه يكفي وجود الوصف وانعدام المطابقة ؟

جمهور النحاة على الأول . أما الكوفيون ومعهم الأخفش من البصريين فيرون الثاني ، ويحتجون بقول شاعر من طيء[1] :

خبير بنولهب فلاتك ملغيا

مقالة لهبي إذا الطير مرّت

ففي تصورهم أن (بنولهب) فاعل استغنى به عن الخبر ، ولايصح أن نتصور خلاف ذلك لأننالو أعربنا (خبير) خبراً مقدماً انعدمت المطابقة بين المبتدأ والخبر ، إذ ستخبر عن الجمع وهو (بنو لهب) بمفرد وهو (خبير) .

ورد البصريون بأن (خبير) يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، لأنه جاء على زنة المصدر مثل (الذميل) و (الصهيل) والمصدر يخبر به عن المثنى والجمع والمفرد بلفظ واحد مثل :

قوله تعالى : «والملائكة بعد ذلك ظهير» التحريم آية ٤

وقول الشاعر[2] :

هن صديق للذى لم يَشِب

وقول عبدالله بن قيس الرقيات[3] :

حبذا العيش حين قومي جميع

لم تفرق نفوسها الأهواء

---

١ ــ ينسب هذا البيت إلى رجل طائي ، شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك حـ١ ص١٩٥

٢ ــ الأشموني حـ١ ص٩٠ .

٣ ــ السابق نفســـــه .

ويدعم وجهة البصريين في أنه لاحاجة إلى القول بالاستغناء في هذه الحالة أن عنصر الزمن لايكاد يوجد ، وأن الشاعر يريد إثبات الخبرة بحركة الطير لبني لهب والثبات والدوام من خصائص الاسمية .

فإذا تطابق الوصف مع مابعده في حالة الإفراد يمكن تغليب الحدثية ، فيعرب الوصف مبتدأ ، ومابعده فاعل يسد مسد الخبر ، أو تغليب الاسمية ، فيعرب الوصف خبراً مقدماً ، ومابعده مبتدأ مؤخراً .

نحـــــــــــــو

قوله تعالى «أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم» مريم آية ٤٦

ثانياً : الاستغناء بالحال عن الخبر :

تمت معالجة هذه القضية في أثناء حديثنا عن الحال في هذا البحث

ثالثاً : إغناء المصدر عن الخبر :

قال السيوطي[١] (وقد يغني عن الخبر مصدر) نحـــــــــــــو

زيد سيراً أي يسير سيـــــراً

رابعاً : إغناء المفعول به عن الخبر :

وقد ورد عند السيوطي[٢] ومثل له بقوله :

إنما العامريَ عمامته أي متعهد عمامته

---

١ ـــ همع الهوامع حـ٢ ص١٠٠
٢ ـــ السابق نفســـــه

حذف المبتدأ وجوبا

وظاهرة الحذف وإن كانت تختلف عن الاستغناء ، كما أسلفنا ، لكن الحذف الواجب يعد استغناء فالمبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما ، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلابد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه لأن الألفاظ إنما جئ بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن تأتى به ويكون مراداً حكماً وتقديراً ، وقد جاء ذلك مجيئاً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرة والخبر أخرى .

فمما حذف فيه المبتدأ وجوباً[1] :

١ ــ قطع النعت إلى الرفع مدحاً أو ذماً أو ترحماً .

فالمدح نحو :

(الحمدُ للهِ الحميدُ)

والذم نحو :

(أعوذُ باللهِ من إبليس عَدُوّ المؤمنين)

والترحم نحو :

(مررت بعبدك المكسينُ)

٢ ــ ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جئ به بدلاً من التلفظ بفعله .

نحو

سَمْعٌ وطاعةٌ

١ ــ أوضح المسالك حـ١ ص٢١٧ ــ ص٢٢٠ ، همع الهوامع حـ٢ ص١٠٤ وينظر : ابن يعيش حـ١ ص٩٤

٣ ـــ إذا كان المبتدأ مخبراً عنه بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخراً عنها

نحـــــــو:

نعم الرجلُ زيـــدٌ

وبئس الرّجُلُ عمروٌ

٤ ـــ ماحكاه الفارسى من قول العرب «فى ذِمّتى لأفعلَنّ» أى فى ذمتى ميثاقٌ أو عهدٌ

٥ ـــ وفى بعض الوجوه بعد (لاسيما) إذا رفع الاسم الواقع بعده .

نحـــــــو:

لاسيما زيدٌ

فإن التقدير : سيٌ الذى هو زيد ففيه حذف المبتدأ وجوباً[1] .

---

١ ـــ أوضح المسالك جـ١ ص ٢٢٠

حذف الخبر وجوبا

وقد حذف الخبر أيضاً كما حذف المبتدأ وذلك فى الحالات التالية [1]

١ ــ قبل جواب لولا

نحـــــو:

لولا زيدٌ لأكرمتك   أى : لولا زيدٌ موجودٌ

وحذف الخبر هنا أيضا بمعنى الاستغناء عنه وذلك فى المواضع التالية .. رصدناها وإن كانت هناك وجهات نظر بين النحاة فى هذه المواضع إلا أن مالنا ما فيها هنا هو أنها تحديد لمواضع حذف الخبر وجوباً .

وعند ابن يعيش (لولا ، ولوما) يقع بعدهما المبتدأ وتختصان بذلك ويكون جوابهما ساداً مسد خبر (المبتدأ لطوله) [2]

قال السيوطى [3] ذهب الفراء إلى أن الواقع بعد (لولا) ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ، ورُدَّ بأنها لوكانت عاملة لكان الخبر أولى بها من الرفع لاختصاصها بالاسم ، وذهب الكسائى إلى أنَّه مرفوع بفعل بعدها تقديره (لولا وُجد زيدٌ) أو نحوه لظهوره فى قوله :

فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى

وذهب جماعة من المتقدمين إلى أنه مرفوع بلولا ، لنيابتها مناب فعل تقديره : لولم

---

١ ــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٣١ ، ص٦٣٢ ، وأوضح المسالك حـ١ ص٢٢٦ ، ص٢٢٧ ، قطر الندى ص١٣٥ ص١٣٦ ، قال ابن هشام (وخبر ذلك مقدر بإذ كان أو إذا كان عند البصريين وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم ، فيقدر فى (ضربِى زيداً قائماً) ضربُه قائماً ، ولاجوز ضربى زيداً شديداً لصلاحيه الحال للخبرية ، فالرفع واجب ،وشذ قولهم (حكمك مسمطاً) أى حكمك لك مثبتاً

٢ ــ ابن يعيش حـ١ ص١٤٥ ، ص١٤٦

٣ ــ همع الهوامع حـ١ ص١٠٥ وينظر ابن يعيش حـ١ ص٩٦ ، ص١٠٥ وص١٤٥ ص١٤٦

يوجد أو لم يحضر»

٢ ـــ أن يكـــون المبتدأ صريحاً فى القسم

نحـــــــو:

لَعَمْرُكَ لأفعلَنّ   أى : لعمرك قَسَمِى

٣ ـــ أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هى نَصٌ فى المعية .

نحـــــــو:

كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ   أى : كل رجل مع ضعيته

مقرونان ، والذى دل على الاقتران مافى الواو من معنى المعية .

٤ ـــ أن يكون المبتدأ إمّا مصدراً عاملاً فى اسم مفسّر ذى حال لايصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور[1] .

نحـــــــو:

ضَرْبِى زيداً قائماً

أو مضافاً للمصدّر المذكور

نحـــــــو:

أكثر شُربِى السَّوِيقَ مَلتوتاً

أو إلى مؤوّل بالمصدر المذكور ،

نحـــــــو:

أخطَبُ مَا يكُونُ الأميرُ قائماً

١ ـــ أوضح المسالك حـ١ ص٢٢٦ . ص٢٢٧

حذف المبتدأ والخبر

وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه[1] :

* فالأول :

نحو : قوله تعالى : «قُلْ أفأنَبِئُكُمْ بِشَرٍ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ» سورة الحج آية ٧٢

أى : هى النار

وقوله تعالى : «سُورَةٌ أنزَلْنَاهَا» سورة النور آية ١

أى : هذه سورة .

* والثانى :

نحو : قوله تعالى : «أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها» الرعد آية ٣٥

أى : دائم

وقوله تعالى : «قَلْ أأنتَمْ أعْلَمُ أم اللهُ» سورة البقرة آية ١٤٠

أى : أم الله أعلم

وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فى قوله تعالى : «سَلَامٌ قَومٌ منكرون» سورة الذاريات آية ٢٥

فسلامٌ : مبتدأ حذف خبره

أى : سَلَامٌ عليكم .

قومٌ : خبر حذف مبتدؤه ، أى : أنتم قومٌ .

---

١ ـ قطر الندى ص١٢٥ .

المثنى

من أبواب النيابة ، وأصله العطف وإنما عدل عنه للاختصار قال السيوطى «فلا يجوز الرجوع إليه لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا فى ضرورة كقوله :

ليث وليث فى محل ضنك

وهو فى الجمع أقبح منه فى التثنية لكثرة ألفاظه»[1] وبعبارة أخرى «هو ماوضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين»[2]

يرفع بالألف نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة .

تقول:

جاءنى الزيدان

ورأيت الزيدين

ومررت بالزيدين

ـ ويستوى فى التثنية المذكر والمؤنث فلا تحذف تاء التأنيث مما هى فيه إلا من أليه وخصية قال السيوطى «فإنهم قالوا : أليان وخصيان وكان القياس أليتين وخصيتين لكنه سمع فى المفرد آلى ، وخصى فأجروا التثنية عليه إيثاراً للتخفيف مع عدم الإلباس ، وقد صرح ابن مالك بأنه مما استغنى عن تثنية بتثنية غيره[3] »

وقد يغنى فيه لتكرير عن العطف كقوله تعالى : «دكاً دكاً» سورة الفجر آية ٢١ أى دكا بعد دك وقوله تعالى . «صفاً صفاً» سورة الفجر آية ٢٢ أى صفاً بعد صف .

---

١ ـ همع الهوامع حـ١ ص٤٣
٢ ـ أوضح المسالك حـ١ ص٥٠
٣ ـ همع الهوامع حـ١ ص٤٣

وقد يغنى عن المثنى أيضاً الجمع كقوله تعالى : «فأصلحوا بين أخويكم»

سورة الحجرات آية ١٠

وقوله ـــ ﷺ «البيعان بالخيار»

ـ وقد ارتبط المثنى بالاستغناء فى الأمور التالية :

* أنه لايثنى بعض للاستغناء عنه بتثنيه جزء ولاسواء للاستغناء عنه بسيان تثنية سِئ ولاضبعان اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية ضبع اسم المؤنث قال السيوطي (على أنه حكى سوا آن وضبعانان)[١]

ويتفق الباحث مع عباس حسن فيما ذهب إليه من أن هذا الرأى يصعب التسليم به لمافيه من تعسير بغير داع ، ولأن السماع يخالفه في بعض تلك الألفاظ .

* ولاتثنى اسماء العدد خلافاً للأخفش غير مائه ألف للاستغناء عنها إذ يغنى عن تثنية ثلاثة سته ، وعن تثنية خمس عشرة ، وعن تثنية عشرة عشرون .

ولما لم يكن لفظ يغنى عن تثنية مائة وألف مائيا .[٢]

* جوز ابن مالك تثنية اسم الجمع وجمع التكسير فقال فيما ذكره السيوطى (مقتضى الدليل أن لا يثنى مادل على جمع لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية مالم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد كما منع فى نحـــو :

مساجد ومصابيح[٣]

---

١ ـــ السابقه نفسه وينظر : النحو الوافى حـ١ ص١٣٣ .
٢ ـــ السابقه نفسه .
٣ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٤٢ .

* أما الأعلام المضافة نحو أبي بكر فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه . وجوز الكوفيون تثنيتها وجمعها فتقول : أبوالبكرين وآباء البكرين.[1]

* ولايثنى أجمع وجمعاء على رأى البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا.[2]

ومما ينطبق عليه تعريف المثنى الضمير في مثل :

أنتماقائمـــان

فهو دال على اثنين ويغنى عن أنت وأنتِ بما في آخره من الزيادة الخاصة به .[3]

* (كلا وكلتا) ملحقان بالمثنى :

في (كلا) استغنى بالألف عن الواو فألف (كلا) منقلبة عن واو ، وقيل عن ياء ووزنها فِعلى ووزن (كلتا) فِعلى كذكرى ، وألفها للتأنيث ، والتاء بدل عن كلام الكلمة وهي إما واو وهو اختيار ابن جني وأصلها كُلوى أو ياء وهو اختيار أبي علي ، وانما قلبت تاء لتاكيد التأنيث[4] .

* الاستغناء عن نون التثنية بالحذف :

تحذف نون التثنية للإضافة .

نحـــــو:

قوله تعالى : «تبّتْ يدا أبي لَهَب» سورة المسدآية١

ولشبـــة الإضافـة :

---

١ ـــ السابقة نفسه
٢ ـــ السابق نفسه والنحو الوافي حـ١ ص١٣٣
٣ ـــ النحو الوافي حـ١ ص١٣٤
٤ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٤١

نحـــــو:

لاغُلامَىْ لِزَيدٍ

ولتقصير الصلة

نحـــــو:

الضَّارِبا زَيْداً

وللضرورة

نحـــــو:

قــوله:

هُمَا خُطَّتَا : إمَّا إسارٌ وَمِنَّةٌ .

وامَّا دمٌ ، والقتْلُ بالْحرِّ أجْدَرُ

(فيمن رواه برفع إسارٌ ومِنّةٌ)[١] .

وقد منع المازنى تثنية العلم المعدول فيما رواه السيوطى مستغنياً عن ذلك بقوله :

جاءنى رجلان كلاهما عمر

وقال أبوحيان (ولا أعلم أحداً وافقه على المنع مع قول العربىّ العمران)[٢]

وقد يستغنى بلفظ الواحد فى التثنية عن الاثنين ، كما قد يستغنى بالجمع عن الاثنين ، وذلك أن إضافة المثنى إلى المثنى مستثقلة فلذلك يؤدى بالجمع أو المفرد . وهم يريدون التثنية .

١ ـــ مغنى اللبيب جـ٢ ص٦٤٣ ، ص٦٩٩ .
٢ ـــ همع الهوامع جـ١ ص٤٢ ، ص٤٣

وذلك نحـــــــو :

قول الفرزدق[1] :

كأنه وجه تركيين قد غضبا

مستهدف لطعان غير تذبيب

فالذى يرجحه البحث أن يكون ذلك من سنن العرب ولغتم ، فقد حكى عن سيبويه[2] أنه قد يجمع المفرد الذى ليس منه شئ إذا أردت به التثنية ، حكى عن العرب «وضعا رحالهما» يريد : «رحلى راحلتيهما» .

وربما استغنوا فى هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تُنبِئ عن المراد كقولك :

ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الجملين ، قال ابن الشجرى[3] «ولايكادون يستعملون هذا إلا فى تركيين ... (البيت)

ويرى البحث أن ما ذهب إليه ابن الشجرى من أن ذلك مختص بالشعر ليس بصحيح فقد نقل عن الفراء قوله[4] «قال ابن خلف وقرأ بعض القراء» فبدت لهما سوءتهما» سورة طه آيه ١٢١ بالإفراد» .

١ ـــ ديوان الفرزدق ص٩٧ ، أمالى ابن الشجرى حـ١ ص١٢ ، ومعانى القرآن للفراء حـ١ ص٣٧ ، والخزانة حـ٢ ص٣٦٩ بولاق .

٢ ـــ الكتاب حـ٣ ص٢٠٢ .

٣ ـــ الأمالى الشجرية حـ١ ص١٢ .

٤ ـــ معانى القرآن حـ١ ص٣٠٧ والقراءة المشار إليها هى قراءة الحسن كما فى إتحاف فضلاء البشر ص٢٢ .

العلــــم

قال ابن يعيش «إنما أتى بالأعلام للاختصار بتعداد الصفات ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن ذلك وأجمع»[١]

والعلم الخاص لايجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر[٢] .

وقد يستغنى بالكنية عن العلم ، فالكنية لم تكن علماً فى الأصل ، وإنما كانت عادتهم أن يدعوا الإنسان باسمه ، وإذا ولد له ولد دعى باسم ولده توقيراً له وتفخيماً لشأنه ، فيقال له : أبوفلان ، وأم فلان[٣] ، لكن الكنية صارت فى الشهرة والاستعمال بمنزلة الاسم العلم ، فهى جارية مجرى الأسماء المضافة نحـــــو : عبدالله . فيحذف التنوين منها إذا نعتت بابن مضاف إلى علم ، كما يحذفون التنوين من الاسم كقول الفرزدق[٤] :

مازلت أغلق أبواباً وأفتحها

حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

---

١ ــ ابن يعيش حـ١ ص٢٧ .
٢ ــ السابق نفســـه حـ١ ص٤٤ .
٣ ــ ابن يعيش حـ١ ص٢٧ .
٤ ــ ديوان الفرزدق حـ١ ص٣٨٢ ، وهو من شواهد سيبويه والأعلم الشنتمرى حـ٢ ص١٤٨ . ومنسوب فيه لقائله ، وبلا . نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش حـ١ ص٢٧ والأصول لابن السراج حـ٣ ص١١٩ والأشباه والنظائر للسيوطى حـ١ ص٤٩

اسم الإشارة

قال السيوطى (اسم الإشارة كما قال ابن قاسم فى شرح التسهيل محصور بالعد فاستغنى عن الحد[1]

وقد ورد اسم الاشارة مرتبطاً بالاستغناء فيما يلى :

ـــ فى أسماء الإشارة ، قد يغنى ذلك عن ذلكم .

ـــ ورد عند السيوطى أن ابن مالك قال (وقد يستغنى عن الميم فى الجمع باشباع ضمة الكاف .

كقـــوله

وانما الهالك ثم التالك

ذو حيرة ضاقت به المسالك

كيف يكون النوك إلا ذلك

أراد (ذلكم) فحذف الميم واستغنى باشباع ضمة الكاف ، وقال أبوحيان لادليل فى البيت لأنه يتزن بالإسكان ، وان صحت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله :

سأتركُ منزلى لبنى تميم

وألحق بالحجاز فأستريحا

زاد السيوطى (فلا حجة فيه)[2]

---

١ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٧٥ .
٢ ـــ السابق نفسه حـ١ ص٧٦ ، ص٧٧ .

القســـم

قال ابن يعيش ، اعلم ان اللفظ إذا كثر فى ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف [1] ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا فى تخفيفه من غير جهة واحدة .

فمن ذلك أنهـــم :

قد حذفوا فعل القسم كثيراً للعلم به ، والاستغناء عنه ، فقالوا :

بالله لأقومَنَّ ، والمراد أحلف بالله

قال تعالى : «بالله إن الشرك لظلم عظيم» سورة لقمان آية ١٣

فى أحد الوجهين : هو القســـم

وفى الوجه الآخر بقوله :

(لاتشـــرك)

وربما حذفوا المقسم به ، واجتزءوا بدلالة الفعل عليه . يقولون : أقسم بالله ، أو بالذى شاء فى أقسم به وإنما حذفت لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب بالمراد .

قال المسيب بن علس :

فأقسمُ أنْ لو التقينـــا وأنتمَ

لكان لكَم يومٌ من الشرِّ مظلمُ

١ ـــ ابن يعيش جـ٩ ص٩٤ .

وقال آخــــر :

فاقسم لو شئٌ أتانا رســــوله

سِوك ويكنْ لم نجدْ لكَ مَدْفعاً[1]

قال السيوطى : (ويغنى عن القسم أيضا(لاجرم) حكى الفراء أن العرب تقول لاجرم لآتينك ، ولاجرم لقد أحسنت .

فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى حقاً ، وأصلها بمعنى لابد قال الكوفيه ويغنى عن القسم أيضاً (عوض) فيقال عوض لأفعلن قال أبوحيان والبصريون لايعرفون القسم به وان ذكره الزجاجى)[2]

حذف لا فى جواب القسم :

وأما حذف لا فى جواب القسم فنحـــــــو :

قولـــــك : والله يقوم زيدٌ

والمراد لايقوم لأنه تخفيف لايوقع لبساً إذ لو كان إيجاباً لكان بحروفه اللازمة له من اللام ، ونون التوكيد قال تعالى : «قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف» سورة يوسف آية٨٥ أى لاتفتؤ تذكر .

وقال الهذلى[3] :

---

١ ـــ السابق نفسه حـ٩ ص٩٢ .

٢ ـــ همع الهوامع حـ٢ ص٤٥ .

٣ ـــ نسب صاحب اللسان هذا البيت فى مادة (بقل) لمالك بن خويلد الخزاعى الهزلى .
بتقل يريد حمار وحش ويقال (ابتقل) أى رعى البقل ، ولايجوز حذف شئ من هذه الحروف إلا لا وحدها ، وانما لم يجز حذف غيرها لأن إن عاملة ولايجوز أن تعمل مضمرة لضعفها ولم يجز حذف ما لأنها أيضا تكون عاملة فى مذهب أهل الحجاز ولم يجز حذف اللام لأن ذلك يوجب حذف النون معها لأن النون دخلت مع اللام فلم يبق إلا لا . ينظر ابن يعيش حـ٩ ص٩٧ ، ص٩٨ .

تاللهِ يَبقى على الأيام مُبْتَقِلٌ

جَوْنُ السَّرَاةِ رَباعٍ سِنُّهُ غَرِدُ

وقد يغنى النفى السابق عن النفى المباشر لجواب القسم :

كقوله:

فلا والله نادى الحى ضيفى

إى : ما نادى[1]

حذف حرف القسم :

خذفوا حرف القسم كثيراً تخفيفاً وذلك لقوة الدلالة عليه ، وإذا حذفوا حرف الجر أعملوا الفعل فى المقسم عليه ونصبوه وذلك نحو :

قالوا الله لأفعلن بالنسب ، وذلك على قياس صحيح[2] وذلك أنهم إذا عدوا فعلاً قاصداً إلى اسم رفدوه بحرف الجر تقويه له ، فإذا حذفوا ذلك الحرف إما لضرورة الشعر وإما لضرب من التخفيف فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية فينصبونه به نحو :

قوله تعالى : «واختار موسى قومه سبعين رجلاً» سورة الأعراف آية ١٥٥

وقولهم : استغفرت الله ذنباً

قال ابن يعيش[3] (القياس يقتضى حذف الحرف أولاً فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه ، ثم حذف الفعل توسعاً لكثرة دوره الأقسام ومن ذلك قولهم :

١ ـ همع الهوامع حـ٢ ص٤٤ .
٢ ـ ابن يعيش حـ٩ ص١٠٣ .
٣ ـ ابن يعيش حـ٩ ص١٠٣ ، ص١٠٥ .

يمين الله ، وأمانه الله

والأصل : بيمين الله ، وبأمانة الله فحذف حرف الجر ونصب الاسم .

أنشد غيلان ذو الرمة[1] :

أَلاربَّ من قلبى لَهُ اللهَ ناصِح

ومن قلبُهُ لى فى الظباء السوانِح

حذف جملة جواب القسم :

تحذف جملة جواب القسم وجوباً فى إحدى حالات ثلاث[2] :

١ ـــ أن يتأخر القسمُ ويتقدم عليه جملة تُغنى عن جوابه لدلالتها عليه نحو :

زيدٌ قائِـــمٌ واللهِ

ويلاحظ أن جملة الجواب نفسها لايصح تقديمها على لقسم .

٢ ـــ أو أن يحيط بالقسم جملة تغنى عن الجواب كذلك نحـــو :

زيدٌ واللهِ قائـــمٌ

فجواب القسم فى هذه الحالة كالت قبلها محذوفة لاصح ذكرها لوجود مايغنى عنها ، فلاداعى للتكرار فيهما .

فإن قلت : زيدٌ والله إنه قائم أو لقائمٌ

حيث يكون المتأخر عن القسم جملة فيصح فى هذه الجملة المتأخـــرة أن تكـون

---

١ ـــ ابن يعيش حـ٩ ص١٠٣ ، والمعنى ألاربَّ من قلبى له بالله ناصح أى أحلف بالله فحذف حرف الجر الذى هو الباء فعمل الفعل النصب والسانح من الظباء ما أخد عن يمينَ الراعى .

٢ ـــ ينظر : مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٤٥ ، النحو الوافى حـ٢ ص٥٠٤ ، ص٥٠٥ .

جواباً للقسم ، وجملة القسم جوابه فى محل رفع وهذا من المواضع التى يكون فيها لجملة القسم مع جملة جوابه محل من الإعراب ، كما يصح أن تكون الجملة المتأخرة خبراً للمتقدم فى محل رفع وجواب القسم محذوف لوجود مايغنى عنه ويدل عليه .

٣ ـــ أو أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط والحكم فى هذه الحالة للمتقدم منهما .

حذف جملة القسم :

قال ابن هشام « كثير جداً ، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم ، وحيث قيل «لأفعلَنّ» أو «لَقَدْ فعَلَ» أو «لَئِنْ فعَلَ» ولم يتقدم جملة قسم فثَمّ جملة قسم مقدرة .

نحـــــو:

قوله تعالى : «لأعذِّبَنَّهُ عذَاباً شديداً» سورة النحل آية ٢١

ونحـــــو:

قوله تعالى : «ولَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ» سورة آل عمران آية ١٥٢

ونحـــــو:

قوله تعالى : «لَئِنْ أُخرِجوا لايَخْرُجُونَ مَعَهُم» سورة الحشر آية ١٢

واختلف فى نحـــــو :

لَزَيْدٌقائـــم

ونحـــــو:

إنّ زَيْداً قَائِمٌ ، أو لَقَائِمٌ

هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا ؟[1]

اجتماع القسم والشرط :

إذا اجتمع شرط غير امتناعى[2] وقسم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب ، غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاء بجواب الآخر الذى يغنى عنه ، ويدل عليه[3] .

حذف لام التوطئة :

قال السيوطى «ويجوز حذفها مادام لَمْ يحذف القسم ، فإن حُذِفَ لم تحذف غالباً لتدل عليه»[4] .

وقد ورد ذلك قليلاً ومنه :

قوله تعالى : «وإن أطَعْتُمُوهُم إنكم لمشركون» الأنعام آية ١٢١

(أطعتموهم) أى فى استحلال ماحَرّم الله ..

لأن من اتبع غير الله فى دينه فقد أشرك به .. ومن حق المُتَدّين أنْ لايأكل مِمّا لم يذكر اسمُ اللهِ عليه لما فى الآية من التشديد العظيم[5] .

قال أبوحيان : وزعم الحوفَ أنْ قوله «إنكم لمشركون» على حذف الفاء أى فإنكم ، وهذا الحذف من الضروريات فلايكون فى القرآن ، وإنما الجواب محذوف و (إنّكم لمشركون» جواب قسم محذوف ، والتقدير (والله إن أطعتموهم» ويؤكد لنا ماذهب إليه أبوحيان أن اللام الموطئة للقسم محذوفة من حرف الشرط (إنْ) والتقدير فيها (لئن) فضلاً عن استشهاد النحاة على حذف اللام الموطئة للقسم بهذه الآية .

---

١ ــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٤٥ .
٢ ــ الشرط الامتناعىّ : ماكانت أداته دالة على الامتناع ، وهى : لو ، ولولا ، ولوما .
٣ ــ ينظر : كتابنا اللام الموطئة للقسم فى القرآن الكريم دار المعرفة الجامعية ــ إسكندرية
٤ ــ همع الهوامع حـ ٢ ص٤٣ وينظر : مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٤ وكتابنا اللام الموطئة للقسم فى القرآن الكريم ص٧٧ ، ص٧٨
٥ ــ تفسير القرآن الجليل للنسفى حـ١ ص٥٠١ دار الكتاب العربى ببيروت / لبنان .

العــــدل

وهى ظاهرة لغوية تعنى[1] (تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلى) قال السيوطى (وهو فرع عن غيره لأن أصل الاسم أن لايكون محرفاً عما يستحقه بالوضع لفظاً أو تقديراً)[2]

وهى بذلك داخلة فى الاستغناء ، وقد ورد العدل عند النحاة[3] فى المواضع التالية :

الأول : ماكان معدولاً عن اسم معرفة إلى مثال فُعَل

نحـــو:

عُمَرَ ، وزُفَر ، وقُثَم ، وخُبَث

فهذا المعدول عن عامر ، وزافِر ، وقاثم ، وخبيث ويكثر هذا النوع فى باب النداء

الثانى : ماكان معدولاً من الأعداد عن واحد إلى أحاد وعن اثنين إلى ثُناء ، وعن ثلاثة إلى ثُلاَث .

الثالث : المعدول عن طريقة الجمع نحـــو :

جُمَع ، وكُتَع فى التوكيد

وهما : جَمْعَاء ، وكتْعاء ، وباب : فعلاء وأفعَل فى الجمع أن يكون على (فُعْــل)

---

١ ـــ قطر الندى وبل الصدى ص٣٥٤ .

٢ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٢٥ ، الكامل حـ١ ص٢٧٨ ، ص٢٨٩ ، الخصائص حـ١ ص٥٢ ، ص٧٨ ، حـ٢ ص١٩٩ .

٣ ـــ التبصرة والتذكرة للصيمرى حـ٢ من ص٥٥٩ ـــ ص٥٦٣ ابن يعيش حـ١ ص٦٩ وينظر : قطر الندى ص٣٥٤ ـــ ص٣٦٦ ، همع الهوامع حـ١ ص٢٥ ، ص٢٦

فكأنه قد عدل بهما عن جُمْع ، وكُتَع .

الرابع : ماعدل عن الألف واللام ، وذلك نحـــــو :

سحَـــروأخــــر

فأما سحر فكان الأصل أن يستعمل بالألف واللام فيقال :

جئته عند السحر ، ولقيته في السحر فاستغنى عن هذا التعبير بلفظ سحر مراداً به سحر يومك ، ولذا منع من الصرف للعلمية والعدل ، وأما أخر : فهو معدول عن الألف واللام ، وكان الأصل أن يقال : الأخر بالألف واللام ، لأن باب (أفعل) إذا حذفت منه (من) لزمه الألف واللام وثنى وجمع وأنث .. فكأننا في قوله تعالى : «فعدةٌ من أيام أخر» سورة البقرة آية ١٨٤

استغنينا عن الأخر المقترنة بأل .

الخامس : ماعدل إلى أمثال (فَعَالِ) وذلك في المواضع التالية :

١ ـــ ماعدل للتسمية نحـــــو :

حَذَام وقَطَامِ ورقاشِ

وذلك في لغة تميم خاصة فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر ، قال : النابغة الذبياني[1] :

أتارِكةٌ تَدَلُّلُهَا قَطَامِ

رَضِينا بالتحية والسَّـــلامِ

---

١ ـــ قطر الندى ص٣٥٤ ، ص٣٥٥ .

وقال الآخر [1] :

إذا قالت حَذَامِ فَصَدِّقُوها

فإن القول ماقالتْ حَذَامِ

قال المبرد (وفَعَالِ معدولٌ عن فَاعِلَه) [2]

٢ ـ ماعدل للأمر نحو :

حَذَارِ أى احْذَر

٣ ـ ماعدل للمصدر نحو :

قولك : فَجارِ بمعنى الفجرة

٤ ـ ماعدل بمعنى الصّفه كقولك للمنية :

حَلاَقِ بمعنى الحالقة [3]

والنظرة الفاحصة لهذه المواضع السابقة بما وراءها من تفريقات يوضح لنا كيف كان (العدل) مظهراً من مظاهر الاستغناء التى كان يستبدل فيها العربى بفطرته الصافية النقية صيغة بصيغة لأن الأولى أدنى إلى طبعة وأقرب إلى ذوقه ، وأكثر موافقة لفطرته اللغوية الصافية .

يقول المبرد عن (أُخَر) : فلولا أن آخرِ قد استغنى فيه عن ذكر (من كذا) لكان لازما ، كما يلزم قولك : هذا أوّل من ذاك ، ولذلك قلت فى أُخر بغير الصرف ، لأنها محدودة عن وجهها ، لأن الباب لايستعمل إلا بالألف واللام أو من كذا [4] .

١ ـ السابق نفسه
٢ ـ الكامل حـ١ ص٢٧٨ .
٣ ـ التبصرة والتذكرة حـ٢ ص٥٦٤ .
٤ ـ المقتضب حـ٣ ص٢٤٦ .

وعن (سحر) يقول (فأما سحر فإنه معدول ـ إذا أردت به يومك ـ عن الألف واللام ، فإن أردت سحرا من الأسحار صرفته لأنه غير معدول)[1]

ويبسط سيبويه العدل فى (سحر) مبيناً الأساس الذى قام عليه فيقول (وكما تركوا صرف سحر ظرفاً ، لأنه إذا كان مجروراً ، أو مرفوعاً ، أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام ، أو يكون نكرة إذا أخرجتا منه ، فلما وقعت صار معرفة فى الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف فى هذه المواضع وصار معدولاً عندهم[2] كما عدلت أُخَرُ عندهم[3]

وفى (فَعَالِ) و(مَفْعَل) من العدد يتحدث المبرد بما يؤكد الاستغناء بهاتين الصيغتين عن صيغ أخرى ، إذ يقول : (ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورُبَاع ، وكذلك مابعده ، وإن شئت جعلت مكان مثنى ثُنَاء يافتى حتى يكون على وزن رباع وثلاث ، وكذلك أحاد ، وإن شئت قلت :

مَوْحد ، كما قلت مثنى قال الله عز وجل : «أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع»

فاطر آية ١

وقال عزوجل : «انكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع» النساء آية٣

وقد يكون العدول عن ثقيل إلى ماهو أخف منه ومن ذلك قولهم فى النسبة إلى البادية بدوى والقياس بادِىَ أو بادِرِىَ(٤)

وقد يكون العدول للضرورة حيث جاء الضمير فى الشعر منفصلاً مع إمكـــان

---

١ ـ السابق نفسه حـ٣ ص٣٧٨
٢ ـ الكتاب حـ٣ ص٢٨٣ ، ص٢٨٤
٣ ـ المقتضب حـ٣ ص٣٨٠
٤ ـ ابن يعيش حـ٦ ص١٠

الإتيان به متصلاً كقول الفرزدق[1] :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض فى دهر الدهارير

وبهذا يتضح لنا مافى ظاهرة العدل من العدول عن صيغة إلى صيغة أو استبدال صيغة بصيغةووراء هذا مسوغٌ لغوى أو نحوى ، هو فى نهاية الأمر يثرى اللغة ويمنحها مزيداً من القدرة على التعبير عن الأشياء والمعانى .

التنـــوين

وهو التصويت والترنيم وذلك أنهم عدلوا عن الأصل وهو زيادة نون ساكنة فى آخر الكلمة تحدث رنيناً خاصاً وتنغيماً عند النطق به ، اختصاراً ومنعاً للخلط بينها وغيرها من النونات الأخرى الزائدة والأصلية ، ووضعوا مكان النون رمزاً مختصراً يغنى عنها ، ويدل عند النطق به على ماكانت تدل عليه ، وهذا الرمز هو : الضمة الثانية ، والفتحة الثانية ، والكسرة الثانية ويسمونه (التنوين) واستغنوا بهذا الرمز المختصر عن (النون) فحذفوها فى الكتابة ، ولكنها لاتزال ملحوظة ينطق بها عند وصل بعض الكلام ببعض ، دون الوقف .

وله أقسام مختلفة يعنينا منها هنا :

تنوين العوض[2] :

فمن الدواعى مايقتضى حذف حرف من كلمة ، أو حذف كلمة كاملة أو حذف جملة بتمامها أو أكثر ، فيحل التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضاً عنه ..

١ ـــ ديوان الفرزدق حـ١ ص٢٦٤ ، العينى حـ١ ص٢٧٤ ، والدرر حـ١ ص٣٨ ، الخزانه حـ٢ ص٤٠٩

٢ ـــ مغنى اللبيب ، أوضح المسالك حـ١ ص١٥ ، همع الهوامع حـ٢ ص٧٩

فمن أمثلة حذف الحرف

غــواشٍ ، وجوارٍ

حيث جاء التنوين عوضاً عن الياء وفاقاً لسيبويه لاعوض عن ضمه الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرد وذلك فيما رصده ابن هشام [1] .

ومن أمثلته حذف كلمة ومجئ التنوين عوضاً عنها فيكثر بحذف المضاف إليه بعد لفظه (كل) أو (بعض) ومافى حكمها .

ومن ذلك قولك :

حضر كُلٌ فى موعده أى : كل واحدٍ

وقولك : تعجبت الصحف غير بعضٍ

أى : بعض منها

ومن أمثلة حذف جملة ، أو أكثر ومجئ التنوين عوضاً عنها فإنه يكثر بعد كلمة (إذ) المضافة المسبوقة بكلمة (حين) أو (ساعة) وما أشبههما من ظروف الزمان التى تضاف إلى (إذ) وبتعبير أدقٍ يضاف إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه .[2] من ذلك :

قوله تعالى : «وأنتم حينئذٍ تنظرون» الواقعة آية٨٤ فالتنوين هنا يكشف بوضوح عن الجملة المستغنى عنها وهى : وأنتم حينَئذْ بلغت الروح الحلقوم . وأما قيام هذا التنوين مقام عدة جمل فنرى ذلك فى قوله تعالى : «يومئذ تَحدَّث أخبارها» الزلزلة آية٤

والجمل التى اغنى عنها التنوين هى الآيات من أول السورة حتى هذه الآية .

١ ــ مغنى اللبيب جـ٢ ، ص٣٤١ ، ص٣٤٢
٢ ــ السابق نفسه جـ١ ص٨٥

وفى الحقيقة أن الاستغناء عن اسم الزمان المضاف إلى (إذ) وإنما هو عن محدداته ومتعيناته والأمور التى تقع فيها تستغنى عنها بأمارة التنوين واعتماداً على ماسبق من سياق الكلام.

وقد يستغنى عن التنوين بالحذف ولايكون ذلك فى غير النداء ويلجأ إليه للتخفيف ولكثرته فى كلامهم قال سيبويه (واعلم أنه لايجوز فى غير النداء أن تذهب التنوين من الاسم الاول لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم احد.

نحـــــــــو:

طلحه فى النداء، واستخفوا بذلك لكثرة استعمالهم إياه فى النداء، ولايجعل بمنزلة ماجعل من الغايات كالصوت فى غير النداء، لكثرته فى كلامهم)[1].

وقال أيضا (إنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته فى كلامهم، ولأن أول الكلام أبداً النداء إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كلّ كلام لك به تعطف الكلم عليك، فلما كثر وكان الأول فى كل موضع، حذفوا منه تخفيفاً، لأنهم مما يغيرون الأكثر فى كلامهم)[2].

فى كتابة (التعليقة) قال أبوعلى الفارسى، فمن قال: يازيد ابن عبدالله ذهب إلى أنه حذف التنوين فى الخبر لالتقاء الساكنين، وجعل ابن عبدالله صفه، فهو الذى جعل ابن مع زيد اسماً واحداً فى الخبر، ثم أضافه إلى عبدالله)[3].

١ ـــ الكتـــــاب حـ٢ ص٢٠٨.
٢ ـــ السابق نفســـــه.
٣ ـــ التعليقة على كتاب سيبويه حـ١ ص٣٤٦، ص٣٤٧

التفضيل

الأصل فى أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفْعَلَ عن فعل لتجرده عن الألف واللام والإضافة كما يستغنى بأكبر فى نحو :

رأيتها مع نسوة أكبر منها

قال سيبويه «هذا باب يستغنى فيه عن أفعل منه بقولهم : هو أفعلُ منه فعلا ، كما استغنى بتركت عن ودعت ، وكما استغنى بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها ، وذلك الجواب ، ألا ترى أنك لاتقول هو أجوبُ منه ، ولكن هو أجودَ منه جواباً ،ونحو ذلك»[1] .

ففى التفضيل قد يغنى مع استيفاء الشروط فى فعل عن التفضيل منه فعل آخر يصاغ منه . وهو فى ذلك متفق مع التعجب .

وفى مطابقة المعرف بأل فى التفضيل قال السيوطى[2] «قال أبوبكر ابن الأنبارى الإفراد والتذكير أفصح استغناء بتثنيته ما أضيف إليه ، وجمعه وتأنيثه عن تثنيه أفعل وجمعه وتأنيثة» نحو :

زيد الأفصل والزيدان الأفضلان

والزيدون الأفضلون ، .

١ ـ الكتاب حـ٤ ص٩٩ ، وينظر : همع الهوامع حـ١ ص١٦٦ .
٢ ـ همع الهوامع حـ١ ص١٠٣ وينظر : همع الهوامع حـ١ ص٢٧

الاستثناء

قال ابن يعيش ، ذهب أبوالعباس المبرد وأبواسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلاّ) نيابة عن استثنى فإذا قال :

أتاني القوم إلا زيداً فكأنه قال : أتاني القوم أستثنى زيداً[1] .

ـــ ويشترط لتكرار (إلاّ) أن يكون الثاني يغني عن الأول نحو :

قام القوم إلا محمداً إلا أبا بكر

فأبوبكر يغني عن ذكر محمد ، فإن لم يكن لكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته للأول نحو :

قام القوم إلا زيداً والا جعفراً[2] .

وقد يستغنى بـ (غير) في مواضع من الاستثناء وان لم يكن (غير) في تلك المواضع صفة كما يستغنى بـ(ما أتاني غيرُ زيدٍ) عن (ما أتانيِ إلا زيدٌ)[3]

وقد يحذف المستثنى للاستخفاف ، قال سيبويه[4] (هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً ، وذلك قولك (ليس غير) و (ليس إلاّ) كأنه قال : ليس إلاّ ذاك وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب مايغنى ، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول :

مامنهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا وانما يريد مامنهم واحد مات ، ومثال ذلك :

---

١ ـــ ابن يعيش حـ٢ ص٧٦ ، حـ٧ ص١١٦ .
٢ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٢٢٧ .
٣ ـــ الكتاب حـ٢ ص٣٤٢ ، شرح السيرافي للكتاب حـ٢ ص١٩٤ ، التعليقة حـ٢ ص٧٣ ، ص٧٤ .
٤ ـــ الكتاب حـ٢ ص٣٤٤ ـــ ص٣٤٧ ، الاستغناء في الاستثناء ص١٤٤

قوله تعالى : «وإنْ مِنْ أهلِ الكتاب إلا ليؤمننّ به قَبْلَ مَوْتِه» النساء آية ١٥٩

أى :مامن أهل الكتاب فريق أو أحد إلا ليؤمنن به

ومثل ذلك قول النابغة[1] :

كأنك من جمالِ بنى أُقَيْشٍ

يُقَعْقَعُ خلفَ رجليه بِشَنٍّ

أى : كأنك جمل من جمال بنى أقيش .

ومثل ذلك أيضاً قوله[2] :

لوقلتَ مافي قومِها لم تيثَمِ

يَفضُلُها فى حَسَبٍ ومِيسَمِ

أى : مافى قومه أحدٌ ، فحذفوا هذا كما قالوا :

لو أن زيداً هنا

ففى البيت حذف الموصوف ، والتقدير لو قلتَ مافى قومها أحد يفضلها لم تكذب فتأثم .

وقولهم : ليس أحدٌ أى ليس هنا أحدٌ ، فكل ذلك حذف تخفيفاً ، واستغناء بعلم المخاطب بما يعنى[3]

---

١ ــ ديوانه ص٧٩ ، ابن يعيش حـ١ ص٦١ ، حـ٣ ص٥٩ ، ص٦٠ ، الخزانه حـ٢ ص٣١٣ ، العينى حـ٤ ص٦٧ لأشمونى حـ٣ ص٧١ .

٢ ــ هو حكيم بن معية ، الخصائص حـ٢ ص٣٧٠ ، ابن يعيش حـ٣ ص٥٩ ، ص٦١ ، الخزانة حـ٢ ص٣١١ ، العينى حـ٤ ص٧١ همع الهوامع حـ٢ ص١٢٠ ، الأشمونى حـ٣ ص٧٠ ، التصريح حـ٢ ص١١٨ .

٣ ــ الكتاب حـ٢ ص٣٤٤ ــ ص٣٤٧ .

ومثل البيتين الأولين قول الشاعر[1] :

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما

أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكْدَحُ

حيث حذف الاسم لدلالة الصفة عليه والتقدير فمنهما تارة أموت فيها وأخرى .

وقولـــــــــه[2] :

بعد اللَّتيا واللَّتيا والتي

حيث حذف صلة التي اختصاراً ، لعلم السامع بما يريد ..

وقد ورد الاستغناء مرتبطاً بالاستثناء في باب (لايكون وليس) قال سيبويه (هذا باب لايكون وليس وما أشبهها ، فإذاجاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن بينهما إضماراً على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء) .

وذلك قولك :

ما أتاني القوم ليس زيداً

وأتوني لايكون زيداً

وما أتاني أحد لايكون زيداً

كأنه حين قال : أتوني ، صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد ، حتى كأنه قال : بعضهم زيدٌ ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً وترك إظهار بعض استغناء ،

١ ـــ هو تميم ابن مقبل ص٢٤ ، الحيوان حـ٣ ص٤٨ ، الكامل ص٣٨٠ . حماسة البحتري ص١٨٣ ، الخزانة حـ٢ ص٣٠٨ ، همع الهوامع حـ ٢ ص١٥١ .

٢ ـــ هو العجاج ، ديوانه ص٦ ، نوادر أبي زيد ص١٢٢ ، ابن الشجري حـ٩ ص٢٤ ، ص٢٥ ، وابن يعيش حـ٥ ص١٤٠ ، ولسان العرب مادة (نقر) : وينظر : الكتاب حـ٢ ص٣٤٤ ـــ ص٣٤٧ ، التعليقة حـ٢ ص٧٣ ، ص٧٤ .

كما ترك الاظهار فى لات حين»[1]

التميـيـز

من أنواع تميز العدد المفرد ، تمييز العدد ، فالعدد إن كان واحداً ، أو اثنين لم يحتج إلى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى .

فيقـــــال :

رجـــلٌ ، ورجلان

لأنه أخصر وأجـــــود ، ولايقـــال :

واحد رجل ولا اثنا رجل

قال السيوطى[2] : (أما قولهم :

شربتَ قدحـــا واثنيه

وشربت اثنى من البصرة ، فشاذ

وقـــوله[3] :

ظرف عجـــوز فيه ثنتا حنظل

فضروورة) .

وقد ورد التميز محذوفاً[4] فى نحـــو : كم صُمْت أى : كم يوماً .

---

١ ـــ الكتاب حـ٢ ص٣٤٧
٢ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٢٥٣ .
٣ـــ السابق نفســه .
٤ ـــ مغني اللبيب حـ٢ ص٦٣٤

وفى قوله تعالى : «عليها تِسْعَةَ عشر» سورة المدثر آية ٣٠

وفى قوله تعالى : «إن يكُن فيْكُم عِشرون صابرون» سورة الأنفال آية ٦٥

قال ابن هشام[1] (وهو شاذ فى باب نعم نحـــو :

(مَنْ تَوَضا يومَ الجمعهِ فبها ونَعَمتْ) أى فالبرخصه أخَذَ ونعمت رخصةً .

المفعــول له

قال السيوطى (ذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط حرف الجر ، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه ، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوى ، فإذا قلت : ضربت زيداً تأديباً فكأنك قلت : أدبته تأديباً[2] .

استغناء الجملة عن الحرف والفعل

قال ابن جنى[3] : (فإن قيل فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها . مماليس بأسماء ، فكيف خص الأسماء وحدها ؟

قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القُبُل (واحدها قبيل) وهو الجماعة ، كأن كل نوع من أنواع الكلمة جماعة وطائفة ، الثلاثة ، ولابد لكل كلام مفيد

---

١ ــ السابق نفســه .
٢ ــ همع الهوامع حـ١ ص١٩٥ .
٣ ــ الخصائص جـ١ ص٤١ ، ص٤٢ ، المزهر حـ١ ص١١ .

من اسم وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية فى النفس والرتبة ، على مالا خفاء به جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومحمول فى الحاجه إليه عليها .

لاسيما

فيها عدة لغات صحيحة منها الاستغناء عن الواو فقط أو الاستغناء عنها وعن (لا) معا[1] ..

الأسماء الستة

من أبواب النيابة وهى :

(أب ، أخ ، حم ، فو ، ذو ، هن)

فإنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء .

الإضافة

ينوب المضاف مناب حرف الجر ويعمل عمله قال السيوطى (والأصح أن الجر فى المضاف إليه بالمضاف قال سيبويه وان كان القياس أن لايعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل ، والفعل لاحظ له فى عمل الجر ، لكن العرب ، اختصرت حروف الجر فى مواضع وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله ويدل له

---

١ ـــ النحو الوافى حـ١ ص٤٠٢

اتصال الضمائر به ولاتتصل إلا بعاملها[1] .

وينوب المضاف إليه عن المضاف فى أحكامه من الإعراب والتذكير والتأنيث وعود الضمير فمن التذكير : قال ابن يعيش[2] «وإذا حذفوا المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه ، والشاهد المشهور فى ذلك قوله تعالى : «واسأل القرية» يوسف آية ٨٢

ونحـــــــو:

قولـــــه:

يسقون من ورد البريض عليهم

بردى يصفق بالرحيق السلسل

أى ماء بردى والألقال تصفق وهو نهر بدمشق الفه للتأنيث .

والتأنيث نحــــــو:

والمسك من زرداتها نافحة

أى رائحته .

وعود ضميره نحـــــو :

قوله تعالى : «وتلك القرى اهلكناهم» الكهف آيه ٥٩

أى أهلها .

وغير ذلك كحديث «إن هذين حرام على ذكور أمتى»

أى استعمال هذين .

---

١ ـــ ابن يعيش جـ٣ ص٢٣ ، ص٢٣ ، همع الهوامع جـ٢ ص٤٦ .
٢ ـــ ابن يعيش جـ٣ ص٢٣

وفى نيابة المضاف إليه عن المضاف إذا كان المحذوف مثلاً خلاف . رصده السيوطي حيث قال «فقال ابن مالك تبعاً للخليل نعم ولذلك نصب على الحال نحـــــو :

تفرقوا أيادى سبا أى مثلها أو ركب مع (لا) كحديث (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ، وقال سيبويه لا»[1] .

وقد يحذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثانى نحـــــو :

قولـــــه[2] :

يا تَيمَ تيمَ عَدِىّ لا أبالكُمُ

لا يُلْقِيَنكم فى سَوْءَةٍ عُمَرُ

والمراد ياتيم عدى تيم عدى فهو من قبيل مررت بخير وأفضل من ثم والمراد بخير من ثم وأفضل من ثم ..

وقد كان تيم الأول مضافاً فبقى على نصبه وهذا لأن النداء كثير الاستعمال فاحتمل التغيير .

وقد يحذف المضاف إليه ، وينوى معناه دون لفظه فيبنى حينئذ على الضم

وذلك نحـــــو :

قراءة السبعة لقوله تعالى : «لِلّه الأمْرُ من قَبْلُ ومن بَعْدُ» سورة الروم آية ٤

أى من قبل الغلب ومن بعده .

١ ــ همع الهوامع حـ٢ ص٥٢ .
٢ ــ هو جرير بن عطية ديـــــوانه ، ابن يعيش حـ٣ ص٢١ .

وقول الشاعر[1] :

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِى وإنّى لأوْجَلُ

عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

(أَوَّلُ) فإن الرواية فى هذه الكلمة بالضم ، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونيَّة معناه لالفظه[2]

قال ابن هشام (ويكثر حذف المضاف إليه أيضاً فى (أىٍّ) ، وكُلٍّ ، وغيرِ بعد ليس ، وربما جاء فى غيرهن نحـــو :

قوله تعالى : «فلا خَوْفٌ عليهم» المائدة آية ٦٩

فيمن ضم ولم ينون ، أى : فلا خوف شئ عليهم وسمع «سَلَامَ عليكُم» فيحتمل ذلك أى :

سلام الله ، أو إضمار أل ، [3]

وقد يؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه بشرط صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه كقول الفرزدق[4] :

أتى الفواحش عندهم معروفة

ولديهم ترك الجميل جمال

---

١ ـــ هو : معن بن أوس ، أمالى القالى حـ٣ ص٢١ ، ديوان الحماسة لأبى تمام حـ٢ ص٧ ، أوضح المسالك حـ٢ ص٢٦ شذور الذهب ص٩٤ ، قطر الندى حـ١٥ ، ص١٦ .

٢ ـــ قطر الندى ص١٥ ، ص١٦ ، مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٢٤ .

٣ ـــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٢٤ .

٤ ـــ البيت منسوب للفرزدق نسبه العينى حـ٣ ص٣٦ وليس موجوداً فى ديوانه وهو بلا نسبة فى الأشمونى حـ٢ ص٢٤٨ وينظر : توضيح المقاصد للمرادى حـ٢ ص٢٥٢

وكان اللجوء للاستغناء نتيجة كثرة الاستعمال وكثرة التغير ومن ذلك الاستغناء بالكسرة عن الياء فى المنادى المضاف إلى الياء ، قال ابن يعيش[1] (متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة .

نحـــــو:

ياقومِ لا بأس ، ويا غلامِ أقبل

وقال السيوطى[2] : «إن نودى المضاف للياء لابعدها ساكن ففيها لغات منها قبلـــها ألفاً .

نحـــــو:

قوله تعالى : «ياحسرتاً على مافرطت» الزمر آية ٥٦

وقد تحذف الألف مع فتح المتلو استغناء به عنها كما استغنوا بالكسر عن الياء

نحـــــو

قوله تعالى : «ياعبادِ فاتقون» الزمر آية ١٦

وهذا الوجه أجازه الأخفش والمازنى والفارسى ومنعه الأكثرون ، قال أبوحيان ويحتاج إلى سماع من العرب فى النداء .

ولكثرة الاستعمال وإرادة الاختصار .

وردت نصوص فيها الاستغناء بالحذف عن اسمين مضافين وثلاث متضايفات[3]

فمما حذف منه متضايفان :

---

١ ــ ابن يعيش حـ٢ ص١١ .

٢ ــ همع الهوامع حـ٢ ص٥٤ وينظر : قطر الندى ص٢٢٦

٣ ــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٢٤ ، ص٦٢٥

قوله تعالى : «فإنها من تَقْوَى الْقُلوب» الحج آية ٣٢

أى فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب .

ونحـــــو:

قبضة من أثر الرســـول

أى من أثر حافر فرس الرسول .

ونحـــــو:

كالذى يُغْشَى عليه

أى : كدوران عين الذى

ونحـــــو :

قول رؤبة[1] :

فأدركَ إرْقال العَرَادَةِ ظَلْعُها :: وقد جعَلتِنى من جَزِيمةَ إصبعا

أى ذا مسافة إصبع ومما حذف منه ثلاث متضايفات :

قوله تعالى : «فكان قابَ قوسين» سورة النجم آية ٩

أى : فكان مقدارُ مسافةِ قربهِ مثل قابِ قوسين ، فحذف ثلاثة من اسم كان ، وواحد من خبرها قال ابن هشام كذا قدرة الزمخشرى .

---

١ ــ البيت ليس لرؤبة ، وانما هو للكلحبة اليربوعىّ ، مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٢٤ .

ومع الإضافة تحذف اليـــاء[1]

نحـــــــو:

قولـــــه[2] :

كَنَواحِ ريشِ حَمَامةٍ نَجْدِيَّةٍ

ومسحت باللثتين عصف الإثمد

فَحذَفَ الياء مع الإضافة كما يحذفها مع التنوين فى (نواحٍ) لأن كل واحدٍ منها بدلٌ من صاحبه ، وكذلك حذف الياء مع الألف واللام من الأبد كما يحذفها مع التنوين .

المصدر النائب عن التلفظ بلفظه

المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل بدليل أن الكلام المفيد قد يتركب من الأسماء وحدها كقولـــــك :

زيدٌ قائـــــمٌ

وفى كثير من الأساليب العربية الفصيحة نرى المصدر مغنياً عن التلفظ بفعله ، وذلك فيماعدا المصدر المؤكد لعامله ، لأن التوكيد والحذف يتنافيان ، ومعنى هذا أن ذلك سائغ وشائع فى المصدر المبين للنوع أو المبين للعدد .

---

١ ــ التعليقة حـ٤ ص٥٠

٢ ــ الكتاب حـ١ ص٩٠ ، التعليقة حـ٤ ص٥٠ ضرائر الشعر ص١٢٠ ، مغنى اللبيب حـ٢ ص١٤٣ ، الإنصاف حـ٢ ص٥٤٦

وإذا ألقينا نظرة على هذه المصادر التى تغنى تماماً عن لفظ أفعالها نرى لها اتجاهين :

* مصادر واقعة فى سياق الطلب

* ومصادر واقعة فى سياق الخبر

فمن هذه المصادر التى أغنت عن أفعالها فى سياق الطلب قولك للإنسان .

سقيـــا ورعيـــا

والمراد : سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً ومنه أيضاً قولك للمدعو عليه :

خيبةً وجدعاً وعقراً وبؤساً وبُعداً وسحقاً فقولك : خيبةً بدل من خيبك الله ، وهو مصدر منصوب به ، وكذلك جدعاً معناه ، جدعك الله ومثله عقراً وبؤساً وبُعداً وسحقاً أى : عقره الله عقراً ، وأباسه الله بؤساً ، وأبعده الله بعداً ، وأسحقه الله سحقاً على حذف الزوائد .

وكل هذه المصادر دعاء عليه أوله وهى منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره لأنها صارت بدلاً من الفعل أو لأنه استغنى بذكرها عن ذكر الفعل[1] .

ومنها ما استشهد به سيبويه وهو قول ابن ميّادة :[2]

تَفَاقَدَ قومى إذ يبيعون مُهْجَتى

بجارِيةٍ بَهْراً لَهم بعدها بَهْرَا

---

(1) ابن يعيش جـ1 ص114 .

(2) الكتاب جـ1 ص311 ، اللسان (فقد ، بهر) الكامل ص381 ونسبه المبرد إلى ابن مفرغ .

أى :تَبّاً

وقول عمر بن أبى ربيعة [1] :

ثم قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْراً

عَدَدَ النَّجم والحصَى والتُّرابِ

كأنه قال : جَهْداً أى جَهْدى ذلك .

وقد ورد فى هامش الكتاب [2] (الذى فى ابن يعيش ، ويقال بهراً لفلان إذا دعى عليه بسوء ، كأنه قال تعساً له ، ولا أعلم أحداً تعرض لتفسير ذلك إلا سيبويه ، وذلك عند إنشاء البيت وقال قبله : (ويقال بهراً فى معنى عجباً ، ومنه قول عمر ابن بى ربيعه ، وينظر اللسان) .

قال سيبويه (وسمعنا من العرب الموثوقَ بعربيتهعم من يقال له كيف أصبحت فيقول : حمد الله وثناء عليه بالرفع كأنه قال أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره [3] .

ومن هذه المصادر أيضاً قول قطرى بن الفجاءَة [4] :

فصبراً فى مجال الموت صبراً

فمانيل الخلود بمستطاع

---

١ ــ ديوانه ص٤٢٣ ، الكامل ص٣٧٨ ، وينظر الكتاب حـ١ ص٣١١

٢ ــ هامش الكتاب حـ١ ص٣١١

٣ ــ الكتاب حـ١ ص٣١٨

٤ ــ الكتاب حـ١ ص٣٣٩

وقد استشهد ابن عصفور بهذا البيت فى إضافة شرط جديد لاستغناء المصدر عن لفظ الفعل ، وهو تكرار المصدر أو دلالة الجملة على الدعاء على ـ نحو ماذكرنا آنفاً ـ أو اقتران المصدر باستفهام توبيخى نحـــو :

قول الشاعر[1] :

أعبدا حَلّ فى شُعَبَى غريبا

أَلُؤماً لا أبالك واغترابا

وجمهور النحويين لايشترطون ما اشترطه ابن عصفور ، ويستشهدون بقـوله تعالـى : «فَضَرْبَ الرقاب» محمد آية ٤

فإنه ينوب عن الفعل ويتأثر بالعوامل فأعرب لعدم مشابهته للحرف .

وقول الشاعر[2] :

على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم

فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ ندل الثعالب

فاستغنى الشاعر بلفظ(ندل) عن الفعل (اندل) والندل هو الاختطاف يقال : ندل الشئ إذا اختطفه .

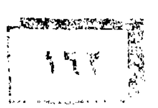
والمعنى : اختطف المال يازريق ، كما تفعل الثعالب فى اختطاف فريستها[3] .

---

١ ـ هو جرير ابن عطية ديوانه ص٦٢ ، الخزانة حـ١ ص٣٠٨ ، العينى حـ٣ ص٤٩ ، الكتاب حـ١ ص٣٣٩

٢ ـ الكتاب حـ١ ص٣٣٩ .

٣ ـ الأشمونى ص٢١٢ ، همع الهوامع حـ١ ص١٧



ومن المصادر التى دلت على أفعالها ، وأغنت عنها فى سياق الخبر مصادر كثر استعمالها وشاع ، وقامت قرائن دلت على عواملها المحذوفة ، وذلك نحـــــو :

قولك لما لقيته وعليه وعثاء السفر ومعه آليه فعلمت أنه آيب من سفره فقلت (خير مقدم) أى قدمت خير مقدم فخير منصوب على المصدر لأنه أفعل وانما حذفت ألفه تخفيفاً وأفعل بعض مايضاف إليه فلما أضفته إلى مصدر صار مصدراً .

ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يعد ولايفى قلت : مواعيد عرقوب

أى وعدتنى مواعيد عرقوب . فهو مصدر منصوب بوعدتنى ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد .

قال الشماخ :

وَواعَدْتَنِي مالاَ أُحاوِلُ نَفْعَهُ

مَواعِيد عُرْقوبٍ أخاهُ بيثْربِ

وهذا عرقوب وعد وعدا فأخلف فضرب به المثل وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئاً فقال عرقوب إذا أطلع نخلى فلما أطلع قال إذا أبلح فلما أبلح قال إذا أزهى فلما أزهى قال إذا أرطب فلما أرطب قال إذا صار تمراً فلما صار تمرا أخذه من الليل ولم يعطه شيئاً[1] .

ومن هذه المصادر أيضاً عند ظهور مايثير العجب : نحـــو عجباً

ـــ وعند تذكر النعمة : نحـــو حمداً وشكراً لا كفـــراً

---

١ ـــ ابن يعيش حـ١ ص١١٣ .

ــ وعند الامتثال لمن لــه ولاية : سمعــا وطاعــةً .

ــ وعند خطاب مرضى عنه : أفْعَلُ ذلك ، وكرامةً ومسـرةً .

ــ وعند خطاب مغضوب عليه : لأفعلت ذلك ورغماً وهواناً .

ومنها المصادر التى تساق تفصيلاً لعاقبة ماقبلها مثل قوله تعالى : فإما منا بعد وإما فداء» محمد آية ٤

ومنها المصادر المكررة خبراً عن أسماء الأعيان ، ووقعت محصورة فى أسماء الأعيان مثل :

أنت سيراً سيراً ، ما أنف إلا سيراً

فكأنه قال ما أنت إلا تفعل فعلاً .

فهذه المصادر نابت عن ألفاظ أفعالها ، وكان التكرار فى المثال الأول عاملاً على استغناء المصدر عن لفظ فعله ، كما كان الحصر فى المثال الثانى مؤدياً ما يؤديه التكرار[1] .

ومن المصادر التى تخضع لظاهرة الاستغناء المصدر الذى يقع بعد جملة هى نص فى معناه فيكون ذكر الفعل العامل حينذاك نوعاً من الفضول يأباه منهج العربى فى التعبير ، أو المصدر الذى يقع بعد جملة ليست نصاً فى معناه بل تحتمله وتحتمل غيره ، وبه تصير نصاً .

١ ــ الكتاب حـ١ ص٣٣٥ ، ابن يعيش حـ١ ص١١٥ ، همع الهوامع حـ١ ص١٩٣

* مثال الأول : له عليّ ألف اعترافا فعبارة (له عليّ) بما فيها من التزام تدل على الاعتراف .

* ومثال الثانى : أنت ابنى حقاً . فحقاً رفعت المجاز الذى قد يفهم من قوله (أنت ابنى) .

ـــ ومنها المصادر التى تحمل معنى الحدث ، وفيها دلالة على التشبيه ، وتقع بعد جملة تحوى معناها ، وتدل على فاعلها ، مثل :

له صـــوت صـــوت بلبل

وله بكاءٌ بكاء الثكلى

وذكر سيبويه من هذا النوع قول الشاعر :

ما إن يَمَسّ الأرض إلا منكب

منه وحرف الساق ، طيَّ المِحْمَلَ

وذلك لأن ماقبل قوله : طي المحمل بمنزله : له طيٌ بقى من هذه المصادر التى استغنت عن أفعالها هذه المصادر التى ليس لها فعل أصلاً واستعملت مضافة[1] .

قال السيوطى (أنابوا عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات) نحـــو :

عائذاً بـــك ، وهنيئاً لـــك

وأقائماً وأقاعداً وهى أسماء فاعلين قال بعض المغاربة وهى موقوفة على السمـــاع

---

١ ـــ ابن يعيش وينظر : أوضح المسالك حـ١ ص٩٢ .

وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سيبويه يقال لكل من لازم صفة دائبة عليه نحـــو:

أضاحكا وأخارجـــا[1]

فما ورد كان عن المصادر التى اغنت عن لفظ أفعالها ، وهناك قاعدة أخرى أن المصدر يعمل عمل الفعل فى حالتين :

الأولى : أن يُحذف الفعل ، وينوب عنه مصدره فى تأدية معناه وفى التعدى واللزوم ، وكثير من أنواع العمل .

نحـــو:

تعظيماً والديك ، وتكريماً أهلك والأصل : عظِّمْ والديك ، وكرِّمْ أهلك

فحذف فعل الأمر وجوباً وناب عنه مصدره فعمل عمله فى رفع الفاعل المستتر هنا وفى نصب المفعول كما فى المثالين .

وهو يعمل أكثر الأعمال الأخرى التى يعملها الفعل ، كالعمل فى النعت ، وكتعلق شبه الجملة وكغيرهما من باقى المعمولات ، فكل هذا يعمله المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً .

الثانية : أن يكون المصدر صالحاً ـــ فى الغالب ـــ للاستغناء عنه بأن يحل محله فعل فى معناه مسبوق (بأن) المصدرية أو (ما) المصدرية ، فيسبق الفعل (بأن) المصدرية ، حين يكون الزمن ماضياً ، أو مستقبلاً ، ويسبق (بما) المصدرية حين يكون

---

١ ـــ همع الهوامع حـ١ ص١٩٣ .

ماضيا أو حالاً أو مستقبلاً ، ولكنها أوضح وأقوى في الزمن الحالى ، حيث لاتصلح له (أنْ) لأنها لاتصلح إلا للماضى والمستقبل بخلاف (ما) فإنها صالحة للثلاثة .

فمن أمثلة الماضى :

ساءَنا بالأمس مدحُ المتكلم نفســـه

والتقدير : ساءنا بالأمس أن مَدَحَ المتكلمُ نفسه

أو : ما مَدَح

ومن أمثلة المستقبل :

سَنسُرُّ غداً باجتياز الاختراع مرحلة الاختبار [1] .

الموصـــول

قال السيوطى (الموصول الاسمى محصور بالعدفا ستغنى عن الحد) [2]

جاء الاسم الموصول مرتبطاً بالاستغناء فيما يلى :

(الذى) يقع بمعنى (الذين) مضمناً معنى الجزاء بكثرة .

نحــــــو:

والذى جاء بالصـــدق .. وصدق به ،، ودونه بقلة

---

١ ـــ النحو الوافى حـ٣ ص٢١١ ، ص٢١٢ .
٢ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٨٢ .

وقوله تعالى : «كالذى استوقد ناراً» سورة البقرة آية ١٧

بدليل : ذهب الله بنورهم

قال السيوطى (وقيل إن (الذى) (كَمَنْ) يكون للواحد والجمع بلفظ واحد وعليه الأخفش قال :

أولئك أشياخى الذى تعرفونهم .

قال أبوحيان : ولم يسمع ذلك فى المثنى[١] .

مازعمه الكوفيون وابن مالك فيما رصده السيوطى[٢] من أن الموصول قد يقع باسم معرفة بعده ويستغنى بذلك عن الصلة كقولك :

ضربت الذى إياك

ــ الاستغناء بالاسم الموصول (مَنْ) عن تعداد الأسماء كلها[٣] حيث إنها لاتحصى كثرة فأتوا باسم يتضمن ذلك وهو (مَنْ) نحو :

قوله تعالى : «ومَنْ يتوكل على الله فهو حَسْبُهُ»

سورة الطلاق آية ٣

---

١ ـ همع الهوامع جـ١ ص٨٣ .
٢ ـ السابق نفسه جـ١ ص٨٦
٣ ـ ابن يعيش جـ٤ ص ١١

لا النافية للجنس

ورد ذكرها مرتبطاً بالاستغناء فى قول السيوطى (إذا لم تعمل عمل (إن) لأجل الفصل أو يكون مدخولها معرفة فمذهب سيبويه والجمهور لزوم تكرارها ، وقد يغنى عن تكرارها حرف نفى غيرها ، وهو قليل نحـــــــو :

فلاهو أبداها ولم يتجمجم [(١)]

وعن حذفها قال ابن هشام (حكى الأخفش (لاَرَجُلَ وامرأةَ ، بالفتح ، وأصله ولا امرأة ، فحذفت (لا) وبقى البناء للتركيب بحاله)[(٢)]

الظـــــروف

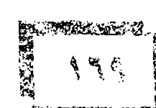
يكثر حذف الظرف الزمانى المضاف إلى مصدر ، وإقامة المصدر مقامة ، فينصب مثله باعتباره نائباً عنه ، وذلك بشرط أن يُعيِّن المصدرُ الوقت ويوضحه ، أو يبيِّن مقداره ، وان لم يعينه .

* فمثال الأول : أخرج من البيت شروقَ الشمس ، وأعود إليه غروبها .

تريد : أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها .

فحذف ظرف الزمان (وقت) ، وقام مقامه المصدر وهو (شروق ، وغروب) فأعرب ظرفاً بالنيابة .

١ ـ همع الهوامع جـ١ ص١٤٨
٢ ـ مغنى اللبيب جـ٢ ص٦٣٧



* ومثال الثانى : أمكث عندك كتابةَ ورقة .

أى : (مدة كتابة ورقة) ونحـــــــو :

أغيب غمضة عين

أى (مدة غمضة عين)

ففى هاتين الصورتين وغيرهما بيان للمقدار الزمنى الذى يدل عليه المصدر فى كل صورة ، دون أن يعيِّن ذلك الوقت ، ويحدده .

وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم عين ثم يحذف هذا المصدر المضاف أيضاً ، ويحل محله اسم العين ، باعتباره نائباً عن النائب عن ظرف الزمان ، ويعرب ظرفاً بالإنابة نحـــــو :

لا أكلم السَّفيه النيّرَيْن أى : (مدة طلوع النيّرَيْن وهما الشمس والقمر)

فحذف المصدر المضاف وحل محله المضاف إليه وهو كلمة (النيّرَيْن) وتعرب ظرفاً بالإنابة . فالإنابة فيما ذكر قياسية شريطة تحقق ماذكر[1] .

أما نيابة المصدر عن ظرف المكان فقليلة حتي قصروها على المسموع دون غيره .

نحـــــــو:

كلمة (قُرْب) فى قولك : جلســـت قُرْبَ الأستاذ فكلمة (قُرْب) مصدر بالنيابة . ويصلح للإنابة ـ قياساً ـ عن الظرف بنوعيه بعد حذفه ويعرب ظرفاً بالنيابة أشياء أخرى غير المصدر :

---

١ ـ ينظـــر : النحو الوافى جـ٢ ص٢٦٣ ـ ص٢٦٥ .

منهـــــــا :

* صفتـــه :

نحـــــو:

صبرت طويلاً من الدهـــر وجلست شرقيَّ المنزل

أي : صبرت زمناً طويلاً ، وجلست مجلساً شرقيَّ المنزل أو : جلست مكاناً شرقيَّ المنزل .

ومنهـــــا :

* عــدده :

بشرط أن يوجد مايدل على أنه عدد كالإضافة إلى زمان أو مكان .

نحـــــو:

مشيت ست ساعات قطعت فيها ثلاثة فراسخ

ومنهـــــا:

كل وبعض وغيرهما مما يدل على الكلية والجزئية ، بشرط الإضافة إلى زمان أو مكان .

نحـــــو:

نمتُ كُـــلَّ الليل

وجلست بعض الليل

وقد حدد ذلك ابن مالك في قوله[1] :

وقد ينوبُ عن مكان مصدرُ

وذاك في ظرف الزمان يكثر

اسم الفاعل يعمل عمل الفعل

نحـــــــــو:

جاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً

فـ (أل) هذه موصولة ، و(ضارب) حال محل (ضرب) إن أردت المعنى أو يضرب إن أردت غيره ، والفعل يعمل عمله في جميع الحالات وكذا ماحل محله قال امرؤ القيس :

القاتلين المَلِكَ الحُلاَ حلاَ

خيرَ مَعَدّ حَسَباً ونائلا

(القاتلين الملك) ، حيث أعمل اسم الفاعل وهو (القاتلين) : في المفعول مع كونه دالاً على المعنى[2] .

١ ـــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك حـ١ ص٥٨٨ .
٢ ـــ قطر الندى ص٣٠٣ وينظر الكتاب حـ١ ص١١٧ ، همع الهوامع حـ١ ص١٧ .

وإذا رفع اسم الفاعل مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر اعتمد على حرف استفهام أو نفى .

نحــــــــو:

أقائــــــمٌ زيــــــدٌ

وما قائــــم زيدٌ[1]

الشــــرط

ارتبط الشرط بالاستغناء فيما يلــــى :

ارتبط الشرط بالاستغناء فيما ورد من ذكر لحذف جملة الشرط ، وجملة جوابه ، ولام الجواب ، وفاء الجواب ، ** فعن حذف جملة الشرط قال ابن هشام (هو مطردٌ بعد الطلب»

نحــــــــو:

قوله تعالى : «فاتبعونى يُحْبِبْكُمُ الله» آل عمران آية ٣١

أى : فإن تتبعونى يُحبِبكُم الله

وقوله تعالى : «فاتبِعنى أَهْدِكَ» مريم آية ٤٣

وقوله تعالى : ربَّنا أخّرنا إلى أجلٍ قريبٍ نجب دَعْوَتَكَ ونتبعِ الرُّسُلَ» إبراهيم آية ٤٤

١ ــ شرح السيرافى للكتاب حـ٢ ص١١٢ ، شرح الرمانى للكتاب حـ٢ ص١٣٦ ، ص١٣٧ التعليقة حـ١ ص٢٨٢

* وجاء بدونه نحـــــــو :

قوله تعالى : «إنَّ أرضى وَاسِعَةٌ فإيَّاىَ فاعْبُدون» العنكبوت آية ٥٦

أى : فإن لم يتأت إخلاص العبادة لى فى هذه البلدْ فإياى فاعبدون فى غيرها .

وقوله تعالى : «أم اتخذوا من دونه أولياءَ فاللّهُ هو الوَلىّ» الشوروى آية ٩

أى : إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولِىّ[1]

* ومن أمثلـــة حذف جملة الشرط بدون الأداه قولـــــه[2] :

فَطلّقها فَلَسْتَ لها بِكُفءٍ

وَإلاَّ يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسَامُ

أى : وإلا تطلقها

قال ابن هشام (وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير)[3]

** وعن حذف جملة جواب الشرط قال ابن هشام (وذلك واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه مايدلّ على الجواب فالأول نحـــــو :

هـــو ظالِـــمٌ إن فعـــل

والثانى : نحـــــو :

هو إن فعل ظالـــمٌ

١ ــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٤٦ .
٢ ــ البيت لمحمد بن عبدالله الأنصارى المعروف بالأحوص . شرح ابن عقيل حـ٢ ص ٣٨٠ .
٣ ــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٤٤٧ .

ونحـــــــو:

قوله تعالى : «وإنا إنْ شاء اللهُ لَمُهْتَدُونَ» سورة البقرة آية ٧٠

ومنــــــه:

واللهِ إن جاءنى زيدٌ لأكرمنه[1]

فجواب اليمين يغنى عن جواب الشرط ويبطل جزمه ويصير بمنزله ماذكر قبله

نحــــــو:

والله لئن أتيتنى لأكرمنك[2]

* وحذف فاء الجواب مختص بالضرورة[3] نحـــــو :

قوله[4] :

مَنْ يفعل الحَسَنَاتِ اللهُ يشكُرُها

والشرُّ بالشرِّ عندَ الله مِثْلاَنِ

وقال السيوطى : (يجوز حذف الفاء الواقعة جواباً لشرط فى سعه الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى : «فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم» .

الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ورب شئ يصح تبعاً ولايصح استقلالاً هذا قول الجمهور ،وزعم بعض المتأخرين أن الفاء

---

١ ـــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٤٧ وينظر : التعليقة حـ١ ص١٧٧ ، حـ٢ ص٢٠٣ .
٢ ـــ الكتاب حـ٣ ص٦٥ .
٣ ـــ مغنى اللبيب حـ١ ص٥٦ ، حـ٢ ص٦٣٥ ، ص٦٣٦

لاتحذف فى غير الضرورة أصلاً وأن الجواب فى الآية : فذوقوا العذاب ، والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن مابينهما اعتراض .[1]

** وعن حذف لام الجواب قال ابن هشام (وذلك ثلاثة : حذف لام جواب (لو)

نحـــــــو:

قوله تعالى : «لو نشاء جعلناه أجاجا» سورة الواقعة آية ٧٠

وحذف لا (لقد) يحسن مع طول الكلام .

نحـــــــو:

قوله تعالى : «قد أفلح من زكاها»

وحذف لام (لأفعلنّ) يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل ![2]

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أثأَرَنَّ ، فإِنَّهُ

فِرْغٌ ، وإنَّ أخاكُمُ لَمْ يُثْأَرِ

---

١ ـــ همع الهوامع حـ٢ ص٦٨ .
٢ ـــ مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٤٥ .

صيغ المبالغة (عاملة عمل الفعل)

وهي (فَعَّال / مِفْعَال / فَعُول / فَعِيل / فَعِل)

وتعمل عمل الفعل نحو :

قول الشاعر[1] :

أخا الحَرْبَ لَبَّاسا إليها جِلاَلَها

وليس بولاَّجِ الخوالفِ أعْقَلاَ

فقد عملت صيغة المبالغة (لباسا) عمل الفعل فنصب المفعول به (جلالها) .

وقول الآخر[2] :

ضَرُوبٌ بِنَصلِ السيفِ سُوقَ سِمانها

إذا عَدِموا زاداً فإنكَ عَاقِرُ

حيث أعمل صيغ المبالغة وهي (ضروب) عمل الفعل فنصب المفعول به .

---

١ ـــ هو القلاخ بن حزن بن جناب ، والقُلاخ بضم القاف وبعدها لام مفتوحة ، ابن عقيل جـ٢ ص٨٦ ، أوضح المسالك جـ٢ ص٤٣ شذور الذهب ص٢٠٧ ، مغني اللبيب ص٣٠٧

٢ ـــ البيت لأبي طالب بن عبدالمطلب عم النبي ﷺ من كلمة يرثي فيها أمية ابن المغيرة المخزومي ، أوضح المسالك جـ٢ ص٤٤ ، شذور الذهب ص٣٤٩ ، قطر الندى ص٣٠٨

اسم المفعـــول (عاملاً عمل الفعل المبنى للمجهول)

ويعمل عمل الفعل المبنى للمجهول فى نحـــــو :

جاء المضروب عبْدُهُ

فرفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله كما تقول :

جاءنى الذى ضُرِبَ عَبْدُهُ[1]

الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل

وهى الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدث . نحـــــو :

حَسَنَ فى قولك

مررتُ برجلٍ حَسَنُ الوَجْه

فَحَسَنٌ : صفةٌ ، لأن الصفة مادل على حدث وصاحبه ، وهى مباينة لفعل ولكنها أشبهت اسم الفاعل فأعطيت حكمه فى العمل[2] .

١ ــ قطر الندى ص٣١١ .
٢ ــ قطر الندى ص٣١١ ، ص٣١٢ .

إن وأخواتها

تشبه كان وأخواتها فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما[1] .

و(إن) المكسورة أصل وهى مستغنية بمحمولها عن زيادة والمفتوحة فرع وهى لاتستغنى عن زيادة .

قال السيوطى (إن وأخواتها ألفاظ قامت مقام أفعال فعملت غير متصرفة تصرفها ولاتصرف الأسماء وهى حروف لأسماء أفعال)[2]

والذى يؤكد العلاقة بين إن وأخواتها وظاهرة الاستغناء مايلى :

ـ أنّ (إنْ) تأكيد لمضمون الجملة ، فإن قول القائل .

إن زيداً قائمٌ

ناب مناب تكرير الجملة مرتين ، إلا أن قولك :

إن زيداً قائمٌ أوجز من قولك : زيدٌ قائم ـ زيد قائمٌ مع حصول الفرق من التأكيد[3] .

قال السيوطى (إن للتأكيد لذا أجيب بها القسم كما يجاب باللام فى قولك ، واللهِ لَزَيدٌ قائمٌ ، وزعم ثعلب : أن الفراء قال إن مقررة لقسم متروك استغنى عنه بها ، والتقدير والله إن زيداً لقائمٌ)[4]

---

١ ـ همع الهوامع جـ١ ص١٣٤
٢ ـ السابق نفسه جـ١ ص١٠٥
٣ ـ ابن يعيش جـ٨ ص٥٩ .
٤ ـ همع الهوامع جـ١ ص١٣٢ .

ـ (ليت او لَعَلّ ، نائبان عن أتمنى أو ترجى[1] .

أخبارِ إن وأخواتها :

إذا كانت أخبارها ظرفـــاً أو جار ومجروراً فإنه قد يجوز الاستغناء عنها والسكوت عن أسمائها دونها وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها ودلالة قرائن الأحوال عليها نحـــــــوقولهـــــم:

إن مالاً وان ولداً وان عدداً

قال ابن يعيش (كأن ذلك وقع فى جواب هل لهم مال وهل لهم ولد وهل عدد فقيل فى جوابه إن مالاً وان ولداً وان عدداً أى إن لهم مالاً وان لهم ولداً وان لهم عدداً لم يحتج إلى إظهاره لتقدم السؤال عنه . ولم يأت ذلك إلا فيما كان الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً[2] .

ـــ ويجب حذف خبر (إن وأخواتها) إذا سدت مسده واو المصاحبة ، قال السيوطى حكى سيبويه (إنك ماوخيرا أى مع خير ، و(ما) زائدة ، وحكى الكسائى أن كل ثوب لو ثمنه بإدخال اللام على الواو أو سَـــدّ مسده حال :

كقولـــــــه:

إن اختيارك مايغيه ذائقه

بالله مستظهر بالحزم والجلد

---

١ ـــ أوضح المسالك جـ١ ص٣٢ .
٢ ـــ ابن يعيش جـ١ ص١٠٤

وكــــذا:

ليت شعرى إذا أردت باستفهام

كقـــوله:

ألا ليت شعرى كيف جاءت بوصلها

فشعرى : مصدر اسم ليت ، والخبر ملتزم الحذف والتقدير (ليت شعرى بكذا ثابت أو موجود أوواقع وصلة الاستفهام فى موضع نصب بالمصدر ، وعلة الحذف كونه فى معنى ليتينى أشعر ، وسد الجلة بعده عن المحذوف)[1] .

حـركات الإعـراب

الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف لأنه لايعدل عنهما إلا عند تعذرهما[2]

وكان حذفهم للأصل لشبهه عندهم بالفرع قال ابن جنى «ألا تراهم كما حذفوا الحركات ـــ ونحن نعلم أنها زوائد فى نحو لم يذهب ولم ينطلق ـــ تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصولِ فقالوا :

لم يخش ، ولم يرمِ ، ولم يغزُ[3]

١ ـــ ابن يعيش حـ١ ص١٠٤ .
٢ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٢١ ، ص٢٢ .
٣ ـــ الخصائص حـ١ ص٣٠١ .

وكانت العلاقة بين حركات الإعراب وظاهرة الاستغناء فى الآتى :

ـ ينوب عن السكون حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر نحو:

اخش و ارمِ واسمُ

ـ وينوب عن السكوت ايضاً حذف النون فى فعل الأمر المسند لألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة مثل :

اكتبا ،اكتبوا ، اكتبى

ـ وينوب عن الفتح الكسرة فى جمع المؤنث السالم المبنى الواقع اسم (لا) النافية للجنس نحو :

لامهملات هنا (فى هذا نيابة حركة بناء عن حركة أخرى)

ـ وينوب عن الفتح أيضاً الياء فى المثنى المبنى وفى جمع المذكر السالم المبنى ، إذا وقع أحدهما اسم (لا النافية للجنس) ، نحو :

لاغائبَيْنِ ،ولاغائبِينَ هنا

(وفى هذه الياء نيابة حرف عن حركة بناء)

ـ وينوب الضم الألف فى المثنى المبنى إذا كان منادى مفرداً علماً نحو :

يامحمدان أو نكرة مقصودة مثل

يا واقفان اجلسا ، لاثنين معينين (وهذه نيابة حرف عن حركة بناء) .

ـ وتنوب الواو عن الضمة فى جمع المذكر المبنى إذا كان منادى مفرداً علماً نحو :

يامحمدون (وهذه نيابة حرف عن حركة بناء أيضا) .

(السكون ينوب عنه شيئان ، وكذلك الفتح والضم)[1]

فالفروع العشرة النائبة عن الأصول هى :

١ ـ ينوب عن الضمة ثلاثة أحرف : الواو والألف والنون .

٢ ـ وينوب عن الفتحة أربعة أشياء هى : الكسرة ، الألف ، الياء ، وحذف النون .

٣ ـ وينوب عن الكسرة شيئان الفتحة والياء .

٤ ـ وينوب عن السكون حذف حرف إما حرف علة فى آخر المضارع المعتل المجزوم ، وإما حذف النون من آخره إن كل من الأفعال الخمسة المجزومة .

ويكون التسكين للاستخفاف والكراهية تحول ألسنتهم أى الاستثقال فى النطق قال سيبويه : (هذا باب مايسكن استخفافاً وهو فى الأصل متحرك ، وذلك قولهم فى فخِذ : فَخْذٌ ، وفى كَبِدِ : كبْدٌ ، وفى عَضُدِ : عَضْدِ وفى الرّجُل : رَجْلٌ وفى كَرُمَ الرجُلُ : كَرْمَ ، وفى عَلِمِ : عَلْمَ وهى لغة بكر بن وائل ، وأُنَاسٍ كثير من بنى تميم .

وقالوا فى مثـــل :

«لم يُحْرَمُ مَنْ مُصْدَلَه»

وقال أبوالنجم[2] :

لوعُصــرَ منه البـــانُ والمسْكُ انْعَصَرْ (الشاهــد) فى تسكـين ثانى الفعل طلباً

١ ـ النحو الوافى حـ١ ص١٠١ .

٢ ـ المنصف حـ١ ص١٢٤ ، والتصريح حـ١ ص٢٩٤. اللسان (عصر) .

للاستخفاف فى وهى لغة فاشية فى بكر بن وائل .

يريد : عُضِـــــرَ

وانما حكمهم عن هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا السنتهم عن المفتوح إلى المسكور ، والمفتوح أضف عليهم ، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل وكرهوا فى عُصِرَ الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء فى مواضع ومع هذا أنه بناءٌ ليس فى كلامهم إلا فى هذا الموضع من الفعل ، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى لاستثقال[1] .

وقد كره العرب تتابع الضمتين فى نطقهم لذا استغنوا عن إحداهما بالسكون للتخفيف قال سيبويه : (واذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً ، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين ، وانما الضمتان من الواوين ، فكما تكره الواون كذلك تكره الضمتان ، لأن الضمة من الواو ، وذلك قولك :

الرّسْل ، والطّنْب ، والعنْق

(تريد الرُسُل ، والطُنُب ، والعُنُق)[2]

فكان الاستغناء عن الحركات على ما رأينا فيما ذكره سيبويه بحذف الحركة وحذف الحركات مع ذلك قليل فى العربية أكد ذلك برجستيراسر[3] فى قوله (وحذف الحركات قليل فى اللغة العربية منه ماذكر من حذف الحركة الأصلية فى (ابن) و(اسم) ، وحذف الحركة الثانية فى (نِعْم) و (بِئس) بدل :

---

١ ــ الكتاب حـ٤ ص١١٣ ، ص١١٤ .
٢ ــ الكتاب حـ٤ ص١١٤ .
٣ ــ التطور النحوى ص٦٨ ، ص٦٩ .

نَعِمَ ، وبَئِسَ ويوازى ذلك : الكِرْس بدل (الكَرِس) و (السَّرْقة) بدل : السَّرِقة ، والمِعْدة بدل : المَعِدَة ، وقد تحذف الحركة الثانية من (فَعِل) بغير قلب الأولى كسرة ،، نحو :، كَبْد بدل : كَبِد ، وهو : كِبْد ، أيضاً و(نفْس) بدل : نَفَس ، فهى فى العربية دائماً بالحذف ، وكذلك فى العبرية né´pe˘s بدل : na´p˘s غير أنها فى الأكدية على الصورة الأصلية وهى napi˘stv بتاء التأنيث ، وقد تحذف حركة بين حرفين متماثلين أو متشابهين ، فيدغمان وهذا ماسماه المقرنون (الإدغام الكبير) ويقع أحياناً فى وسط كلمة واحدة ، وأحياناً بين كلمتين مثال الأول : من المثلين : مَكَّنّى يدل : مكننى و (تأمَنّا) يدل (تأمَننا) وهما فى لقرآن الكريم ، و(إنّا) بدل (إننا) و(نِعِمّا) بدل : نِعْم ما .

ومن الشبهين : (يَذَّكَّر) بدل من (يتَذَكَّر) ، وقد يحذف من الحركة همزة قبلها ، نحو (الله) بدل الإله ، (والناس) بدل : الأناس . فأصل حذف الهمزة : هاهنا التعريف ، ثم نقل إلى التنكيرأيضاً ، فقالوا : (ناس) بدل : أناس ، والادغام الكبير بين الكلمتين ، كثير فى قراءة (أبى عمرو) وغيره ومثال ذلك (يشفع عنده بدل (يشفُعْ عنَه) والوقف كالساد مسد الحركة[١] .

وكذلك كرهوا الكسرتين قال سيبويه (وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياء ان فى مواضع وانما الكسرة من الياء ، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءات وذلك فى قولك :

إبل ، إبْلٌ[٢]

١ ـــ ابن يعيش حـ٩ ص١٢٠ ، ص١٣١

٢ ـــ الكتاب حـ٤ ص١١٥

فكل ماسبق يؤكد أن العرب كانت لاتفهم اللغة إلا بالحركات ، أى (معربة) ومعروف أنهم كانوا يمتحنون الأعراب بإلقاء الإعراب الخلط عليهم ، فإذا قبلوه ضعفوهم وأسقطوهم ففى ترك الحركات غموض ولباس وإيهام وضياع للمعانى .

وتلك الحركات الإعرابية لم توجد دفعة واحدة عل النحو الذى نراه الآن ، بل لعل كثيراً من المعربات الآن كانت فى وقت ما مبنية على حركات ثابتة ، كما يمكن أن تكون بعض المبنيات كانت ـ كما يرى أبوعلى الفارسى ، قديماً معربة ثم ألزمتها العرب طريقاً واحدة ، لما كثر استعمالها ، لتكون أخف على اللسان وأسهل فى التداول[1] .

والمسائل التى اختلف فيها النحاة . ومعظمها حول الإعراب ـ تدل على أن الإعراب لم ينشأ دفعة واحدة على النحو الدقيق المعروف وأكبر دليل على هذا الشواهد الشعرية الكثيرة التى وردت فيها الأفعال المضارعة مجزومة بالسكون ، وحقها فى النظام النحوى أن ترفع ، والأفعال الماضية التى بنيت على السكون ، وحقها فى (النظام النحوى أن تبنى على الفتح ، ومثل هذا حدث في الأسماء ، وكما كان هذا فى الشعر كان مثله فى قراءات القرآن الكريم[2] .

فإذا علمنا أن اللغات السامية لاتعرب الخبر ولا المضاف ولا الفعل المضارع (إلا فى حالة النصب ، عرفنا أن إعرابها فى العربية ظواهر مستحدثة ، جاءت عن طريق القياس حينا ، والمجانسة الصوتية حيناً آخر . فحين وجدوا المبتدأ معرباً أعربوا الخبر معه ، وحين وجدوا المضاف إليه معرباً أعربوا المضاف معه ، وحين وجدوا الفاعل معرباً والمفعول بــــه

---

١ ـــ الخصائص حـ٢ ص٤١ بتصرف .
٢ ـــ اللهجات العربية فى التراث ص١٧٧ للدكتور/ أحمد علم الدين الهيئة المصرية العامة للكتاب .

كذلك أعربوا الفعل المضارع معه[1]

ومن المعروف أنه كان فى الجزيرة العربية نمطان فى الأداء ، مستوى اللغة الأدبية ، ومستوى لغة الشعب فى معاملاته وشئونه ، ولغة الكتابة هى التى اتصفت بالإعراب والبيان والفصاحة والتماسك والترابط ، ولغة الخطاب اتسمت بالسرعة والانفعال ، وكان نصيب العقل والذكاء فيها ضعيفاً محدوداً ، ثم هى بعد هذا وذاك خفيفة الحركة مرنة مطواعة .

وقد كان الإعراب سهلاً على الألسنة ، ثم ثقل وصعب حين فسدت الطبائع العربية ، ومنشا اللحن حين نما المجتمع العربى واتسعت رقعته فتقلصت العلامة الإعرابية وحل محلها فى التداول : السكون والاختلاس بدل الإشباع ومطل الحركات ، وقد شاع كل من الاختلاس والاسكان فى لغة الخطاب[2] . أما الإشباع واعطاء الكلمة حقها من الأداء فكان من طبيعة الفصحى .

حذف المفعول به

قال ابن يعيش (اعلم أن المفعول به لما كان فضله تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وان كان الفعل يقتضيه)[3]

وذلك فى غير مفعولى (ظن) وأخواتها لأن أصلها المبتدأ والخبر - غالباً - فهما عمدتان بحسب أصلهما ، وقد سبق الكلام عنها فى هذا البحث .

---

١ ــ المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية ص٣٦ د. عبدالمجيد عابدين ط، أولى
٢ ــ الإعراب : سمه العربية الفصحى ص٢٩ للدكتور محمد البنا ط دار الاصلاح .
٣ ــ ابن يعيش حـ٢ ص٣٩ وينظر : حـ١ ص٧٨ من ابن يعيش .

وحذف المفعول به على ثلاثة أضرب هى :

الأول : أن يحذف وهو مراد ملحوظ فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو فى حكم المنطوق به .

نحــــــــو:

قوله تعالــى : «الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر» سورة الرعد آية ٢٦

وقوله تعالى : «أهذا الذى بعث الله رسولا» سورة الفرقان آية ٤١

وقوله تعالى : «لاعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم» سورة هود آية ٤٣

وقوله تعالى : أين شركائى الذين كنتم تزعمون» سورة الانعام آية ٢٢

فكل هذا على إرادة الهاء وحذفها تخفيفاً لطول الكلام بالصلة ألا ترى أنه لولا إرداة الهاء بقى الموصول بلا عائد فكان فى حكم المنطوق به لأن الدلالة عليه من جهتين ، من جهة اقتضاء الفعل له ، ومن جهة اقتضاء العلة .

الثانى : يحذف لدلالة ماتقدم عليه ولعلم المخاطب :

قال سيبويه « ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب نحــــو :

قوله تعالى : «والحافظين فُرُوجهم والحافظات والذَّاكرين الله كثيراً والذاكرات» الأحزاب آية ٣٥

حذف المفعول من الحافظات والذاكرات لدلالة ماتقدم ، والتقدير الحافظاتها والذاكراته .

فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك :

«ونخلعُ ونترك مَنْ يفْجُرك»

وجاء فى الشعر من الاستغناء أشدّ من هذا[1] ورصد عدد من الشواهد نذكر منها :

قول قيس بن الخطيم[2] :

نَحْنُ بِما عندنا وأنتَ بما

عندك راضٍ والرّأى مُختَلِفُ

ففى هذا البيت حذف خبر الأول اكتفاء بخبر الأول والمراد (نحن بما عندنا راضون) وقد استشهد سيبويه بهذا البيت وما يليه مقوياً لما جاز من حذف المفعول به الذى هو فضله ، لأن حذف خبر المبتدأ وهو عمدة أشد من حذف الفضلة .

الثالث : أن تحذفه معرضاً عنه البتة وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو :

ظَرُف / وشَرُق / وقام / وقعد .

ونحو قولهم :

(فلان يعطى ويمنع ويبر و(يصل ويقطع) والمراد يعطى ذوى الاستحقاق ويمنع

---

١ ـ الكتاب حـ١ ص٧٥ وينظر : تفسير أبى حيان ص٢٣٢ .

٢ ـ ملحقات ديوان قيس بن الحطيم ص١٧٣ ، هامش الكتاب ، والصواب نسبته إلى عمرو بن امرئ القيس كما فى الخزانه حـ٢ ص١٩٣ ، وجمهرة أشعار العرب ص١٣٧ الكتاب حـ١ ص٧٤ ، ص٧٥ .

غير ذوى الاستحقاق وينفع الأوداء ويضر الأعداء إلا أنه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضى راجعاً ولم يكن المراد إلاَّ الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لاغير فصار كالفعل اللازم فى الإخبار بوقوع الفعل والفاعل[1] .

ويرى الباحث أنه بالرغم من أن المفعول به فضله فقد تشتد إليه الحاجة فلايمكن الاستغناء عنه فى بعض المواضع ولا يصح حذفه .

وقد أوجب النحاة حذف عامل المفعول به فى أبواب معينة منها :

الاشتغال والنداء والتحذيز والإغراء والاختصاص وقد عرض البحث لهذه الحالات فى مواضعها ويضاف إلى ذلك حذفه من الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب .

نحـــــو:

أحشفاً وسوَ كِيلة ؟

وكذلك مايشبه الأمثال نحـــــو :

قوله تعالى : «انتهُوا خيراً لكم» النساءآية ١٧١

أى : واعلموا خيراً لكم .

١ ـــ السابق نفسه وينظر : مغنى اللبيب حـ٢ ص١٣٣ .

* جملة مفعول القول :

والجملة التى تسد ــ فى الأغلب ـ مسد مفعول القول والتى محلها النصب يسمونها (محكية بالقول) بشرط أن تكون جرت من قبل على لسان ثم أعادها المتكلم وهى فى محل نصب سادة مسد المفعول به وهى معروفة عند المعربين بـ (مقول القول) أى الجملة التى جرى بها القول وهى المرادة منه [1]

الفعـــل

قال سيبويه (ألا ترى أن الفعل لابّد له من اسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا) [2]

** ارتبطت ظاهرة الاستغناء بالفعل فى حالتى الأمر والنهى .

وقد رصد السيرافى حالات إضمار الفعل فى ثلاثة أوجه نلخصها فيما يلى :

الأول : مايجب فيه الإضمار ولايحسن فيه الإظهار مثل قولك :

إيـــاك وأن تقربَ الأسد

فلا يحسن إظهار مانصب إياك

والثانى : مالايجوز أن يضمر العامل فيه ، كأن تقول مبتدئا : زيداً ، من غير سبب يجرى ولاحال دالة على معنى .

---

١ ــ النحو الوافى حـ٢ ص٤٨ ، وينظر مغنى اللبيب حـ٢ ص٦٣٣ وهمع الهوامع حـ١ ص١٥٦
٢ ــ الكتاب حـ١ ص٢١ .

الثالث : يجوز فيه الإضمار وعدمه[1]

وقد رصد سيبويه باباً حدد فيه المواطن التى يحذف منها الفعل لكثرتها فى كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر ، قال «هذا باب ماجرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهارُه إذا علِمْت أنّ الرجل مُسْتَغْن عن لَفْظِك بالفعل ، وذلك قولك :

زيداً ، وعمراً ورأسَه وذلك أنك رأيت رجلاً يَضْرِب أو يَشْتِم أو يَقْتُل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت : زيداً ، أى أَوْقِعْ عملَك بزيدٍ . أو رأيتَ رجلاً يقول : أَضْرِبُ شرَّ الناسِ ، فقلتَ : زيداً . أو رأيت رجلاً يحدّث حديثاً فَقَطَعَهُ فقلت : حديثك استغنيت عن الفعل بعلمه ، أنه مستخبر فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه[2] .

* ومما استغنى فيه عن الفعل التحذير :

كقولك :

الأسدَ الأسدَ ، والجِدارَ الجِدارَ

فقد نهيته أن يَقْرَبَ الأسد أو يَقْرَبَ الجِدارَ[3]

وفى حالتى الأمر والنهى والاستغناء فيها عن الفعل قال سيبويه (وإن شاء أظْهَرَ فى هذه الأشياء كما أضمر من الفعل ، فقال :

(ضرب زيداً ، واشتم عمراً ، واحذر الجدارَ ، ولاتقرب الأسد)[4]

---

١ ـ هامش الكتاب حـ١ ص٢٥٣ .
٢ ـ الكتاب حـ١ ص٢٥٣
٣ ـ السابق نفسه .
٤ ـ السابق نفسه حـ١ ص٢٥٣ ، ص٢٥٤ ، وينظر : التعليقة حـ٢ ص١٥١ ، ص١٥٢ . الخصائص حـ١ ص٢٦٤

** ومن ارتباط الفعل بالاستغناء في غير الأمر والنهى :

* إضمار الفعل المستعمل إظهاره فى غير الأمر والنهى وذلك قولك :

إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجْهة الحاجّ ، قاصداً فى هيئة الحاجّ ، فقلت : مكّةَ وَرَبِّ الكعبة كأنك قلت : يريدُ مكة والله .

وإن شئت أضمرت لفظ الماضى كأنك قلت : أراد مكة كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس .

ومن ذلك قوله تعالى : «بَلْ مِلَّةَ إبراهيم حنيفاً» البقرة آية ١٣٥

أى : بل نَتَّبع مِلَّةَ إبراهيم حنيفاً ، كأنه قيل لهم :

اتَّبِعوا ، حين قيل لهم «كونوا هوداً أو نصارى»[(١)]

وقد عبر عن ذلك ابن يعيش بقوله «ومما حذف منه الفعل ويجوز إظهاره فإن حذفته فللاستغناء عنه وإن أظهرته فلتأكيد البيان»[(٢)]

* مايضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرفٍ : وذلك نحو قولك :

الناس مَجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فَشَرّ .

ونحو :

المرءُ مقتول بما قَتَل به إن خنجراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ قال سيبويه «وإن شئت أظهرت الفعل فقلت : إن كان خنجراً فخنجرٌ وإن كان شرًا فشرٌ

١ ـــ الكتاب جـ١ ص٢٥٧ وينظر : ابن يعيش ج١ ص١٢٥ ، ص١٢٦
٢ ـــ ابن يعيش جـ١ ص١٢٥

ـــ ومما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه ماجرى منه على الأمر والتحذير.

نحـــــــــــو قولك:

إذا كنت تحذّر: إيَاكَ، كأنك قلت: إيّاكَ نَحِّ

وإيَاكَ باعِدْ، وإيَاكَ اتَّقِ..

ونحـــــــــو قولك:

نَفْسَكَ يافلانُ أى: اتَّقِ نَفْسَكَ قال سيبويه (إلا أن هذا لايجوز فيه إظهارُ ماَ أضمرت)[1].

وقال أيضاً (وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه فى الكلام، فصار بدلاً من الفعل)[2]

ونحـــــــــو:

رأسَـــــه والحائـــــط، كأنه قال: خَلِّ أوْدَعْ رأسه والحائـــط. فالرأس مفعول والحائط مفعول معه فانتصبا جميعاً ونحـــــــــو:

شأنك والحجَّ كأنه قال: عليك شأنك مع الحجَّ

ونحـــــــو:

أهلك والليلَ كأنه قال: بادِرْ أهلك قبل الليل

١ ـــ الكتاب جـ١ ص٢٧٣.
٢ ـــ السابق نفسه جـ١ ص٢٧٤.

قال سيبويه (وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا ، لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل ، حين صار عندهم مثل : إيّاك ولم يكن مثل : إيّاك لو أفردته ، لأنه لم يكثر في كلامهم إيّاك ، فشبِّهتَ بإيّاكَ حيث طال الكلامُ وكان كثيراً في الكلام[1]

ومما جعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم :

الحَذَرَ الحَذَرَ ، والنجاءَ النجاءَ ، وضَرْباً ضَرْباً

فانتصب على (الزَم الحِذَرَ) و (عليك النجاء)

قال سيبويه (ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعَل ، ودخول الزم وعليك على افعَل مُحالٌ ومن ثم قالوا ، وهو لعمرو بن مَعَدْ يكرِب[3] :

أُريدُ حِباءَه ويُريد قَتْلِي

عَذِيرَك من خَلِيلك من مُرادِ

فنصب (عذيرك) على تقدير فعل ووضعه موضعه ، فهو مصدر نائب عن فعله .

وقال الكميت[4]

نَعاءِ جُذا ماً غيرَ موتٍ ولاقَتْلِ

ولكنْ فِراقاً للدَّعائم والأصلِ

---

١ ـ الكتاب جـ١ ص٢٧٥ .
٢ ـ السابق نفسه جـ١ ص٢٧٦ .
٣ ـ الكتاب جـ١ ص٢٧٦ ، الكامل ص٥٥٠ ،العقد الفريد جـ١ ص١٢١ ، جـ٢ ص١٥٢ ، الأغاني جـ١٤ ص٣٢ .
٤ ـ الكتاب جـ١ ص٢٧٦ و ابن يعيش جـ٤ ص٥١ .

وضع (نماء) موضع الفعل

وقال ذو الأصبع العدواني[1] :

عَذيرَ الحيِّ من عَدْوا ::: نَ كانوا حيَّة الأرضِ

فلم يجز إظهارُ الفعل وقُبحَ ، كما كان ذلك محالاً[2] .

وقد يحذف الفعل وينوب عنه غيره مصدراً كان أو غيره نحـــــو :

ضربا زيداً ، وشتماً عمراً ، وكذلك :

دونك زيداً ، وعندك جعفراً ونحـــــو ذلك من الأسماء المسمى بها الفعل[3] .

** وقد حذف الفعل ودل عليه بالمعنى :

وذلك نحـــــو :

قول الخليل :

ألا رُجلاً جزَاهُ الله خيراً

يَدُلُّ على مُحصِّلَةٍ تَبيتُ

والتقدير عنده «ألا تُرونَني رجلاً هذه صفته» فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى ، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطه التفسير أى الاجزّى الله رجلاً جزاه خيـــراً وألا

---

١ ـــ الكتاب حـ١ ص٢٧٧ ، العيني حـ٤ ص٣٦٤ ، الخزانة حـ٢ ص٤٠٨ .
٢ ـــ الكتاب حـ١ ص٢٧٦ ، ص٢٧٧ .
٣ ـــ الخصائص حـ١ ص٢٦٤ .

على هذا للتنبيه[1]

** وقد يكون الاستغناء عن الفعل لدلالة الحال عليه .

قال ابن يعيش «وحذف الفعل العامل فى (رب) كثير لأنها جواب لمن قال لك : مالقيت رجلاً عالماً أو قدرت أنه يقول ، فنقول فى جوابه : رب رجل عالم أى لقد لقيت ، فساغ حذف العامل إذ قد علم المحذوف من السؤال فاستغنى عن ذكره بذلك ، وحذف ههنا كحذف الفعل العامل فى الباء من بسم الله الرحمن الرحيم ، والمراد أبدا بسم الله أو بدأت بسم الله فترك ذكره لدلالة الحال عليه[2] وقد رصد ابن هشام فى المغنى[3] أماكن الحذف تحت عنوان ، ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب ، ويمكن الرجوع إليها ومنها حذف الفعل وحده .

١ ـ مغنى اللبيب جـ١ ص٦٩ ، ص٧٠ .
٢ ـ ابن يعيش جـ٨ ص٢٩ .
٣ ـ مغنى اللبيب جـ٢ ص٦٢٣ ـ ص٦٣٨ .

الفصل الثالث

ظاهرة الاستغناء في قضايا الصرف العربي

وفيه تناول لقضايا الصرف التى ارتبطت

بظاهرة الاستغناء

ترددت ظاهرة الاستغناء فى القضايا التصريفية التالية :

أ ـ فى جموع التكسير .

ب ـ فى باب التصغير .

حـ ـ فى الأفعال الملازمة للبناء للمجهول .

د ـ فى الأفعال ناقصة التصرف أو الجامدة .

هـ ـ فى الاستغناء ببعض الصيغ عن بعض .

و ـ الاستغناء فى صيغتى التعجب .

ز ـ الاستغناء فى التعويض .

ح ـ الاستغناء فى النسب .

وفيما يلى يعرض البحث لتفصيل القول فى ذلك :

أولا : ظاهر الاستغناء فى جموع التكسير :

لجمع التكسير صيغ متعددة وتجاوز أوزانه الثلاثين منها صيغ مطردة ومنها غير المطردة ويمكن الرجوع إليها جميعاً فى أى المراجع اللغوية وفيها تحديد لصيغ جموع القلة ، ولصيغ جموع الكثرة .

ويقول ابن يعيش «جعل تكسير الاسم علامة تنوب عن تحليته بالكثرة»[1] .

١ ـ ابن يعيش حـ٥ ص١١٢ .

وقد رأى البحث أن ظاهر الاستغناء تكثر فى جموع التكسير من بين الظواهر التصريفية المتعددة :

أ ـ ومن ذلك الاستغناء بصيغ جمع القلة عن جمع الكثرة ،فقالوا : رِجْل وأرجل ، ويد وزيد ، وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة .

وسمع من العرب ثلاثة أرسان ، استعملوه للقليل والكثير ، وقَتَب وأقتاب كذلك ، وكذا الأكف جمع كف ليس لها جمع غيره ، وقالوا : أذرع جمع ذراع مؤنثة ولايتجاوزون هذه الصيغة ولو قصدوا الأكثر[1] .

ومما يؤكد قولهم بالاستغناء بجموع القلة عن الكثرة مايلى :

* يقول سيبويه : «وربما جاء الأفعال يُستغنى به أن يُكَسَّر الاسم على البناء الذى هو لأكثر العدد ، فُيعنىَ به مايعنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو : قَتَب وأقْتَاب دَرَسٌ وأرْسَان»[2] . وقال أيضاً فى موضع آخر : «ورِجْل وأرْجُلٌ إلا أنهم لم يجاوزوا الأفْعُل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف»[3]

* أما المبرد فيقول «كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية العدد ، ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ، وذلك نحو قولك :

يد و أيد ورِجْل وأرجُل فهذا من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره ، فالكثير

١ ـ الكتاب حـ٣ ص٥٦٧ ومابعدها ، وينظر : المقتضب حـ٢ ص٣ وشرح الأشمونى ص٦٧١ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
٢ ـ الكتاب حـ٣ ص٥٧٠ ـ ص٥٧١ .
٣ ـ السابق نفسه حـ٣ ص٥٧١

من العدد يلقب أيضاً بهذا ، لأنه لاجمع له إلا ذلك»[1]

* وقال ابن يعيش : «الباب فى فعل بكسر الفاء أن يجمع على أفْعَال نحـــو :

عِــــدل وأعدال

فمجيئة على أفعل على خلاف القياس فلما لم يكن له بناء قلة أضافوه إلى الكثير وكان هذا من المواضع التى قد اتسع فيها فاستغنى ببناء الكثير واذا جاز أن يستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحـــــــو :

قولهم رَسَـن وأرْسَان

ولم يقولوا رسون وقلم وأقلام ولم يقولوا قلوم فأحرى وأوْلى أن يستغنى بجمع الكثير عن القليل لأنه داخل فى معناه فعلى هذا لاتقول عندى ثلاثة كلاب لأن له بناء قلة وهو أكلب إلا فى ضرورة الشعر ، قال الخليل شبهوه بثلاثة قروء يريد بذلك أنهم شبهوا مايستعمل فيه القليل بما لايستعمل فيه القليل ، واعلم أنك إذا قلت ثلاثة كلاب كان على غير وجه ثلاثة أكلب»[2] .

ومقتضى هذا أنه من الجائز للمتحدث باللسان الفصيح أن يتحدث عن الجموع السابقة وهى من صيغ القلة فى حالة الكثرة ، إذ لم يستعمل لها جموع كثرة اكتفاء بصيغ القلة ، فتقول ثلاثة أفئدة تعنى القلة كما جاء فى قوله تعالى :«وأفئدتهم هواء»

سورة إبراهيم آية ٤٣

---

١ ـــ المقتضب جـ٢ ص١٦٠

٢ ـــ ابن يعيش جـ٦ ص٢٥

مراداً بها الكثرة بلا ريب ، كما استخدمت أيد وأرجل للقلة جاءت في القرآن الكريم للكثرة ، فقال تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم للصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤسكم وأرجُلكُم إلى الكعبين» سورة المائدة اية ٦

ب ـ الاستغناء بصيغ الكثرة عن صيغ القلة (وهو عكس الحالة السابقة)

فاستعمل العرب شسوع جمع شسع ، واستغنوا به عن أشعاع جمع قلة والتى لم ترد فى كلامهم [١] .

وجمعوا لفظ (قِرد) على (قرود) جمع كثرة مستغنين بها عن (أقراد) جمع قله ، كما استغنوا (بقُروء) جمع كثرة عن (اقرُؤ) جمع قلة ، ولم يرد (لِسبّع) جمعاً غير سباع ومن هنا يستعمل للقليل منها والكثير ، وقالوا فى جمع (جُرح) (جراح) ولم يقولوا (أجراح) .

وقالـــوا : رجل ورجـــال

وقلب وقلـوب

وصُرَد وصُرْدان

والاستعمال القرآنى يؤكد هذا الاستغناء من ذلك قوله تعالى : «والمطلقات يتَربَّصن بأنفُسِهنّ ثلاثَة قُرُوء» سورة البقرة آية ٢٢٨

١ ـ روى أن الاخفش أثبت (أشعسا) ، يقول ابن يعيش فى المفصل رداً على ذلك : فأما ماحكاه عن أبى الحسن من أشسع فهو شاذ قياساً واستعمالاً ، فأما الاستعمال ، فما أقله ، وأما القياس فإن الباب فى (فِعل) بكسر الفاء أن يجمع على أفعال ، نحو : عِدل وأعدال ، فمجيئة على (أفعُل) خلاف للقياس .

مع أن السياق هنا بصيغ القلة لكنها مستغنى عنها .

قال سيبويه (فأما القِردَةُ فاستغنى بها عن أَقرادَ كما قالوا : ثلاثة شُسُوع ، فاستغنوا بها عن اشساع ، وقالوا ثلاثة قُروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقْرُوء)[1] .

ويقول المبرد (وأما مايقع للكثير ولايجمع على أدنى العدد فنحو قولك : شسوع ، فتقول : ثلاثة شسوع فيشترك فيه الأقل والأكثر)[2]

ويقول الأشمونى : تنبيهات :

الأول : كما يغنى أحدهما (يعنى جمع القلة والكثرة) عن الآخر وضعاً ، كذلك يغنى عنه أيضاً استعمالاً لقرينة مجازاً نحـــــــــو :

قوله تعالى : «ثلاثة قُروء» وقد عبر ابن مالك عن ظاهرة الاستغناء بين جمعى القلة والكثرة بقوله فى الألفية :

وبعض ذى بكثرة وضعا يفى

كأرجل ، والعكس جاء كالصُفِىّ

وقد انتقد الأشمونى عدها فى ظاهرة الاستغناء فقال : ليس الصيفىّ مما اغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة ، لو رود القلة ، حكى الجوهرى وغيره صَفَاة ، وأصْفَاء[3] .

---

١ ــ الكتاب جـ٣ ص٥٧٥ .
٢ ــ المقتضب جـ٢ ص١٦٠ .
٣ ــ شرح الأشمونـــى ص٦٧١ .

هـ ـ الاستغناء ببعض صيغ القلة عن بعض :

* من ذلك جمع (فَعْل) اسماً صحيح العين على (أفْعال) : والقياس الصرفى على أنه يأتى على (أفعُل) ، وماعداه يأتى على (أفْعَال) وبناء على هذا نرى هواه التخطئة أو المتسرعين فى إصدار الحكم بالخطأ على الأبنية التى تخالف ما أشتهر من قياس الصرفيين يحكمون بالخطأ واللحن على كل من يجمع (فَعْل) اسماً صحيح العين على (أفْعَال) .

وقد وردت أساليب فصيحة عدة تجمع (فَعْلا) صحيح العين على (أفْعال) ، وهى فى تقديرى من قبيل الاستغناء ببعض صيغ جمع القلة عن بعض ، والحكم بخطئها فى تقديرى مجازفة لامسوغ لها .

ومن ذلك ـ شَعْر) على (أشْعَار) قال تعالى : «ومَنِ أصوافها وأوبارها وأشْعَارِها أثاثا ومتاعاً إلى حين» سورة النحل آية ٨٠

وجمع (فَرْخ) على (أفرَاخ) ومن ذلك قول الحطيئة :

ماذا تقول لأفراخ بذى مَرَخٍ

زغب الحواصل ـ لاماءولاشجر

وسمع جمع (زَند) على (أزناد) ، وفرد على أفراد ، قال سيبويه «واعلم أنه قد يجيئ فى (فَعْل) (أفْعَال) مكان (أفْعُل) وليس ذلك بالباب فى كلام العرب ومن ذلك قولهم : أفراخ ، وأجداد ، وأفراد»[1]

---

١ ـ الكتاب جـ٣ ص٥٦٧ .

وقال المبرد (فأما ما جاء على (أفعال) فنحو : فرد وأفراد ،وفرخ وأفراخ)[1]

ويعرض الأشمونى وجهات النظر المتعددة فى المسألة ، فيقرر أن رأى الجمهور فى جمع (فَعْل) صحيح العين على (أفْعَال) غير قياسى ، واتجه لهذا الرأى ابن مالك فى التسهيل وذهب الفراء إلى أنه قياسىّ إذا كانت الفاء همزة نحو ألْف وآلاف ، أو واو نحو : وَهْم و أوْهَام

وكلام ابن مالك فى شرح الكافية يبدو منه موافقة الفراء فيما فاؤه واو ، إذ يقول «إن أفعالاً أكثر من (أفْعُل) فى (فَعْل) الذى فاؤه واو كوَقت و أوقات ووصف وأوصاف ، ووقف وأوْقاف ، ووَكْر وأوكار ، ووَغْد وأوْغَاد ، فاستثقلوا ضم عين (أفْعُل) بعد الوو فعدلوا إلى (أفعَال) .

ثم قال : «إن المضاعف من (فَعْل) كالذى فاؤه واو فى أن (أفعالا) فى جمعه أكثر من (أفْعُل) مثل : عَمّ وأعْمَام ، وجَدّ وأجداد ، ورَبُّ وأرباب ، وبَر وأبرار ، وشت وأشتات ، وفذ وأفذاذ»[2]

ويتضح لنا بعد ذلك أن جمع (فَعْل) على (أفعَال) سائغ فى لسان العرب ، وليس فيه مايعيب

* ومن ذلك مثلاً : غُلام ، وكل ماكان على وزن (فُعَال) بضم الفاء وثالثه حرف لين يجمع فى القلة على (أفعِلَه) مثل غراب وأغْرِبه ، وإذا أرادوا التكثير قالوا

١ ــ المقتضب حـ٢ ص١٩٥ ، والكامل للمبرد حـ١ ص٢٠٣ . ص٢٠٤
٢ ــ شرح الأشمونى ص٦٧٤ وينظر التسهيل . وشرح الكافية (ابن مالك)

غِرْبان ، لكنهم فى غلام قالوا فى التكثير غِلمان ، وسر هذا يبدو من كلام سيبويه والمبرد .

أما سيبويه فيقول «وغلام وغلمان، ولم يقولوا : أغلمه ، استغنوا بقولهم : ثلاثة غلمة كما استغنوا بفتيه .. عن أن يقولوا أفتاء»[1]

وقال فى الصفحة التالية «ولم يقولوا أصْبِيَه استغنوا بصبيه عنها»[2] .

ويقول المبرد : (فأما غلام فيستغنى أن يقال فيه : أَغْلِمَه بقولهم : غِلمه ، لأنهما الأدنى العدد ، ومجازهما واحد ، إلا أنك حذفت الزيادة ، فإذا حقرت (غلمه) فالأجود أن ترده إلى بنائه فيقول : أُغَيْلِمَة ، وكذلك صبية . ولو قلت : صُبَيَّة ، وغُبَيْمَة على اللفظ كان جيداً حسناً .

* ومن الاستغناء فى الجموع أيضاً :

استغناؤهم بنسوه عن أن يجمعوا المرأة على لفظها[3] .

* ومنه أيضاً استغناؤهم بجمع (شمال) عن جمع (يسار) قال السيوطى (ولم يجمع يسار استغناء عنها بجمع شمال قاله ابن جنى فى كتابه التمام)[4] .

١ ـــ الكتاب حـ٣ ص٥٧٩ وينظر : الخصائص حـ٢ ص١٠٨ ـ ص١١٣ .
٢ ـــ السابق نفسه ، وقد أفاض الكتاب لسيبويه فى ذكر عدد كبير من الأمثلة لظاهرة الاستغناء وعلاقتها بجموع الكسرة لذا يمكن الرجوع إليه فـ حـ٣ من ص٥٦٧ وحتى ص٦٣١ وهى نهاية الجزء الثالث .
٣ ـــ الكتاب حـ٤ ص٩٩ .
٤ ـــ همع الهوامع حـ١ ص٤٣ .

ثانيا : ظاهرة الاستغناء في باب التصغير :

من خلال تتبع البحث للاستعمال العربي وجد أن ظاهرة التصغير عامة شاملة ، تقع في الأسماء المعربة كما تقع في المبنية ، لكنها في الأخيرة تأخذ صيغة تصريفية تميزها عن تصغير المعربات :

فهم إذا صغروا اسم الإشارة (ذا) قالوا : (ذيّا)

وإذا صغروا اسم الإشارة (تا) قالوا : (تيّا)

وإذا صغروا اسم الإشارة (ذان) قالوا : (ذيّان)

وإذا صغروا اسم الإشارة (تان) قالوا : (تيّان)

وإذا صغروا اسم الموصول (الذى) قالوا : (اللذيّا)

وإذا صغروا اسم الموصول (التى) قالوا : (اللتيّا)

وإذا صغروا اسم الموصول (اللذان) قالوا : (اللذيّان)

وإذا صغروا اسم الموصول (اللتان) قالوا : (اللتيّان)

* وعن تحقير الأسماء المبهمة يقول (المبرد) «فإذا صغرت هذه الأسماء خولف بها جهة التصغير ، فتركت أوائلها على حالها ، وألحقت ياء التصغير لأنها علامة فلا يعرى المصغر منها ، ولو عُرّى منها لم يكن على التصغير دليل ، وألحقت ألف في آخرها تدل على ماكانت عليه الضمة في غير المبهمة ، ألا ترى أن كل اسم تصغره من غير المبهمة

تضم أوله نحـــــــو :

فُلَيّس ، ودُرَيْهم ، ودُنَيْنير [1]

واستشهد بقوله العجاج [2] :

بعد اللُّتَيَّا واللّتيّا والتى

إذا علتها أنفسٌ تردّتِ

بهذه الصورة تبين لنا كيف تصغر المبنيات ؟

لكنا نلاحظ أن اعرب أهملت بعض المبنيات فلم تصغر على النحو المألوف فى تصغير الأسماء المبهمة ، وذلك استغناء عنها بنظائرها التى صغرت .

ومن ذك : (اللائى) اسم موصول لجماعة الإناث ، فلم نر له تصغيراً فى الاستعمال العربى ، ولو بحثت وراء ذلك لوجدت أنهم استغنوا (باللُّتيّات) عنها ، واللّتيّات هى جمع (التى) بعد تصغيرها .

* قال السيوطى (ولم يصغروا من ألفاظ إشارة المؤنث سوى (تا) وتركوا تصغير (تى) و (ذِى) و (ذِهى) خوفاً من الالتباس بالمذكر) [3] .

وقال أبوحيان فيما رصده السيوطى (واجازه تصغير (اللاتى) و(اللواتى) و(اللاءِ)

١ــــ المقتضب حـ٢ ص٢٨٧ وينظر : الكتاب حـ٣ ص٤٨٨ ، ص٤٨٩ .
٢ــــ خزانة الأدب حـ٢ ص٢٢٠ وقد ورد أيضاً فى : شواهد سيبويه والمقتضب ونقده عن المقتضب ابن الشجرى فى الأمالى الشجرية .
٣ــــ همع الهوامع حـ٢ ص١٩١ .

و (اللائى) مذهب الأخفش قاله قياساً[1]

وعند تناوله لهذه القضية أشار سيبويه صراحة إلى مصطلح الاستغناء ، إذ يقول (واللاتى لاتحقر ، استغنوا بجمع الواحد إذا حقّر عنه ، وهو قولهم : اللّتيّات فلما استغنوا عنه صار مسقطا)[2]

قال أبوحيان فيما رصده السيوطى (ومذهب سيبويه هو الصحيح لأنه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس لأن قياس هذه لأسماء ـ يعنى اللاتى واللواتى واللاءِ واللائِى ـ أن لاتصغر ، فمتى صغرت العرب منها شيئا وقفنا فيه مع مورد السماع ولانتعداه)[3]

ـ (مَنْ) و(أى) موصولان عامان بمعنى (الذى) وغيره لايصغران ، ولم يسمع العرب تصغيرهما ، وذلك لأن مافيهما من عموم لايجعل لتصغيرهما معنى[4]

والحقيقة أن العرب قد استغنوا عن تصغيرهما بتصغير (الذى) ، قال سيبويه (ولا يُحقر (مَنْ) ولا (أىُّ) إذا صارا بمنزلة (الذى) ، لأنهما من حروف الاستفهام .. فمن لم يلزمه تحقير كما يلزم (الذى) لأنه إنّما يريد به معنى (الذى) وقد استغُنى عنه بتحقير الذى)[5]

* ومن أسماء الإشارة للمفردة المؤنثة (ذه) و(ذى) كان من المتوقع طبقاً لقواعد تصغير المبنيات أن يقال (ذيّا) ، وهى صيغة تصغير (ذا) المفرد المذكر نفسها فعدلوا

---

١ ــ السابق نفسه
٢ ــ الكتاب حـ٣ ص٤٨٩
٣ ـ همع الهوامع حـ٢ ص١٩١
٤ ـ المقتضب حـ٢ ص٢٩١
٥ ــ الكتاب حـ٣ ص٤٨٩

عنهادفعاًللالتباس[1] إلى قولهم (تيا) تصغيراً لـ(ذِه) و (ذِى) .

قال المبرد (فإذا ، حقرتِ (ذِه) و (ذِى) قلت : تيًّا ، وانما منعك أن تقول : ذيًّا كراهة التباس المذكر بالمؤنث ، فقلت : تيًّا ، لأنك تقول : (تا) فى معنى (ذِهْ) ، و(تِى) كما تقول : (ذى) فصغرت (تاَ) لئلا يقع لبس ، فاستغنيت به عن تصغير (ذِه) أو (ذِى) على لفظها .

قال الشاعر[2] :

وخبّرْ تُمَانِى أنما الموتُ بالقُرَى

فكيف وهاتا هضبة وقليبُ

وقال عمران بن حطان الخارجى[3] :

وليس لعيشنا هذا مهاة

وليس دارنا هاتا بدار

* وقد يستغنى بتصغيرمهمل عن تصغير مستعمل كقولهم فى مَغْرِب الشمس مُغَيرِبان ، وعشاة عُشَيّان[4] * وقد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر قالوا :

---

١ ـــ الكتاب حـ٣ ص٤٨٩ وينظر همع الهوامع حـ٢ ص٤٨٨ و كتابنا «مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين ص٢٩ ، دار المعرفة الجامعة ـــ إسكندرية .

٢ ـــ الشاعر هو : كعب الغنوىّ فى رثاء أخيه أبى المغوار ينظر الأصمعيات ص٩٧ ـــ ص١٠٠ ، الأمالى لأبى على القالى حـ١ ص١٤٨ .

٣ ـــ المهاه بالهاء : الصفاء والرقة ، وقال الأصمعى هو بالتاء ، ووزنه (فَعْلَة) وهى البقرة الوحشية ينظر : المقتضب حـ٢ ص٢٨٨ .

٤ ـــ همع الهوامع حـ٢ ص١٩٠ .

أتانا قصراً أى عُشَيّا ولم يصغروا قصراً استغناء عنه بتصغير عُشَيّا ، قال ابن مالك ويطرد ذلك منهما جوازاً إن جمعهما أصل واحد نحـــــــــــــو :

جليس بمعنى مجالس فلك أن تستغنى بتصغير أحدهما عن الآخر لأنهما جمعهما أصل واحد وهو اشتقاقهما من الجلوس لأن مادة كل منهما ج ل س فلك أن تستغنى بتصغير مجالس وهو : مُجَيلس عن تصغير جليس ولك أن تستغنى بتصغير جليس وهو جليس عن تصغير مجالس [1] .

* وعن تصغير (أمس وغدا) قال سيبويه «استغنوا عن تحقيرهما (تصغيرهما) بتصغير الذى هو أشد تمكنا ، وهو اليوم والليلة والساعة» [2] .

* وعن تصغير (اسم ، ابن) يقولون (سُمَىّ) ، و (بُنَىّ) قال سيبويه «حذفت الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها» [3]

ويقول ابن يعيش (اعلم ان ماكان على حرفين من الأسماء التى يلحقها التصغير والجمع والإعراب فإنه على ثلاثة أضرب أحدها : ماكان أصله على ثلاثة أحرف وأسقط منها واحد تخفيفاً أو لعله توجب ذلك) [4] .

---

١ ـ همع الهوامع جـ٢ ص١٩٠ .
٢ ـ الكتاب جـ٣ ص٤٨٠ وينظر : همع الهوامع جـ٢ ص٢٠٩
٣ ـ الكتاب جـ٣ ص٤٥٤ .
٤ ـ ابن يعيش جـ٦ ص٢

ثالثا : ظاهرة الاستغناء في الأفعال الملازمة للبناء للمجهول :

وتعتبر الافعال الملازمة للبناء للمجهول من أبرز ظواهر الاستغناء في الصرف العربي إذ نراها في الاستعمال وقد سدت مسد المبنى للمعلوم والمجهول جمعاً ..

وهذه الافعال التى اكتفى فيها بصيغة البناء للمجهول ذات سمت خاص إذ أنها من حيث معناها يتعلق الاهتمام فيها بمن وقعت عليه أكثر من تعلقه بما وقعت منه .

وقد عقد لها سيبويه فصلاً خاصاً وذكر منها :

جُنّ ، وسُلّ ، وزُكِمَ ووُرِدِ ورُذِل[1]

وزاد الرضى في شرح الكافية : حُمّ ، وفُئِدَ ، ووُعِكَ وعقد لها ابن قتيبة بابا خاصاً في (أدب الكاتب) ، كما تناولها ثعلب في (الفصيح) .

وجمع السيوطي منها أفعالاً كثيرة غير ماسبق في كتابة (المزهر)[2]

ومنهـــــــــا:

زُهِيَ بمعنى : تكبر ، وهُرِع إلى كذا ، واضطُرَّ ، واشتُهِرَ ، واستُهْتِرَ ، وعُنِى .

وير البحث أن ظاهرة الاستغناء بهذه الصورة في تقديرى دليلاً على حكمة اللسان العربى ودقته ، ونأيه عن فضول الكلام .

---

١ ــ الكتاب حـ٤ ص٦٧ وينظر المخصص حـ١٥ ص٧٢ ، ص٧٣.
٢ ــ المزهر للسيوطي حـ٢ ص١٥٢ .

وقد ورد استخدام هذه الافعال فى القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى : «وجاءه قومه يهرعون إليه» سورة هود آية ٧٨

وقوله تعالى : «إلا ما اطررتم إليه» سورة الانعام آية ١١٩

وقد ورد (اضطر) فى القرآن الكريم مبنيًا للمعلوم فى موضعين فقط من مواضع سبعة وهما قوله تعالى : «ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير» سورة البقرة آية ١٢٦

وقوله تعالى : «ثم نضطرهم إلى عذاب غليظ» سورة لقمان آية ٢٤

رابعا : ظاهرة الاستغناء فى الأفعال ناقصة التصرف أو الجامدة :

تبدو ظاهرة الاستغناء فى هذه الافعال واضحة جلية ، فهناك أفعال ملازمة لصورة الماضى وذلك مثل :ـ

نِعْم ، وبِئْس

وحبّذا ، ولاحبّذا ومنها :

ـــ فعلا التعجب (ما أفعَلَه ، وأفعِل به)

ـــ وأفعال الاستثناء مثل :

خلا ، وعدا وحاشا وكذلك :

ليس ، ومادام (من أخوات كان) وحرى ، واخلولق وأنشأ وأخذ (من أفعال المقاربة والشروع) .

ـــ ومنها : طالما ، وقلما ، وكثرما[١]

فهذه كلها أفعال لزمت صورة الماضى ، وجمدت عليها ووراء هذا الجمود أن هذه الافعال اقترنت بمعان ثابتة هى : المدح ، أو الذم ، أو التعجب ، أو الاستثناء ، أو حتى أصبح المراد منه مجرد الحدث ، وكان من نتيجة هذا أن تركنا جنباً عنصر الزمن ، وأصبح الزمن الماضى المستفاد من صيغة الفعل له القدرة على استيعاب كل الأزمنة ولم تعد الحاجة إلى صيغة الأمر أو المضارع وغيرهما ملِحة .

وهناك أفعال لزمت صورة الأمر ، واستغنت عن الماضى المضارع ، لأن المعنى الذى تدل عليه تناسبه صيغة الأمر أكثر من غيرها ، ومن ذلك الفعل :هَبْ بمعنى افرض وتَعَلَّم بمعنى اعلم

وقد ورد هذان الفعلان فى قول الشاعر[٢] :

فقلت : أجرنى ، أبا مالك

والا فهبنى امرأ هالكا

---

١ ـــ الكتاب جـ٢ ص٣٠٩ ، ص٣٤ ، ص٣٤٩ ، ص٣٥٠ .

٢ ـــ الكتاب جـ١ ص٩٣

وقول الآخر :

تَعَلَّمْ شفاء النفس قهر عدوها

فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

وكذلك : هات بمعنى : أعط

وتعالى بمعنى : أقبل

وهكذا أغنت صورة الأمر فى هذه الأحوال ، أو فى هذه الأفعال بحكم المعنى الذى تدل عليه عن صيغتى المضارع والأمر .

وعلى هذا النهج من ظاهرة الاستغناء جاءت هذه الأفعال الملازمة لصيغة المضارع نحو :

يهيط بمعنى يصيح

ويميط بمعنى يدفع

وفى مجال تصريف الفعل نرى أفعالاً ناقصة التصرف يأتى منها بعض الصيغ مستغنية بها عن صيغ أخرى، فهناك أفعال يأتى منها الماضى والمضارع ، ولايأتى منها الأمر مثل أفعال الاستمرار : مازال ، ومافتئ ، ومابرح ، وما انفك ، وقد يأتى من بعضها اسم الفاعل .

والصيغ المستعملة تغنى فى اللسان العربى عن الصيغ المهملة مثل :

«ولايزالون مختلفين إلا مَنْ رحم ربك» سورة الحديد آية ٧

و«لن نبرح عليه عاكِفين» سورة طه آية ٩١

وقوله تعالى : «تالله تفتؤ تذكر يوسف» سورة يوسف آية ٨٥

وهذه الأفعال بما يفيده معناها من الاستمرار ، نراها فى غير حاجة إلى صيغة الأمر التى لم تُسمَع فى الاستعمال العربى :

ومنها الفعلان : يدع ، ويذر ورد منه المضارع والأمر ، ولم يرد منهما الماضى ، وفى تصور بعض الصرفيين أن ماضى يدع ، ويذر ترك وأميت واستغنى عنه بالفعل الماضى ترك[1] .

وقد ور د الاستعمال العربى بالفعل الماضى من الفعلين :

يدع و يذر

ومن ذلك قول أنيس بن زنيم الليثى فى عبدالله بن زياد :

سَلْ أميرى مَاغَيّره :: فى وصالى اليوم حتى وَدَعه

وروى فى قراءة شاذة : (ما وَدَعَك ربك وماقلى) لكنه قليل ، لا يقدح فى وجود ظاهرة الاستغناء فى هذين الفعلين .

والفعلان كاد و أوشك ، استعمل العرب مضارعاً لهما : ومضارع أوشك أكثر

١ ـ الكتاب حـ١ ص٩٣

استعمالاً من ماضيها ، كما ورد اسم فاعل لأوشك في قول الشاعر .

فإنك موشك أن لا تراها

وتعدو دون غاضرة العوادى

وفى قول الآخر :

فموشكة أرضنا أن تعود

خلاف الأنيس وحوشا يبابا

وذكر بعض النحاة أنه ثبت ورود اسم الفاعل من كاد في قول الشاعر :

أموت أسى يوم الرجام وإننى

يقينا لرهن بالذى أنا كائد

ويتحقق هذا القول وجد أن هناك تحريفاً وأن اللفظ هو (كابد) وهو اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله ، إذ القياس أن اسم الفاعل من (كابد) مكابدة . قال ابن سيده (كابده مكابدة وكبادا : قاساه والاسم كابد وقد أيد هذا ابن السكيت في شرحه ديوان كُثَيِّر [1]

وعلى أية حال فالصيغ المستعملة من هذين الفعلين استغنى بهما عن بقية المشتقات منهما .

1 ـ الأشمونى ص١٣١ تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد .

خامسا : الاستغناء ببعض الصيغ عن بعض :

ولعدد من الدوافع كان استغناؤهم ببعض الصيغ فى التعبير عن البعض الآخر منها كراهيةَ أن يثقل عليهم أو رغبة فى التخفيف أو نتيجة الكثرة .

* ومن ذلك ما ورد من :

نيابة (فَعَل) عن (فَعُل)[1]

* ومنه الاغناء بـ(فَعَل) عن أفْعَل ، وفاْعل ، وافتعل وتَفَعّل

من نحـــــو :

أرْقَل وأعنق أى سار سيراً سريعاً

وأذنب بمعنى أثم وأقسم بمعنى حلف[2]

* ومنه استغناؤهم عن صيغة (فَاعِل) من (فَعَل) بالفتح بغيرها كشايح ، وأشيب ، وطَيّب وعفيف فلم يقولوا : شائخ ولا شائب ، ولا طايب ولا عايف[3]

* وقد يستغنى بـ(فَعيل) عن مفْعول نحـــــو :

دَهين ، وَكحيل ، وجَريح ، وطريح قال صاحب : أوضح المسالك ، ومرجعه إلى السماع ، وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيل بمعنى فاعِل نحـــــو :

قَدَر ، ورَحِـــمَ كقولهـــــم :

---

١ ـــ الخصائص حـ١ ص١٠٥ . وهمع الهوامع حـ٢ ص١٦٢ .

٢ ـــ همع الهوامع حـ٢ ص١٦٠ ، ص١٦١ وينظر : الزوائد فى الصيغ فى اللغة العربية فى الأفعال ، للباحث ص١٣

٣ ـــ أوضح المسالك حـ٣ ص٢٤٤

قديـــــر ، ورحيـــــم[1]

* صيغ المطاوعة تغني عن المبنى للمجهول ، ومن ذلك صيغة (أنفَعل) التى تأتى مطاوعة لـ (فَعَل) وهو المعنى الغالب على هذه الصيغة ، نحـــو :

كســرت الزجاج فانكســر

وقطعته فانقطع

وجذبته فانجذب

نلاحظ أن صيغة (انفعل) التى جاءت أثراً لـ(فعل) أغنت عن بنائها للمجهول (فانكسر الزجاج) أغنت عن (كُسِر الزُجَاجُ) .

* وكــذلك (تفَعّل) المطاوع لـ(فَعّل) بتــشــديد العين و أغنى عن بناء أصله للمجهول أيضاً مثل الفعل (تعَلّمَ) أغنى عن (عُلّم) .

* وكذلك (افْتَعَل) المطاوع لـ(فعل) مثل :

مَزَجْتُهُ فامتزج ، فبجانب أنه مطاوع للأول أغنى عن بناء أصله للمجهول فامتزج أغنى عن مزج ، وأرْتَفَعَ المطاوع لرِفَعَ أغنى عن رَفَعَ .

يقول سيبويه «ولن نسمعهم قالوا : فَقُرَ ، كما لم يقولوا فى الشديد شَدُدَ ، استغنوا باشتد وافتقر ، كما استغنوا باحمارّ عن حَمِر»[2]

وقال سيبويه فى موضع آخر (استغنوا بـ(افتقروا واشتَدّ) عن (فَقُرَت وأشدُدتُ) كما

١ ــ السابق نفسه جـ٣ ص٢٣٦ .
٢ ــ الكتاب جـ٤ ص٣٢ .

استغنوا (باحمار عن حمر) يريد أن (احمارّ) أيضا لم ينطق بالماضى منه إلا بزائد

نحـــــو:

احمرّ واحمـــارّ

كما استغنوا (بارتفع) عن (رَفَعَ) وعليه جاء (رفيعٌ)[1]

وفى شرحه لعبارة سيبويه قال السيرافى « قولهم (افْتَقَرَ فهو فقير) ، و (اشْتَدَ فهو شديد ، لم يأت شديد وفقير على هذا الفعل ، وانما أتى على فعل لم يستعمل وهو (فقُر) كما تقول : ضَعُفَ ، وشَدُدْتَ على فعلت ، واستغنوا بافتقرو اشتد عن ذلك ، كما استغنوا باحمار عن حمر ، لأن الألوان يستعمل فيها (فَعل) كثيراً[2] .

* ومنه استغناؤهم بـ(افعالّ) عن (فَعِل) و (فَعُل) وذلك نحـــو :

ازراقّ ، واخضـــارّ

قال سيبويه : «وقد يستغنى بافعال عن فَعِل وفَعُل وذلك نحـــو : ازراقّ ، واخضارّ ، واصفارّ ، واحمار واشراب ، وابياضّ ، واسوادّ ، واسْوَدّ ، وابيضّ ، واخضرّ ، واحمرّ ، واصفر أكثر فى كلامهم ، لأنه كُثر فَحَذَفوه»[3] .

* ومنـــه أيضـــاً استـغناؤهـــم بمثـــل (ترك) عن (وذر ، وودَعَ) قـال صاحـــب المنصـــف «واذا كانـــوا قد قالوا «يذَرُ ويدَعُ» ولم يقـــولوا (وَذَرَ) ولا ودَعَ) استغنـــاء عنها (بترك) على ماقـــال سيبويه مع أن بين الماضى والمضارع ـــبــ

١ ـــ الكتاب حـ٤ ص٩٩ . المنصف حـ١ ص١٦
٢ ـــ هامش الكتاب حـ٤ ص٩٩
٣ ـــ الكتاب حـ٤ ص٢٦

قريباً[1] ، قال ابن جني (ومما رفضوه استعمالا وان كان مسوغاً قياساً وذرَ) وودَع استغنى عنهما بترك»[2] .

* وكان استغناؤهم بصيغة عن أخرى لكراهة الاثقال قال سيبويه «إذا أردت أن تكثر الشئ بالمكان وذلك قولك : «أرضٌ مَسْبعَه ، ومأسدة ومذأبه ، لم يجيئوا بنظير ذلك فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو : الضفَدع والثعلب كراهية أن يثقل عليهم ، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرة الثعالب ونحو ذلك . وانما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها»[3]

سادسا : ظاهرة الاستغناء في صيغتي التعجب :

قال سيبويه (هذاب باب يستغنى فيه عن (ما أفْعَلَهُ) بما أفعل فعله ، وذلك فى الجواب ، الا ترى أن لاتقول : مـا أجْوبَه ، إنما تقول : ما أجْوَدَ جوابه ، ولاتقول هو أجود منه ، ولكن هو أجود منه جواباً ، ونحو ذلك ، وكذلك لاتقول : أجْوِد بجوابه ، ولا يقولون فى قالَ : يقيل ما أقْيَلَه ، استغنوا بما أكثر قائلته ، كما قالوا : تركت ، ولم يقولوا : وَدَعْتُ»[4]

فقد يستغنى العرب عن التعجب بصيغته المباشرة وهى (ما أفعَلَه) و (أفْعِل به) إلى التعجب بصيغة غير مباشرة .

---

١ ـــ المنصف حـ١ ص١٦

٢ ـــ الخصائص حـ١ ص٣٩١ .

٣ ـــ الكتاب حـ٤ ص٩٤ .

٤ ـــ الكتاب حـ٤ ص٩٩ وينظر : الخصائص حـ١ ص٣٩١ وسبق للبحث أن عرض لذات الصيغتين عند الكلام عن الاستغناء عن الفاعل وذلك من منظور نحوى .

وزاد ابن عصفور وغيره فيما رصد السيوطى (ومن الأفعال التى استغنى عن الصوغ فيها ، قام ، وقعد ، وجلس ، وغضب ، وشكر ، استغناء بما أحسن قيامه ونحوه ، وقال ابن الحاج بل لأنها لايتصور فيها المفاضلة فلا يرجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام ، وكذا القعود والجلوس[1] . وهو متفق فى ذلك مع التفضيل .

سابعا : ظاهرة الاستغناء فى التعويض :

التعويض هو أن يحذف حرف من الكلمة ، ويعوض عنه حرف آخر ، وغالباً مايكون فى غير مكان المعوض وهى ظاهرة ليست قياسية ، كما عوضوا عن لام اسم وابن بهمزة الوصل فيها . وعوضوا بهاء التأنيث فى ثُبَة ، وعِزه ، وعِضَة عن لامها المحذوفة

ومن القياس فيها : حذف الفاء من مصدر المثال الواوى مكسور العين فى مضارعه ، والتعويض عنها بهاء فى المصدر مثل : عِدَة وزِنَة[2] .

قال السيوطى «ومن سُنَنِ العرب التعويض ، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة ، كإقامة المصدر مقام الأمر نحو : قوله تعالى : «فَضَرْبَ الرِّقَابِ» سورة محمد آية ٤

والفاعل مقام المصدر نحو :

قوله تعالى : «ليس لوقعتها كاذبة» سورة الواقعة آية ٢

والمفعول مقام المصدر نحو :

---

١ ـ همع الهوامع جـ٢ ص١٦٦ .

٢ ـ ابن يعيش جـ ١٠ ص٥٩ .

قوله تعالى : «بأيكمُ المفتون» أى الفتنة سورة القلم آية٦

والمفعول مقام الفاعل نحو :

قوله تعالى : «حِجَاباً مستوراً» أى ساتِراً الإسراء آية٤٥

ثامنا : ظاهرة الاستغناء فى باب النسب :

وذلك فى استغنائهم عن ياء النسب بصوغ فَعّال من الحرفة نحـــو :

خبّاز ، وقزاز ، وسقّاء وبناء ، وزَجّاج[1]

---

١ ـــ همع الهوامع جـ٢ ص١٩٨ .

الفصل الرابع

ظاهرة الاستغناء دوافعها ودلالاتها

* يعرض هذا الفصل لأهم الدوافع التى أدت بالعربى إلى اللجوء للاستغناء فى أثناء كلامه ..

فضلاً عن الوقوف على أهم مانجم عن ذلك من دلالات أهمها دعم قانون الإيجاز فى اللسان العربى وغير ذلك مما له أهميته فى خصائص العربية

كان الصواب للعرب في لغتهم ــ إعرابا وبلاغة ـ أمرا يستندون في تحصيله إلى السليقة ، فلم يكونوا يجرون في إقامتهم كلامهم ، وتحريهم إعرابه ، وتخيرهم أساليبه ، على قواعد خاصة ، وقوانين يوقفون عليها بحيث يصدر عنهم مايصدر من قول مُلاحظاً فيه تلك القواعد وهذه القوانين :

ولستُ بنحويّ يلوكُ لسانه ولكنْ سَليقَيَ أقولُ فأعْرِبُ

وقد اختلف العلماء والأدباء قديماً وحديثاً في مقدار تمكن العربي من لغته فذهب فريق إلى أن العربي يجرى في لغته على الفطرة والطبع فهو لا يزيغ ولا يطاوعه لسانه إذا قصد أن يزيغ[1] .

ويقول الجاحظ : (كُلُّ شيءٍ للعرب فإنما بديهة وارتجالُ ، وكأنه إلهامٌ ، وليس هناك معاناة ولا مكابدة ، ولا إجالة فكر ولا استعانة وانما هو أن يصرف وهمه إلى الكلام ، والى رجز يوم الخصام ، أو حين يمتح رأس بئر ، أو يحْدُو ببعير ، أو عند المقارعة أو المناقلة أو عند صراع أو في حرب ، فما هو إلاَّ أنْ يصرفَ وهمه إلى جُملة هذا المذهب ، والى العمود الذى إليه يقصد فتأتيه المعانى إرسالاً ، وتنثال عليه الألفاظ انثيالاً ، ثم لايقيده على نفسه ولا يُدَرِّسُه أحداً من ولده . وكانوا أميين لايكتبون ومطبوعين لايتكلفون وكان الكلام الجيد عندهم أظهر واكثر وهم عليه أقدر وله أقهر ، وكل واحد في نفسه أنْطَقَ ومكانه من البيان أرفع وخطباؤهم للكلام أوجد ، والكلام عليهم أسهل ، وهو عليهم

١ ــ قال الفراء : (إن طباع أهل البدو الإعراب ، وطباع أهل الحضر اللحن) . وقال ثعلب : (العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعنى . ولايفسد الإعراب المعنى . فإذا كان الإعراب يفسد المعنى ، فليس من كلام العرب) . طبقات النحويين واللغويين ، لأبى بكر الزبيدى ، ص١٣١) . وينظر : أثر القرآن الكريم في اللغة العربية ص٥٠ أحمد حسن الباقورى ، دار المعارف ط٣ .

أيسر من أن يفتقروا إلى تحفظ ، ويحتاجون إلى تدارس [(١)]

ومما يرويه العلماء شاهداً على أن اللغة العربية عند العرب طبيعة راسخة ، وجبلة ثابتة هذه المسألة :

فمن ذلك مسألة «كنت أظن العقرب أشد لسعاً من الزنبور ، فإذا هو هي» فقد ذكروا أن سيبويه أنكر «فإذا هو إياها» وأجازه الكسائى ، فاحتكما إلى أعرابى فقضى لسيبويه أن لسان العربى لم يطاوعه فيقول : «فإذا هو إياها» . وإن كان قد انتصر للكسائى كما تقول إحدى الروايات ، فذلك تدليس ، لأن أنصار الكسائى لما رأوا أن العربى لايستطيع النطق بما أنكر سيبويه ؛ اكتفوا بأن تطرح المسألة على مسامعه ، فيقول : الحق مع الكسائى ؛ دون أن ينطق العبارة كما أرادها الكسائى ، واكتفوا منه بأن يقول : رأى الكسائى صحيح !

ومن ذلك مانقل عن أبى حاتم السجستانى أنه قال : قرأ علىّ أعرابىّ : طيبى لهم وحُسْن مآب ؛ فقلت له طوبى ، فقال : طيبى ، فأعدت وقلت طُوبى ، فقال طِيبى . فلما طَالَ علىّ ، قلت : طو ، طو ، فقال : طى ، طى !

ومثل هذا كثير ، فالعربىّ فى الاستغناء كان يتحاكم إلى فطرته النقية ، وعروبته المعربة ، وعندما كانت تتلاقى القبائل العربية فى الأسواق ومواسم الحج كانت تتخير وتنتقى الأفصح والأيسر بطريقة تلقائية يحكمها استقامة الفطرة اللغوية ، واستقامة اللسان ، واتساع آفاق التعبير التى جاوزت حدود القبيلة ، ومطالبها الضرورية ، إلى حياة أكثر

١ ـ البيان والتبيين جـ٣ ص٢٨



حدوداً وأوسع مطالب .

وفي هذا الطور نضجت اللغة تماماً ، وأصبحت معدة لأن ينزل بها القرآن الكريم الذى كانت فصاحته وبلاغته آيه للناس وهو النص الذى «لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه».

وإذا كان لنا من خلال ذلك أن نقف على الدوافع التى كانت وراء شيوع ظاهرة الاستغناء في اللسان العربى فضلاً عما ترتب على ذلك من دلالات على ما وجدنا فى كل من قضايا النحو والصرف فيمكننا الانتهاء إلى مايلي :

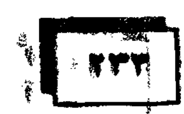
١ ــ أن في الاستغناء دعماً لقانون الإيجاز فى اللسان العربى ، فاللسان العربى يرفض الفضول ، ويؤثر الإيجاز حتى إنه كان محور البلاغة عندهم وفيما أسلفناه من مواضع للاستغناء في القضايا النحوية والتصريفية يكشف بجلاء عما في الاستغناء من دلالة بيّنة على الإيجاز فحين تحل الهمزة في الفعل المضارع محل الضمير (أنا) قال السيوطي (ذهب بعض المتقدمين إلى أن (أنا) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم))[1]

وعندما نقول مثنى بدلاً من اثنين اثنين أو ثلاث بدلاً من ثلاثة ثلاثة ورباع بدلاً من أربعة أربعة .

وعندما يستغنى بمرفوع كان التامة عن منصوبها . كل هذه الملامح تضاف إلى غيرها فتؤكد وجهة الإيجاز في التعبير العربي وهو تقليل الكلام دون إخلال بالمعنى .

٢ ــ باعتبارها واحدة من وسائل التنمية اللغوية ، إذ يتيح لها الفرصة لتناول المعنى الواحد بأكثر من عبارة مما يجعلها لتناول المعنى الواحد بأكثر من عبارة مما يجعلهـــا أكثر

١ ــ همع الهوامع حـ١ ص٦٠ وينظر : الكتاب حـ٢ ص٣٦٦ وينظر في الاستغناء عن الفاعل من هذا البحث .



قدرة على التعبير عن المعانى والأشياء فى مواجهة ظروف متباينة ، ودور الاستغناء فى هذه الناحية وإن كان محدوداً ، لأن مهمته فى التطوير اللغوى أوضح وأظهر ، لكن مهمته فى الإنماء وإثراء القاموس اللغوى قائمة ويبدو فى ظاهرة (العدل) إذ الصيغة المعدول إليها فيها توسيع لأسباب التعبير اللغوى وإن كان كل تعبير منها له مايدفع إليه .

وهذا كله بجانب دعم دلالة الصيغة يمنحها القدرة على أداء معان متعددة ، من القلة عندما تؤدى ما تؤديه جموع الكثرة مثل قوله تعالى : «وافئدتهم هواء»

سورة إبراهيم آية ٤٣

وجموع الكثرة عندما تؤدى معنى القلة مثل قوله تعالى : «ثلاثة قروء»

سورة البقرة آية ٢٢٨

وصيغ المطاوعة عندما تغنى عن البناء للمجهول مثل : انكسر الزجاج .

وكذلك : عندما يحل الفاعل أو الحال محل الخبر . وعندما تحل (أن) واسمها وخبرها محل مفعولى (ظن) .

وعندما تكتفى (كان وأخواتها) بالمرفوع عن الخبر ، وتتضمن معان جديدة ماكانت تدل عليها عندما كانت ناقصة .

وعندما يتخذ صيغاً لتصغير المبنيات تختلف عن صيغ تصغير المعربات .

٣ ـــ وجود ظاهرة الاستغناء يكشف عن عجز القياس النحوىّ فى بعض القضايا ..

يقول أبوحيان فى الارتشاف «اللغة من الأمور الوضعية لاتمنطق ولاتعلل»[1] . وهذا قول يتحدث عن طبيعة اللغة بماهو أدنى إلى الفهم الصحيح ، وأقرب إلى الحقيقة ، ومواجهة

---

١ ـــ الارتشاف ص٨٤ .

القضايا اللغوية بأقيسة ضابطه ، شاملة مستوية أمر غير ميسور فى كثير من الأحيان .

ففى الاستغناء على ماسبق أن رصدنا يعدل العربىّ أحياناً عن صيغة حكم بها القياس ، أو بتعبير أدق عدل القياس النحوى عن الصيغة التى آثرها العرب فى نطقهم ، مثل : أبى يأبى بفتح الباء مع أن القياس كسرها .

وكذلك فى جَمْع (فَعْل) على (أفْعَال) صحيح العين ، مع أن القياس الصرفى (أفْعُل) .

كما ورد عن العربىّ تصغير بعض المبنيات على مارصدنا من تصغيرهم لاسم الإشارة وللاسم الموصول والقياس النحوى والصرفى فى ذلك مقصور على الأسماء المعربة والأفعال المنصرفة .

فظاهرة القياس تكشف عن لون المواجهة اللغوية أو اللسانية فى التعبير عن الأشياء والموجودات والمعانى بطريقة تختلف عن الحلول التى طرحتها الأقيسةُ النحوية والصرفية والعربى فى الاستغناء كان يتحاكم إلى فطرته النقية ــ على ماسبق أن ذكرنا ــ وبرغم هذا يتجرد النحاة ــ وبخاصة نحاة البصرة ــ للانتصار لأقيستهم ، ولو استغنى العربىّ عنها ، أعنى ولو سبق للعرب أن قالوا صيغاً ، ألفوها تغنى عما تكلفه النحاة بالقياس ، ولا أدل على ذلك من قول المبرد والذى سبق أن أشرنا إليه وهو يقول عن الاستغناء «ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول فى رَجُل أرْجَال ، وفى سَبُع أسبَاع ، لأنه الأصل»[1] .

١ ـ المقتضب جـ٢ ص٢٠١ .

هذا هو الانتصار للقياس يبدو فى كلام المبرد ، يجيز للشاعر صيغة استغنى عنها العرب وعدلوا إلى غيرها ، ويدعو إلى هذا بدافع الضرورة ، مع أن الضرورة تقدر بقدرها ، وهى فى الوقت نفسه مرتبطة بالوارد عن العرب .

٤ ــ هناك من الاستغناء مايمكن أن نسميه الاستغناء الفطرى يدفع إليه العربى الفصيح بسليقته وفطرته على طريقة المستبين نحو إعداد لغته ، وتأهيل للسانه للتعبير عن أشرف المعانى .

وأهدى الشرائع ، وأحسن القصص ، وأقدس المبادئ ، وأعمق العلوم ، وأصدق الخبر .

فالعربى يستخدم صيغة (أَفْعَال) فى الجمع . حيناً ، و (أَفْعُل) حيناً آخر .

كما أنه يكتفى بصيغة القلة عن الكثرة ، ويكتفى بتصغير (الذى) عن تصغير (من وأى) .

وأكثر التصغير فى القضايا التصريفية يدخل فى الاستغناء السَلَقِىّ ، وهناك الاستغناء الاصطلاحِىّ الذى قال به النحاة عند تخلف بعض شروطهم التى وضعوها لمصطلح معين ، فيستبدلون به مصطلحاً آخر . كقولهم بالفاعل أو الحال الذى سد مسد الخبر ،

وقولهم بأسماء الأفعال المنقولة ، والمصدر الذى أغنى عن لفظ فعله .

وقولهم بشبه الجملة .

وقولهم بكان التامة

وقولهم بنائب الفاعل

وقولهم بظاهرة العدل .

فالاستغناء في هذا كله يتجاوز باب المصطلحات ، وهو مجرد تصور من النحاة لضروب التعبير عن العرب ، ووضعها في قوالب ملائمة من قواعدهم .

٥ ـ فالاستغناء يعطي أبعاداً جديدة لسمت اللسان العربي في البيان وقدرته على التعبير .

فمن سمت اللسان العربي أن الصيغ فيه ليست قوالب جامدة ، وأنه ينتقل من صيغة إلى صيغة ، ويستخدم صيغته فيما تستعمل فيه صيغة أخرى ، فهو يستخدم صيغ جموع القلة في الكثرة ، ويستخدم بعض صيغ القلة مستغنياً عن الصيغ الأخرى .

وفي مواضع من الأفعال يكتفي بالبناء للمجهول لأن الفاعل فيها يعد ذكره نافلَة ، ولأن المعنى غير ملح في طلبه ، وبعض الأسماء التي لا تأخذ نصيبها في العملية التصريفية يقدم لها البديل ، فاستغنوا بـ(اللتَّيان) عن تصغير (اللاتى) واستغنوا بـ(اللَّذيّا) عن تصغير (من وأى)

وللسان العربي أساليب تعبيرية فيها من الروعة والجمال مايجعلها آية في الفصاحة والبيان منها ماورد وقد حلّ فيه المصدر محل الفعل مما يجعلها في حالة من الروعة والقدرة البيانية والتي يمكن أن تفتقدها لو كان الفعل محل المصدر

فضلاً عن استخدام صيغة واحدة في أكثر من اتجاه على ماوجدنا من صيغة

(فَعَالِ) فالعرب يعدلون إلى صيغة (فَعَالِ) للتسمية نحو : حَذَامِ

وللأمر نحو : نَزَالِ

وللمصدر نحو : فجارِ

وللصفة نحو : خَلاَقِ

وفى قيام (أن واسمها وخبرها ، مقام مفعولى (ظن) وأخواتها وجهة فى التعبير لاتتحقق فى حالة وجود المفعولين .

٦ ـ الاستغناء فى عملية تصريف الأفعال ... ؟

إذ نرى قدراً منها لايتجاوز صورة الماضى ، كما نرى أفعالاً ملازمة للأمرية ، وأخرى ملازمة لصورة المضارع ، كما نرى أفعالاً أخرى ناقصة وهذه الأفعال كلها استغنى بما سمع من تصرفاتها عن التصرفات الأخرى التى لم يستعملها العربى ، أو استعملها وعدل عنها ، هذه الظاهرة بخاصة تعنى أن الأفعال فى هذه الحالة تحولت إلى وظيفة لغوية أخرى جعلتها أشبه بالأدوات التى تحمل معانى يراد منها أن تؤديها فحسب وهذا واضح فى :

نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس والأفعال ناقصة التصرف من أخوات كان أو كاد وغيرها .

٧ ـ فى الاستغناء تعبير عما هو مركوز فى طبع العربى من رغبته فى التجانس الصوتى فى الصيغة والتماس ماكان خفيفاً وميسوراً فى النطق ، فالعرب استخدمت (الطّس) و (الخشن) بمعنى واحد وآثرت الأخير بالتعبير ولم يصبح للأول وجود إلا فى

بطون المعاجم ، ولهجات بعض القبائل التى رفضها الذوق العام للعرب ممثلاً فى أسواقهم الأدبية .

وكذلك (الجِرِشّى) و (النَّفس) آثروا الأخير وتركوا اللفظ الأول ، ومن ذلك فى القضايا التصريفيَة لجزوهم إلى (أفْعَال) .. جمعاً لـ(فَعْل) مع أن الأولى (أفْعُل) حسب كثرة الاستعمال التى بنى عليها الصرفيون قواعدهم .

وسبق أن ذكرنا ماقاله الأشمونى الذى رجع إلى كلام ابن مالك فى شرح الكافية وفيه يقول : إن أفعالاً أكثر من (أفْعُل) فى (فَعْل) الذى فاؤه واو مثل : وقت وأوْقات ، ووَصْفٌ و أوصاف ، ووَقْفٌ و أوْقَاف ، ووَكْرٌ و أوْكَار ووَغْدٌ وأوْغاد .

فاستثقلوا ضم عين أفْعُل بعد الواو فعدلوا إلى (أفْعَال) .

ثم ألحق الأشمونى المضاعف من (فَعْل) نحـــــو :

عَم ، ورَب ، وبرّ ، وقدٌ

بما فاؤه واو وفى حسابه ماكان فى خلد العربىّ الذى استخدم هذه الصيغة من الخفة والتجانس الصوتى .

ومن ذلك قولهم فى جمع (شِسْع) (شُسُوع) جمع كثرة ، ولم يرد لها جمع قلة ، وسبق أن رصدنا ماقاله المبرد عن ذلك فى كتابه (المقتضب) ، واذ لو نظرنا فى صيغ القلة التى تناسب صيغة (فِعْل) مثل : أفْعُل وأفْعَال لوجدنا فيها بلاء كبيراً وجهداً شديداً على اللسان بسبب تلاقى حرفى الشين والسين ، وهذا يخف إلى حد كبير فى صيغة

(فُعُول) التى يضم فيها الحرفان جميعاً .

كذلك مارواه سيبويه[1] من أن العرب لم تقل (فَقُر) واستغنت عنها بـ (افتقر) .

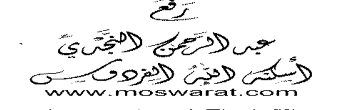
وكذلك روى أن العرب[2] قالت :

ما أكثر قائلته !! واستغنت بالصيغة غير المباشرة للتعجب عن الصيغة المباشرة وهى ما أَقْيَلَهُ .

فالدافع وراء هذا الاستغناء وهو التخفيف والتماس الأيسر فى التعبير ، إذ نرى ذلك واضحاً فى (افتقر) وفى عبارة (ما أَشَدَّ قائلته) أكثر من (فَقُرَ) و (ما أَقْيَلَه) .

١ ــ الكتاب حـ٤ ص٣٣ وينظر : المدخل فى هذا البحث .
٢ ــ الكتاب حـ٤ ص ٩٩ وينظر : الاستغناء في التعجب في هذا البحث .

الخاتمة



وهكذا انتهى بنا استقراء ومعالجة ظاهرة الاستغناء فى قضايا النحو والصرف إلى جملة من النتائج ينبغى أن يضعها الدارسون المتخصصون فيما بعد خُطى على معالم الطريق فى الدرس اللغوى الذى يستهدف الكشف عن مسالك التطور فى حياة العربية فيما بعد .

ولا أُعَنِّى القارئ بتفصيل القول فى هذه النتائج فإن لها مكانها فيما كتبت فى هذا البحث الذى قمت به ، وخاصة ما ورد فى الفصل الرابع منه ففيه مايغنى عن إعادته هنا مرة أخرى .

ثم إنى بهذا الاستقراء وهذه المعالجة يَسَّرت على الباحثين ما استطعت محاولاتهم الجاهدة فى استقراء ظاهرة الاستغناء ومواضعها فى قضايا النحو والصرف وما ورد من قول للنحاه والصرفيين .

فهى ظاهرة تبرز قيمة العربية الفُصْحَى ، وتكشف عن عناصر القوة فيها ، وإمكاناتها المتعددة فى التعبير عن الأشياء حسية ومعنوية وذهنية فمصطلح الاستغناء دار مع الصفة حيث تدور وامتزج معها فى وسائط التعبير ووسائل الأداء متخللا النسيج اللغوى فى مجالاته المتعددة .

وهو عند القدماء يختلف عنه عند الداعين إليه فى العصر الحديث على ماورد عنهم وماسبق ذكره فى الفصل الاول من هذا البحث فهو عند القدماء مثل سيبويه والمبرد ومن على شاكلتهما فطرة ونسق من طبيعة اللغة عند العرب نطقاً ومخاطبة أما عند هؤلاء المحدثين فهو نوع من التخفيف ومحاولة لإخضاع اللغة لتكون ميسرة للتعليم وخروجاً من أسر القاعدة .

وكان اختلاف الباحث مع دعاة (الإلغاء) فى العصر الحديث لأسباب منها :

*** أن الاستغناء عند القدماء ملحوظ معنى وإن اختفى من اللفظ .**

وأما عند المحدثين فهو غير ملحوظ لفظاً ومعنى .

*** أن الاستغناء عند القدماء يبقى على قيم أدائية للغة العربية فيتلقى المستمع الرسالة كما يريد أمن يبلغها المرسل ، وأما عند المحدثين فإنه يعتورها النقص فضلاً عن ازهاق قيم أدائية فى السياق العربى .**

وبعــــــد ،،،

فنسأل الله القدير أن يجعل هذا العمل للعربية نفعاً ، ولنا ثواباً وله سبحانه الحمد بدءاً وختاماً

دكتور

زين كامل الخويسكي

المصادر والمراجع

- أحمد حسن الباقورى / الشيخ

- اثر القرآن الكريم فى اللغة العربية - دار المعارف ط٣

- أحمد حاكى /

- قاسم أمين - سلسلة أعلام الإسلام ط الحلبى ديسمبر ١٩٤٤ م

- أحمد سليمان ياقوت / دكتور

- ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم الرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.

- أحمد علم الدين الجندى / دكتور

- اللهجات العربية فى التراث - الهيئة المصرية العامة للكتاب

- الأزهرى / الشيخ زيد الدين خالد بن عبدالله بن أبى بكر (ت ٩٠٥)

- شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب القاهرة د.ت

- الأشمونى / نور الدين على محمد بن عيسى (ت ٩٢٩هـ)

- شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، طبع مع حاشية الصبان بعنوان (حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة

- الأصفهانى / أبوالفرج على بن الحسن (ت ٢٥٦ هـ)

- الأغانى ط . دار الكتب المصرية .

- امرؤ القيس / الشاعر

- ديوانه ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٤ م

- أمين الخولى / الشيخ

- مشكلات حياتنا اللغوية ، ط معهد الدراسات العربية ،١٩٥٨ م .

- ابن الانبارى / أبوالبركات عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين ، البصريين والكوفيين . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ط التجارية الكبرى ، سنة ١٩٥٥م

- أنيس فريحه / دكتور

- نحو عربية ميسرة ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٥٥

- البحترى

- الحماسة .... الرحمانية سنة ١٩٢٩ م

- برچستراسر/

- التطور النحوى للغة العربية ، طبعة مصر ١٩٢٩ م

- أبوبكر الزبيدى / محمد بن الحسن (ت ٣٧٩ هـ)

- الاستدراك على سيبويه - تحقيق اغناطيوس كويدى - روما ١٨٩٠م

- البغدادى / عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣ هـ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تحقيق عبدالسلام هارون دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

- الجاحظ / عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ)

- الحيوان ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط التجارية الكبرى سنة ١٩٥٩ م

- البيان والتبيين : تحقيق عبدالسلام هارون ، ط التجارية الكبرى ، ١٩٦٨م

- جبر ضومط /

- فلسفة اللغة العربية ، مطبعة المقتطف والمقطم بمصر ، ١٩٢٩م

- الجرجانى / الشريف على بن محمد

- التعريفات ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م

- الجرجانى / عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت ٤٧١ هـ)

- دلائل الإعجاز ، دار المنار بمصر ، ١٩٢٩ م

- جرير / الشاعر

- ديوانه تحقيق نعمان أمين طه ط دار المعارف بمصر ١٩٧١م

- ابن الجزرى / الحافظ أبوالخير

- النشر فى القراءات العشر تحقيق : محمد على الضباع القاهرة د.ت.

- ابن جنى / أبوالفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)

- الخصائص ، تحقيق : محمد على النجار دار الكتب بمصر سنة ١٩٥٢م

- سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ط الحلبى بمصر ، سنة ١٩٥٤

- المنصف : شرح التصريف للمازنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين القاهرة ١٩٥٤ م

- أبوحيان الاندلسى / أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطى الشهير بأبى حيان (ت ٧٤٥هـ)

- البحر المحيط ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٨هـ الناشر د. الفكر ١٩٨٣م

- الخضرى / الشيخ شمس الدين محمد بن مصطفى (ت١٨٧٠هـ)

- حاشية الخضرى على ابن عقيل ، مطبعة مصطفى الحلبى وأولاده ، القاهرة ١٩٤٠م.

- الرضى / رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى (٦٨٨هـ)

- شرح كافية ابن الحاجب مطبعة الشركة العثمانية ـ اسطنبول سنة ١٣١٠هـ

- الرمانى / أبوالحسن على بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ)

- شرح الرمانى لكتاب سيبويه نسخة مصورة بمجمع اللغة العربية بالقاهرة برقم ١٨٣ نحو وهى مصورة عن نسخة فيض الله باسطمبول ورقمها فيها ١٩٨٤ .

- معانى الحروف تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبى ، دار نهضة مصر ـ القاهرة١٩٧٣م

ـ الزمخشرى / أبوالقاسم جار الله محمود بن عمرو (ت ٥٣٨ هـ)

ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، المطبعة البهيه المصرية ، سنة ١٩٢٥م

ـ المفصل فى صنعة الإعراب ط٢ دار الجبل بيروت ١٣٢٣هـ

ـ زين كامل الخويسكى /

ـ مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين ، دار المعرفة الجامعية ـ إسكندرية ١٩٨٧

ـ الزوائد فى الصيغ فى اللغة العربية فى الأسماء وفى الأفعال ، دار المعرفة الجامعية ـ إسكندرية ١٩٨٥م

ـ اللام الموطئة للقسم فى القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية إسكندرية ١٩٨٨م

ـ أبوزيد / سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى (ت ٢١٥هـ)

ـ النوادر فى اللغة ، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ١٩٨٠م

ـ ابن السرّاج / أبوبكر محمد بن سهل النحوى البغدادى (ت ٣١٦هـ)

ـ الأصول فى النحو ، تحقيق / الدكتور عبدالحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة

- سيبويه / أبوبشر عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)

- الكتاب تحقيق عبدالسلام هارون . (القاهرة ١٩٦٦ ــ ١٩٧٧م)

- السيرافى / أبومحمد ابن أبى سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)

- شرح أبيات سيبويه . تحقيق محمد على الريح هاشم ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر ، مطبعة الفجالة الجديدة . القاهرة ١٩٧٤م

- السيوطى / جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر بن محمد (ت ٩١١هـ)

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت د.ت

- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين (صيدا- بيروت ١٩٨٦م)

- ابن الشجرى / الشريف أبوالسعادة هبة الله بن على (٥٤٥هـ)

- الآمالي الشجرية ، ط دائرة المعارف النظامية حيدر آباد ١٣٤٩هـ

- شوقى ضيف / دكتور

- تيسيرات لغوية ، دار المعارف بمصر

- الشنتمرى / الأعلم

- شرح شواهد سيبويه بهامش الكتاب ط/ بولاق

- الصبان / محمد بن على (ت ١٢٠٦ هـ)

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك طبعه المكتبة التجارية الكبرى د.ت

- الصيمرىّ / عباد بن سليمان (ت : ٢٥٠هـ)

- التبصرة والتذكرة ، تحقيق عبدالله الحيوى مطبعة النعمان النجف ١٩٧٢م

- طفيل الغنوى / الشاعر

- ديوانه ، تحقيق : فريتس كرنكوف لندن ١٩٢٧م

- عائشة عبدالرحمن / دكتورة

- الإعجاز البيانى للقرآن ، ومسائل ابن الأزرق ودراسة قرآنية لغوية وبيانية ، دار المعارف ـ بمصر ط٢ ١٩٨٤م

- عباس حسن / الأستاذ

- النحو الوافى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م

- عبدالصبور شاهين / دكتور

في علم اللغة العام ، مؤسسة الرسالة بيروت ط٣ ١٤٠٠هـ

- عبدالمجيد عابدين / الدكتور

- المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية ، مطبعة الشبكشى بالأزهر بمصر سنة ١٩٥١م

- عبده على الراجحى / دكتور

- النحو العربى والدرس الحديث ، بحث فى المنهج بيروت ١٩٨٦ م

- ابن عبد ربه / أبوعمر أحمد بن محمد (ت ٣٢٨هـ)

- العقد الفريد ، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥٦م

- عفيف دمشقية / دكتور

- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربى (الأخفش ــ الكوفيون) دار العلم للملايين بيروت ط٢ ١٩٨٢م

- ابن عقيل / بهاء الدين بن عبد الله بن عبدالرحمن (ت ٧٦٩هـ)

- شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٤م

- على ابوالمكارم / دكتور

- تاريخ النحو العربى - حتى أواخر القرن الثانى الهجرى ط١ ١٣٩١ - ١٩٧١م ، القاهرة الحديثة للطباعة

- أصول التفكير النحوى (بيروت ١٩٧٣م)

- تقويم الفكر النحوى (بيروت د.ت)

- على النجدى ناصف / الاستاذ

- من قضايا اللغة والنحو ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة ١٩٥٧م

- عمر بن أبى ربيعه / الشاعر

- ديوانه ، تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة - مصر ١٣٧١هـ

- العينـــى /

- شرح الشواهد الكبرى بهامش الخزانة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ

- شرح الشواهد الصغرى بهامش شرح الأشمونى

- الفارسى / أبوعلى الحسن بن أحمد بن عبدالغفار ت (٣٧٧هـ - ٩٨٧م)

- التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد

القوزى ، مطبعة الأمانة ـ القاهرة .

ـ الفراء / أبوزكريا يحيى بن زياد (ت : ٢٠٧هـ)

ـ معانى القرآن :

أـ الجزء الأول : تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد على النجار ـ القاهرة ١٩٥١م

ب ـ الجزء الثاني : تحقيق محمد على النجار (القاهرة د.ت)

جـ ـ الجزء الثالث : تحقيق : د. عبدالفتاح إسماعيل شلبى (القاهرة ١٩٧٣م)

ـ الفـرزدق / الشاعـر

ـ ديوانه ، تحقيق عبدالله الصاوى ، المكتبة التجارية ، سنة ١٩٥٥م

ـ قاسم أمين /

ـ كلمات ، مطبعة الجريدة بمصر سنة ١٩٠٨م .

ـ القالى / أبوعلى إسماعيل بن القاسم البغدادى

ـ الآمـــالى ، المطبعة الأميرية ـ ببولاق ١٣٣٤ هـ

ـ القرافى / شهاب الدين أحمد بن ادريس بن عبدالرحمن (ت٦٨٤هـ)

ـ الاستغناء فى الاستثناء ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ـ بيروت / لبنان

ـ القرطبى/ ابن مضاء

ـ الرد على النحاة ، تحقيق : الدكتور/ شوقى ضيف ، دار الفكر العربى ـ القاهرة ١٩٤٧م .

ـ ابن مالك / أبوعبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ)

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربى / القاهرة ١٩٦٧م

ـ المبرد / أبوالعباس محمد بن يزيد (ت. ٢٨٥هـ)

ـ المقتضب ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٩٦٨م .

ـ الكامل فى اللغة والأدب ، مؤسسة المعارف ـ بيروت .

ـ محمد البنا / دكتور

ـ الإعراب : سمة العربية الفصحى ، ط . دار الإصلاح

- محمد فؤاد عبدالباقى/

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، مطابع الشعب ١٣٧٨ هـ .

- المرادى / حسن بن قاسم بن عبدالله بن على (ت ٧٤٩هـ)

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك ، تحقيق : عبدالرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٩٧٦م

- منيرة سليمان العلولا / دكتوره

- الإعراب وأثره فى ضبط المعنب - دراسة نحوية قرآنية ، دار المعرفة الجامعية - إسكندرية ١٩٩٣م - ١٤١٣هـ .

- منظور / جمال الدين محمد بن مكرم

- لسان العرب ، طبعة بيروت ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م

- النابغة الذبيانى / الشاعر

- ديوانه ، من مجموع خمسة دووابن ، الوهبية ١٢٩٣هـ

- نفوسة زكريا / دكتورة

- تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها فى مصر ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٤م

ـ ابن هشام / أبومحمد جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)

ـ شذوذ الذهب فى معرفة كلام العرب ، تحقيق / محيى الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة بمصر ط٧ ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م

ـ أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك بعناية : عبدالعزيز محمد النجار ، ط٤ مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٩٧٣م

ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق / محمد محيى الدين عبدالحميد .

ـ قطر الندى وبل الصدى ، حققه وضبط غريبه وشرح شواهده محمد محيى الدين عبدالحميد .

ـ ياسين / الشيخ

ـ حاشية ياسين على التصريح ، ط . الأزهرية

ـ ابن يعيش / موفق الدين يعيش بن على النحوى (ت٦٤٣هـ)

ـ شرح المفصل ، دار الطباعة المنيرية / القاهرة د.ت

محتويات البحث

الموضـــوع | ص

الموضـــــوع	ص

الموضـــوع	ص

الموضــــوع	ص

الموضـــوع	ص

الموضـــوع	ص

الموضـــوع	ص

الموضـــوع	ص

الموضــــوع	ص

الموضـــوع	ص

الموضـــوع	ص

الموضـــوع	ص
عجز القياس النحوى فى بعض القضايا .	٢٣٤
٤ ـ هناك من الاستـغناء مـايمكن أن نسميه الاستغناء الفطرى يدفع إليه العربى بسليقته .	٢٣٦
٥ ـ الاستغناء يعطى أبعاداً جديدة لسمت اللسان العربى ..	٢٣٧
٦ ــ الاستـغناء فى عـمليـة تصـريف الأفعال ..	٢٣٨
٧ ــ فى الاستغناء تعبير عما هو مركوز فى طبع العربى ..	٢٣٨
ـ الخاتمة :	٢٤٢ ـ ٢٤٥
ـ المصادر والمراجع :	٢٤٧ ـ ٢٦٤
ـ محتويات البحث :	٢٦٥ ـ ٢٧٩

رقم الإيداع
٩٣/١١٢١٩
I.S.B.N
977-273-273-039-1




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com